جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

قـــــــــالمـــــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان :

تحليل واقع تطور القروض البنكية في ظل أزمة كوفيد –19

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية –قالمة

إعداد الطلبة:

بتيحي إسماعيل

فنيدس برهان الدين

إشراف الدكتور:

بلكبير بومدين

لجنة المناقشة:

الأستاذ المشرف:	بلكبير بومدين	جامعة قالمة
الأستاذ المناقش:	بوعسلة رشيد	جامعة قالمة
الأستاذة المناقشة:	إيمان خلفلاوي	جامعة قالمة

السنة الجامعية 2021 /2022

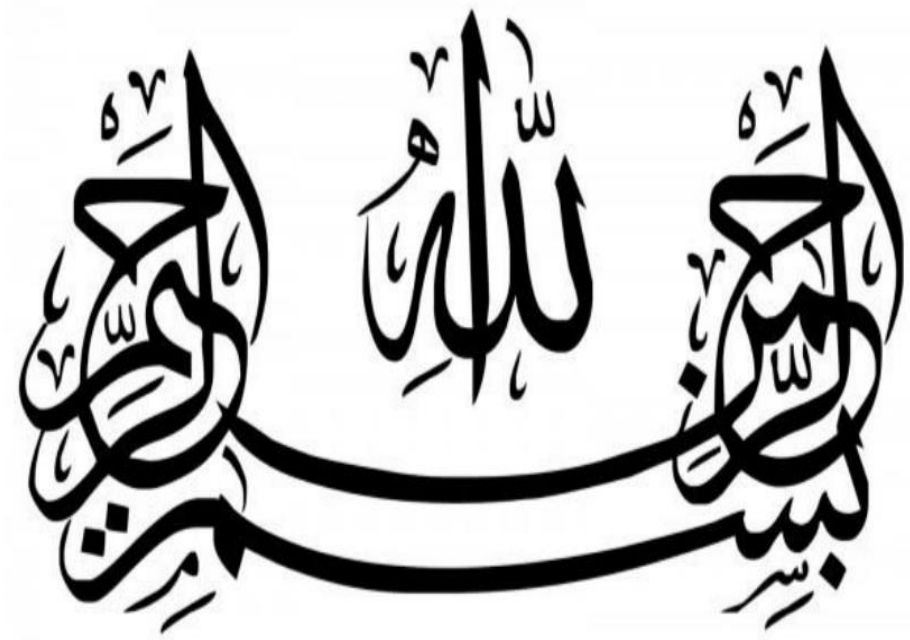

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين أمد الله في عمرهما و لأهلي

إلى أختي وإخوتي وجميع أفراد العائلة

إلى كل الأحباب و الأصحاب

إلى أصدقائي وزملائي طلبة ماستر مالية المؤسسة

إلى كل من علمني حرفا ولقنني علما نافعا أساتذتي ومعلمي الأفاضل

إلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو بعيد إلى كل هؤلاء أهدي

الشكر

لله الشكر أولا وأخيرا ومنه التوفيق والنجاح وحده لا شريك له أن أمدني بالقوة والإرادة لإنجاز هذا العمل المتواضع ، أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان للأستاذ الدكتور" **بلكبير بومدين**" على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى كل ما أسهم به من توجيهات ونصائح من خلال متابعته لهذا العمل متمنيا له كل التوفيق والنجاح في مسيرته العلمية والعملية , كما أتوجه بالشكر للسادة الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم قبول وتحمل عناء قراءة وتمحيص ومناقشة هذه المذكرة .

كما أشكر كل أساتذتنا الأجلاء الذين تلقينا منهم مبادئ البحث العلمي في مشوارنا الدراسي الجامعي , والذين ساهموا في مساعدتنا من قريب او بعيد, وإضافة الكثير إلى رصيدنا المعرفي ,كما نشكر كل شخص ساعدنا لانجاز هذا العمل المتواضع .كما لا يفوتني التوجه بالشكر إلى كل مسؤولي بنك التنمية الريفية وكالة قالمة ,و جميع الأقسام الذين وفروا لنا جو ملائم للقيام بهذا العمل.

الفهرس	الصفحة
الشكر	I
فهرس المحتويات	II- III
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
فهرس الملاحق	VI
الملخص	VII
المقدمة	ا-و
الفصل الأول: الإطار النظري للقروض البنكية	1-28
تمهيد الفصل الأول	1
المبحث الأول: ماهية القروض البنكية	2
المطلب الأول: مفهوم البنك	2-3
المطلب الثاني: تعريف القروض البنكية و خصائصها	4-5
المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية	5-9
المطلب الرابع: أهمية القروض البنكية	9
المبحث الثاني: تقنيات البنكية لتقديم القروض و المخاطر التي تواجهها	10
المطلب الأول :إجراءات تقديم القروض	10-18
المطلب الثاني:مخاطر القروض البنكية	18-20
المطلب الثالث: قرار الإقراض و تسيير و متابعة القرض	20-27
خاتمة الفصل	28
الفصل الثاني: كوفيد-19 و تأثيراته على العالم	29-57
تمهيد الفصل الثاني	30
المبحث الأول: كوفيد-19 و أثرها على الاقتصاد	31
المطلب الأول:مفاهيم حول كوفيد-19	31-32
المطلب الثاني:اثر فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد	32-39
المطلب الثالث: المؤشرات التي يشهدها العالم نهاية 2021	39-43
المطلب الرابع: تأثير كوفيد-19 في الاقتصاد (أشكال بيانية)	44-47
المبحث الثاني: تأثير كوفيد-19 على القروض البنكية	48

المطلب الأول: إجراءات البنك المركزي للحد من فيروس كوفيد-19	49-48
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لرفع عبئ الديون من طرف الدول العربية	53-50
المطلب الثالث : الحلول المقترحة من طرف الجزائر	56-54
خاتمة الفصل	57
الفصل الثالث : واقع تطور القروض البنكية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية في ظل جائحة كوفيد-19	88-59
تمهيد الفصل	60
المبحث الأول : تعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية	61
المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وتطوره	63-61
المطلب الثاني: مزايا بنك الفلاحة و التنمية الريفية	66-64
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	70-67
المبحث الثاني: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أهم الخدمات المصرفية المقدمة	71
المطلب الأول : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مميزاته	71
المطلب الثاني: الخدمات المصرفية المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	72
المطلب الثالث: القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	74-73
المبحث الثالث : تطور القروض البنكية في أزمة كوفيد-19 في بنك الفلاحة و لتنمية الريفية	75
المطلب الأول : اثر تطور القروض البنكية 2017-2021 في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	84-75
المطلب الثاني : دراسة حالة قرض لشركة في بنك التنمية الريفية	85-84
المطلب الثالث : مقارنة نتائج بنك الفلاحة و التنمية الريفية مع البنك السعودي الفرنسي2019-2020	87-86
خاتمة الفصل	89
خاتمة العامة	92-90

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح القرض	23
1-3	ميزانية بنك الفلاحة و التنمية الريفية	65
2-3	تطور قرض الرفيق	75
3-3	تطور قرض ansej	77
4-3	تطور قرضAnjem	79
5-3	تطور قرضCnac	80
6-3	تطور قرض التحدي (متوسطة الأجل)	82
7-3	تطور قرض التحدي(طويل الأجل)	83
8-3	القروض المسددة من الشركةN	84
9-3	مقارنة نتائج بنك الفلاحة و التنمية الريفية مع بنك السعودية الفرنسي	86

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	علاقة البنك بالمقترضين و المودعين	3
2-1	مخاطر القروض البنكية	19
1-2	تطور عدد الفقراء من 2015-2021	45
2-2	تنبؤات المحللين للناتج المحلي	46
3-2	تحويلات المهاجرين و المغتربين لسنة 2020	47
1-3	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للبنك	68
2-3	تطور قرض الرفيق 2017-2021	76
3-3	تطور قرض ansej 2017- 2021	78
4-3	تطور قرض anjem2017 - 2021	80
5-3	تطور قرض cnac 2017-2021	81

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	قرض الاستثمار في الصيد البحري	99
2	قرض الاستثمار في الصحة	100
3	قرض استثمار فان	101
4	إحصائيات قرض التحدي	102
5	قرض الرفيق	103

الملخص

منح القروض هي ضرورة اقتصادية , فهذه العملية لها أهمية بالغة بالنسبة للبنك والمؤسسة نظرا للنتائج المنجزة عنها , وتختلف أشكال القروض من حيث طبيعتها ومدة استحقاقها وأهدافها وذلك حسب طبيعة الإقراض والأشكال التي توجه إليه , إن قرار منح القروض يكتسي العديد من المخاطر ولذا يجب على البنك أن يتبع مسارا من الإجراءات الأساسية في تحليل القروض وهذا في سبيل تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن , كما تختلف المنهجية المتبعة في تحليل القروض حسب نوع هذا الأخير فعندما تتقدم المؤسسة إلى البنك من اجل طلب القرض يجب أن تكون مرفقة بملف القرض الذي يجب أن يتضمن مجموعة من العناصر التي تسمح بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة إما على المدى القصير أو المدى الطويل ومنه الإحاطة بجميع المخاطر , إذا انه يجمع كل المعطيات الحساسة التي تؤدي بالبنك إلى قراءة جيدة للمؤسسة , و تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك, فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول, كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات, ونظرا للأهمية التي تحتلها القروض على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات, أصبح من الضروري أن يولي المسئولون في البنك عناية خاصة بالقروض من خلال وضع سياسة ملائمة تضمن سلامتها.

و بتفشي فيروس كوفيد-19 حدثت صدمة هائلة على الصعيد المالي و الاقتصادي حيث عرضت كل من البنوك و المقترضين لضغط حاد من حيث السيولة و سداد الديون كما أحدثت خسائر كبيرة في دول العالم ككل ,كما أثرت بصورة سلبية على القروض البنكية ومنه زعزعت الثقة بين العملاء و البنك ,وعليه قد قمنا بدراسة نظرية للقروض من جهة و فيروس كوفيد-19 من جهة أخرى كما قمنا بدراسة تحليلية لأثر تطور القروض البنكية في ظل أزمة كوفيد-19 خلال الفترة ما بين 2017-2021 في بنك التنمية الريفية بقالمة و معرفة الوضعية التي واجهها العملاء في ظل هذه الأزمة .

الكلمات المفتاحية : القروض , البنك , كوفيد- 19 , مخاطر القروض.

Granting loans is an economic necessity. This process is of great importance to the bank and the institution due to the results achieved by it. The forms of loans differ in terms of their nature, maturity and objectives, depending on the nature of lending and the forms directed to it. The decision to grant loans carries many risks, and therefore the bank must It follows one of the basic procedures in analyzing loans, and this is in order to reduce risks to a minimum. The methodology used in analyzing loans varies according to the type of the latter. When the institution applies to the bank for the loan request, it must be attached to the loan file, which must include a set of The elements that allow knowing

the financial position of the institution either in the short or long term, including taking note of all risks, if it collects all the sensitive data that leads the bank to a good reading of the institution, and loans are one of the most important aspects of investing the bank's financial resources, as they represent the largest part of the assets Also, the return generated from it represents the largest part of the revenues, and given the importance that loans occupies at the level of the activities of individuals and institutions, it has become necessary for the officials in the bank to take care of us Loans by setting an appropriate policy to ensure their safety. And with the outbreak of the Covid-19 virus, a huge shock occurred on the financial and economic level, as it exposed both banks and borrowers to severe pressure in terms of liquidity and debt repayment, and it also caused great losses in the countries of the world as a whole, as well as negatively affected bank loans and thus undermined confidence among customers. And the Bank, and accordingly, we have conducted a theoretical study of loans on the one hand, and the Covid-19 virus on the other hand. Customers in this crisis.

Keywords: loans, bank, covid-19, loan risks.

المقدمة

المقدمة العامة

تعد البنوك إحدى الدعامات الكبرى والأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة , وذلك من خلال ما تقوم به من تجميع المدخرات وتوفير للاحتياط والمعاملات المالية المختلفة وأعمال الوساطة المالية والإقراض بأشكاله المختلفة , ولقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث وأصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية الدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية , وعليه فإنها تساهم بشكل جوهري في تصعيد وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية , وعلى هذه الأخيرة أن تعمل على تحقيق أهدافها وإستراتيجياتها وبرامجها وغاياتها ضمن البيئة المالية والمصرفية التنافسية .

وسعيا منها لبناء مركز إستراتيجي متميز من خلال اعتماد إستراتيجيات مالية ومصرفية متعددة من أجل تحقيق هدف البقاء والتنافس من جهة وهدف الربحية والسيولة من جهة أخرى , وهذا يتوقف على ما تكتسبه من ودائع وما تقدمه من قروض , وعليه يمكن القول أن القروض هي المهد الذي تنمو فيه عمليات البنك ونشاطاته , وتعتبر القروض المصرفية من الوظائف الأساسية والعامة للبناء , فهي بمثابة المحرك الأساسي والفعال في تنمية النشاط البنكي , ورغم الأهمية التي تحتلها القروض بالنسبة للبنك إلا أنها تشكل مصدر المشاكل المالية التي قد يقع فيها البناء , نتيجة المخاطرة بأموال الغير لذا وجب الاهتمام بموضوع التسيير الفعال للقروض البنكية في ظل المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى تراجع الدور الذي تلعبه القروض البنكية , كأداة لتحقيق الربحية في البنك , وتحقيق التنمية في المجتمع , وبالتالي تهتم هذه الدراسة أساسا بأهم الأساليب المتواجدة لدى هذه البنوك لمتابعة القروض والتحكم إلى حد كبير في الأخطار الناجمة عن الإقراض .

و مع انتشار فيروس كوفيد-19 توقفت الحياة الاقتصادية بشكل شبه كامل و تراكمت الخسائر و الديون حيث قامت العديد من البنوك بتأجيل دفع أقساط القروض و فتح الباب أمام قروض بفوائد ميسرة أو دون فوائد في بعض الأحيان كما قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات و التسهيلات للأسر من جهة و للبنوك من جهة أخرى ,حيث قامت الحكومة بتعليمات صارمة تحمي العملاء الذين تأذوا من هذه الجائحة و الذين توقفت نشاطاتهم خلال هذه الفترة

الإشكالية : لقد واجهت البنوك العديد من الصعوبات والمخاطر في أزمة كوفيد-19 خاصة مشاكل التسديد من جهة و عدم توفر السيولة من جهة أخرى من المودعين ورغم هذه الصعوبات إلا أنها مازالت قائمة لحد اليوم , وهذا راجع إلى بنيتها الهيكلية, والتنظيمية التي جعلتها تصمد لأكثر من قرون.

فهي تعتمد في استمرارها على حسن الاختيار لمختلف الأساليب والتقنيات التي يمكن أن تستخدم في تمويل مختلف عمليات الإقراض ,كما تعتمد على طرق لمجابهة المخاطر المستقبلية الغير مقدرة كأزمة كوفيد-19 وعلى هذا الأساس يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي :

ما مدى تأثير أزمة كوفيد-19 على القروض البنكية الممنوحة من طرف بنك التنمية الريفية بقالمة خلال الفترة 2017-2021؟

و منه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تطور القروض البنكية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية في الفترة ما بين 2017-2020 ؟
- تأثير كوفيد-19 على قدرة السداد بالنسبة لقرض التحدي ؟
- مدى تأثر العملاء بهذه الأزمة ؟
- هل اثر كوفيد-19 على كل البنوك أو بعضها فقط ؟

فرضيات الدراسة : للإجابة على التساؤل , انطلقنا من الفرضيات التالية :

ف1- تأثير الثقة بين العملاء و البنك على القروض الممنوحة بشكل سلبي .

ف2- اثر كوفيد-19على القروض بشكل سلبي.

ف3- أثر كوفيد-19 من حيث التسديد على البنك و العملاء سلبيا .

أسباب اختيار الموضوع :

من المؤكد أن لكل باحث أسباب تدفعه للدراسة تتعلق بشخصية الباحث و أسباب أخرى موضوعية نذكر ما يلي :

- الرغبة في دراسة موضوع جديد يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع الجزائري.
- كون أزمة كوفيد-19 قد أثرت بشكل كبير على العالم اقتصاديا مما دفعنا لمعرفة تأثيرها على الاقتصاد الجزائري و بصفة خاصة على القروض.
- كوننا طلبة تخصص مالية مؤسسة قمنا بدراسة حول حركة القروض في البنك في ظل هاته الأزمة.
- و بما أننا لنا الرغبة في المستقبل في الحصول على قروض لبناء مشروعنا الخاص قمنا بالبحث و إلقاء نظرة شاملة حول العملاء و استخلاص نقاط القوة و إتباعها و تجنب نقاط الضعف لعدم تكرارها.

أهداف الدراسة : تهدف دراستنا إلى :

- إبراز مدى فعالية البنوك في عمليات الإقراض.

- تحديد مختلف النشاطات التي تقوم بها البنوك .

- تأثير أزمة كوفيد-19 على الاقتصاد و الحلول المتبعة للحد من مخاطرها .

- دراسة تحليلية لقرض (الرفيق,التحدي,cnac,anjem,ansej)

مناهج الدراسة : نظرا للمراحل التي مرت بها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتضمنها , كان لابد من الاعتماد على عدة مناهج وهي :

- المنهج التاريخي : حيث قمنا بالسرد التاريخي للبنوك و القروض من حيث أصلها .

- المنهج الوصفي التحليلي : لأننا بصدد جمع وتلخيص بيانات وحقائق مرتبطة بالبنوك وعمليات الإقراض , وكذلك الأساليب التي تساعدها على متابعة القروض ,كذلك دراسة حول أزمة كوفيد-19 و تأثيرها على القروض .

- منهج دراسة حالة : وذلك من خلال إسقاط الدراسة النظرية على أحد أهم البنوك الجزائرية , من خلال قيامنا بدراسة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة قالمة" في الفترة مابين شهر مارس حتى نهاية شهر ماي لمدة 25 يوم بالتقريب ,

وقد استخدمنا في ذلك مجموعة من الأدوات المنهجية والمتمثلة في المقابلة ,جمع للإحصائيات التي تحصلنا عليها في البنك.

- التوثيق العلمي : سعيا لإثراء هذه الدراسة اعتمدنا على نوعين من الأدوات هما :

* البحث المكتبي : من أجل تغطية الجانب النظري الموضع اعتمدنا على مجموعة من الكتب , لعل أهمها تلك المتعلقة بالنظام البنكي و القروض و مختلف العمليات التي تتم على مستواه .

* البحث الميداني : من أجل تغطية الجانب التطبيقي والعملي لتحليل واقع تطور القروض البنكية خلال أزمة كوفيد-19 , تطرقنا لدراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكالة قالمة".

* تقسيم البحث : ولقد قسمنا موضوعنا إلى ثلاث فصول : فصلين نظريين وفصل آخر تطبيقي ويمكن تبيان مضمونها كما يلي

الفصل الأول : تطرقنا في هذا الفصل إلى جوانب العامة المتعلقة بالقروض البنكية , إذ انه يعد فصل تمهيدي للموضوع حيث تناول مختلف المفاهيم المتعلقة بالقروض و التقنيات المتبعة لمنح القروض.

الفصل الثاني : يحتوي هذا الفصل على نظرة عامة حول أزمة كوفيد-19 و تأثيرها اقتصاديا على الدول وعلى البنوك و كيفية مجابهتها .

الفصل الثالث : دراسة حالة تطور القروض البنكية خلال الفترة ما بين 2017 إلى 2021,في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بقالمة.

دراسات سابقة :

1/ تحليل اثر القروض الموجهة للاقتصاد على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 : حسب الطالب "خروبي محمد " جامعة معسكر – الجزائر قسم المالية و الأسواق.2019/2018

حيث قام الباحث بنشر مذكرته في مجلة المالية و الأسواق و كان تاريخ قبول النشر 2019/01/27 من قبل الدكتور "سنوسي بن عومر" حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل اثر القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد على التنمية في الجزائر ,

باستخدام بيانات البنك الجزائري المركزي و معالجتها من خلال ثلاث نماذج للانحدار الخطي البسيط باستخدام برنامج SPSS حيث قام بوضع الإشكالية التالية: إلى أي مدى نجحت الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سياسة التمويل بالقروض الموجة للاقتصاد؟

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم سياسة التمويل بالقروض في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية . الوقوف على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر وتشخيص العوائق التي تعترضها لاسيما المتعلقة بالإطار التمويلي والإطار المؤسساتي كأحد أهم ركائز السياسة الاقتصادية بها . و توصي هذه الدراسة بضرورة إعادة النظر في الاختلالات الجزئية , على مستوى المؤسسات الاقراضية القائمة على توفير التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية , من خلال :

- السعي إلى تحقيق الاستقلالية التامة في اتخاذ القرارات المتعلقة بدراسة ملفات الإقراض ومنح التمويل اللازم .

- الحد من تدخل الخزينة العمومية في إعادة شراء الديون المتعثرة أو إعفاء بعض المؤسسات المستفيدة منها ما يعثر مسار التنمية الاقتصادية .

- توفير البنوك الخاصة التي من شأنها السهر على تمويل التنمية وتتمتع بدرجة استقلالية أكبر في قرارات الإقراض ودراسات الجدوى بما يعود بالنفع عليها من جهة وعلى الاقتصاد من جهة أخرى .

- تعزيز والاهتمام بدور التسويق المصرفي من أجل دراسة السوق وتوفير متطلبات التمويل التي من شأنها الرفع من مستويات التنمية .

2/ القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة "دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة تيسمسيلت – دكاترة "محمد البشير" "بوخاري عبد الحميد" "عادل رضوان"

حيث قام الباحثين بهذه الدراسة لتبيان مختلف القروض البنكية خاصة الاستثمارية منها التي تمنح من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من التساؤل التالي :

- ما هي أصناف القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية ؟

يستمد هذا البحث أهميته من الحاجة إلى التطرق إلى أهم أصناف القروض البنكية الاستثمارية , والتي تعتبر بمثابة دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة , خاصة في ظل اقتصاد يحتم على الدولة التدخل وتقديم الدعم المالي بشكل فعال , و يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة الأهداف التالية :

- معرفة أهم العموميات المتعلقة بالقروض البنكية الاستثمارية .

- عرض أصناف القروض البنكية الاستثمارية الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيسمسيلت .

و قد استخلص الباحثين النتائج التالية :

- تعتبر القروض البنكية الاستثمارية مصدر تمويل هام للمشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- تتعدد وتنوع القروض البنكية الاستثمارية وطبيعة المشاريع الاستثمارية المراد تمويلها .

- القروض البنكية الاستثمارية ضرورة حتمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ضخامة تكاليف المشاريع.

- يعتبر منح القروض البنكية الاستثمارية من أهم الوظائف التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

- القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية موجهة لتمويل شتى الأنشطة الإقتصادية .

- القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية مصدر تمويل أساسي للعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة حديثة النشأة منها .

- نقص التعريف والتشهير بأصناف القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة الحديثة منها مثل قروض الاستثمار التحدي , وهذا ما يفسر الإقبال القليل على هذا النوع من القروض الاستثمارية ,

– تركيز بنك الفلاحة والتنمية الريفية على استرجاع القرض البنكي الاستثماري أكثر من تركيزه على نجاح المشروع الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

– علاقة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منحها القروض البنكية الاستثمارية هي علاقة مدين ودائن فقط , فالبنك يقوم فقط بالتمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون تقديم الإرشادات والتوجيهات لها .

- ❖ و لقد استفدنا كثيرا من مختلف الدراسات السابقة لكن لكثرتها حول القروض قد قمنا بإلقاء نظرة حول دراستين فقط فقد أفادتنا خصوصا في اختيار المنهج و أدوات و تقنيات جمع البيانات و تحليلها .
- ❖ إلا أن دراستنا قد تميزت عن هته الدراسات قيامنا بالتحليل للقروض في ظل أزمة كوفيد–19 التي لم تحدث من قبل و قد وجدنا الكثير من العوائق محل بحثنا.

صعوبات الدراسة :

- صعوبة في إيجاد المراجع حول كوفيد–19.
- صعوبة الحصول على بعض المعلومات الخاصة بالقروض باعتبارها خصوصية بين البنك و العملاء .
- عدم تخصيص موظفي البنك وقت كافي لنا حيث كانت المقابلات لا تتجاوز 10 دقائق .
- وجود الكثير من المراجع الخاصة بفيروس كوفيد– 19 بلغات أجنبية صعب علينا ترجمتها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للقروض البنكية

تمهيد :

يعتبر الإقراض البنكي فعالية بنكية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات البنكية جاذبية لإدارة البنوك, ولكنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الإقتصادية حساسية, إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على مستوى ناحية النوع وتصنف وفق طرق مختلفة بالبنك وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد ككل إذا لم يحسن إستخدامها, والسياسة الائتمانية الجيدة هي التي تقوم على أسس موضوعية ومناسبة للظروف والإمكانيات التمويلية والتنظيمية والفنية للنظام البنكي الذي تخدمه وإن تحديد أسلوب إستخدام البنك للأموال التي يحصل عليها من المودعين وأصحاب رأس المال يكون ضمن السياسة الإئتمانية للبنك, حيث يمكن من خلالها الوصول إلى القرار الإئتماني الأمثل عند منح القرض إلى العميل الأجدر وفي الظروف الملائمة, وهذه الجدارة تحدد أساسا وفق معايير يتفق عليها داخل البنك .كما تنص السياسة الإئتمانية للبنك على أنه يجب تحليل المعلومات الإئتمانية بدقة وكفاءة لأن متخذ القرار الإئتماني في البنك لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة, ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الإقراض أن يصل إلى تقدير إحتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذه ومن خلال ما سبق, سيتم تقسيم الفصل هذا إلى المباحث الثلاثة الآتية.

المبحث الأول : ماهية القروض البنكية

إن من أهم الوظائف المالية التي تقوم بها البنوك هي منح القروض أو الائتمان للإفراد و المشروعات , و نظرا لأهمية هذا الموضوع سنقوم بدراسة الخطوط العريضة للقروض من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : مفهوم البنوك

أولا- تعريف البنوك :

إن كلمة بنك اشتقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وأمستردام , فمن حيث الأصل اللغوي للكلمة هو الكلمة الإيطالية " بانكو " والتي تعني مصطبة ويقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات , بعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود[1].

ويمكن تعريف البنك من وجهة النظر القانونية : « يعد بنكا كل مؤسسة قرض تعمل لحسابها الخاص على سبيل المهنية والاحتراف وأساسيا تقوم بالعمليات التالية :

- تجمع من الغير الأموال لتودعها مهما كانت المدة الزمنية وتحت أي شكل كان .
- تمنح قروض مهما كانت المدة أو الشكل .
- تقوم بعمليات الصرف والتجارة الخارجية في إطار القوانين والتنظيمات السرية المفعول .

ولقد تعددت وتباينت التعريفات التي أوردها الكتاب والمهتمين بالبنوك ومن بين هذه التعارف نورد ما يلي :

« البنك هو المؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهما إمكانات أو حاجات متقابلة مختلفة يقوم البنك بتثميرها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها أو تنفيذها للوصول إلى هدف افصل ولقاء ربح مناسب »[2].

ويمكن تعريفه أيضا على أنه : المنشاة المالية التي تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم بعض الخدمات المصرفية المرتبطة بهذان النشاطان.

[1] محمد علي احمد البنا , القرض المصرفي , دار الكتب العلمية , لبنان , 2006,ص 14

[2] جعفر الجزار,البنوك في العالم ,دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع ,لبنان ,الطبعة الثالثة ,1993,ص 70

كما يعرف على أنه : « مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد الوطني وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي »[1] .

من خلال التعارف السابقة يمكن القول بأن البنك يقوم بتقديم ما يستطيع تقديمه من خدمات مالية بالاعتماد على موارده المتاحة لحل المشاكل المالية التي يواجهها الزبون , وتسهيل وتنشيط المعاملات المالية لأطراف المجتمع , كما ينتفع البنك من خلال المقابل المادي والمعنوي الذي يحصل عليه من زبائنه .

شكل رقم (01): علاقة البنك بالمقترضين و المودعين

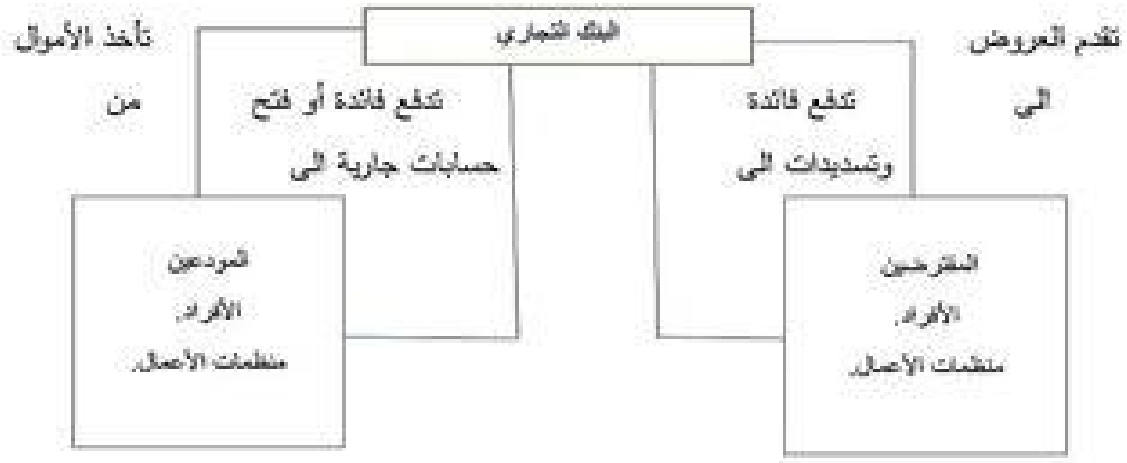

المصدر : من إعداد الطلبة حسب معلومات مقدمة من الأستاذة هدى موظفة بالبنك

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي ,إدارة البنوك,دار المناهج للنشر و التوزيع ,الأردن ,الطبعة الأولى,2006,ص 14

المطلب الثاني :تعريف القروض البنكية وخصائصها

1/ تعريف القروض : * إن أصل كلمة قرض في اللغة الإنجليزية ناشئة عن عبارة Credit, وهي مشتقة من المصدر اللاتيني Credor بمعنى يثق أو يصدق و يمكن تعريف الائتمان على النحو الآتي :

– من الناحية اللغوية ائتمان , ائتمن فلان فلانا : عده (أي اعتبره) أمينا وائتمن فلان فلانا على كذا : اتخذه أمينا عليه [1] أما من الناحية القانونية يمكن تعريف القرض على أنه : يعتبر قرضا كل عملية ائتمان و كل تصرف تضع بمقتضاه مؤسسة محترفة ولو على سبيل التأقيت وعن طريق المراضاة أموالا تحت تصرف أشخاص طبيعية أو معنوية أو تتعاقد لفائدتها بالتزام موقع [2] .

– ومن الناحية الاقتصادية يعرف الائتمان على أنه : يعني تسليف المال لتثميره في الإنتاج أو الاستهلاك وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة و المدة . [3]

* الائتمان هو عملية تعاقد ذات عوض تحتاج إلى فترة زمنية معينة و تستند بين المتعاملين المقرض و المقترض .

* القرض يتم بأن يدفع البنك مبلغا للعميل أو لشخص يعنيه هذا العميل فهو عقد تبرمه البنوك مع العملاء تحدد فيه مبلغه و شروطه و أجله و طريقة سداده و فوائده وضمانته .

* يعرف الائتمان على أنه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة أجلة مساوية لها , غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا , وهناك في عملية الائتمان طرفان : الأول هو مانح الائتمان ويسمى بالمقرض و الثاني هو متلقي الائتمان و يسمى بالمقترض , وقد يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلا نظير تخليه على القيمة الحاضرة

ومن خلال مجمل التعاريف السابقة يمكننا استنتاج أن القرض هو عبارة عن تسهيل مباشر يمنح إلى عملاء البنك و ذلك بموجب اتفاق بين البنك و المقترض , حيث بموجب هذا الاتفاق يقوم البنك بإقراض العميل مبلغ من المال و يتم الاتفاق مع العميل على المدة وطريقة سداد مبلغ القرض بالإضافة إلى الفوائد والضمانات المقدمة إلى البنك .

---

[1] القاموس العربي ,فعل ائتمن

[2] محفوض لعشب,الوجيز في القانون المصرفي الجزائري ,ديوان المطبوعات الجامعية ,2004 ,ص 43

[3] شاكر القزويني ,محاضرات في اقتصاد البنوك ,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,2000 ,ص90

2/ خصائص القروض :

تتمثل خصائص القروض في :

- الاعتماد الكامل على المعلومات الموثقة المتاحة عن المقترضين وأوضاعهم في السوق من خلال الاستعلام عنهم سواء من خلال المؤسسات المالية السابق لهم التعامل معها كالبنوك مثلا وكذا الاستناد في القرار الائتماني إلى بحث وتحليل المراكز المالية لهم)الميزانيات العمومية و الحسابات الختامية من مكاتب المحاسبة و مراجعي الحسابات المسجلين رسميا (وكذا الدراسة المتأنية للهيكل الإداري للمنشأة طالبة القرض.

- استخدام المنهج العلمي في تقييم أوضاع طالبي الاقتراض و انتقاء صفة الاعتبار الشخصي لدى التقييم.

- وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال شخص لآخر أي واسطة لزيادة الإنتاجية راس المال.

- المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد.

- الاعتماد على دراسة متكاملة و تحليل مثالي للسوق التي يعمل خلالها العميل للتعرف على الظروف التي يمر بها هذا السوق كظاهرة الكساد أو الرواج و التعرف على المركز التنافسي للعميل وما إذا كان السوق الذي يعمل من خلاله سوق منافسة كاملة أو سوق احتكاري[1].

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء.

[1] عبد المطلب عبد الحميد,اقتصاديات النقود و البنوك,الدار الجامعية,مصر,2007,ص 144

المطلب الثالث :أنواع القروض البنكية

يمكن تصنيف القروض البنكية إلى مجموعات تبعا لأسس مختلفة كما يلي :

أولا / من حيث المدة تنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي :

1. قروض قصيرة الأجل : تعتبر القروض قصيرة الأجل والتي تسمى بقروض رأسمال التشغيل من أهم القروض المصرفية , تستخدم هذه القروض في العادة لغرض شراء مخزون والبيع على الحساب , لأن مدة استحقاقها هي سنة أو أقل .

2. قروض متوسطة الأجل : وهي التي يمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات مثل استكمال آلات المصنع بوحدات جديدة أو إجراء تعديلات جوهرية تؤدي إلى تطوير الإنتاج كما تمنح لأغراض التوسع .

3. قروض طويلة الأجل : وهي تزيد عن خمس سنوات والتي تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية , واستصلاح الأراضي , وبناء المصانع , وشراء الآلات , وعادة ما تتخصص البنوك المتخصصة في منح هذا النوع من القروض .

ثانيا / من حيث الغرض تنقسم القروض وفق هذا المعيار إلى :

1. قروض إنتاجية : وهي التي تمنح بهدف تمويل الأصول الثابتة للمنظمة كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء معدات المصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع .
2. قروض تجارية : وهي التي تقوم البنوك التجارية بمنحها لتمويل النشاط التجاري لأصحاب المشروعات من اجل مساعدتهم في مباشرة أعمالهم , ويندرج تحت هذا النوع القروض الممنوحة مقابل إيداع الأوراق التجارية لدى البنك.
3. قروض استهلاكية : وهي القروض التي تمنح لفئات معينة من المجتمع من أجل الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي , أو لتسديد نفقات معينة لا يستطيع المقترض تسديدها من دخله , ومن أمثلة هذا النوع من القروض تلك التي تمنحها البنوك للعاملين لشراء السلع الاستهلاكية[1].

ثالثا / من حيث الضمانات :

يعد الضمان الوسيلة التي تعطي البنك تأمينا ضد مخاطر السداد , إذ أنه يساعد البنك على استرجاع حقوقه في القرض عندما يعجز الزبون عن سداده , وتقسم القروض في هذا المجال إلى قسمين رئيسيين :

[1] توماس ماير و آخرون,ترجمة السيد احمد عبد الخالق,النقود و البنوك و الاقتصاد,دار المريخ للنشر,المملكة العربية السعودية,2002 ,ص173

1. قروض دون ضمانات : لا تقدم البنوك قروض دون ضمان إلا في أضيق الحدود , وإن قدمتها فهي تمنحها لمقترضين معروفين لديها بقوة مراكزهم المالية , وجديتهم في سداد التزاماتهم , بالإضافة إلى الذين يحتفظون بصفة دائمة بقدر ملائم من الودائع النقدية لدى البنك المقرض .وتعتمد البنوك عادة على منحها لمثل هذه الفروض على شرطين هما :

الشرط الأول : وهو ما يعرف بالرصيد المعوض والذي بمقتضاه ينبغي على العميل أن يترك في حسابه الجاري لدى البنك , نسبة معينة من قيمة القرض الممنوح .

الشرط الثاني : وهو وجوب قيام العميل بسداد ديونه مرة واحدة على وهذا لتبيان أن القرض هو من النوع قصير الأجل كما أن البنك كثيرا ما يشترط على مدينه إتباع سياسة مالية معينة طوال فترة القرض غير المضمون , كالمحافظة على درجة معينة من السيولة , وعدم التوسع في الإقراض , وهي تعتبر سياسات وقائية للبنك تجنبه خطر هدم قدرة العميل على الوفاء بدينه وعادة ما تكون الفروض غير المضمونة مرهونة بقيود معينة منها :

- وضع حد أقصى للقروض غير المضمونة الممنوحة للعميل الواحد .

- هذا النوع من القروض يقدم بناءا على وضعية وحالة المركز المالي للعميل .

– الظروف التجارية , الائتمانية والاقتصادية السائدة , حيث تتأثر سياسة البنك في مجال القروض تبعا لهذه الظروف الاقتصادية التي يمكن أن تدفع البنك إلى التفاؤل حول مستقبل الأحوال الاقتصادية فيتوسع في منح القروض والعكس تماما في حالات التشاؤم حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية .

2. قروض بضمانات : يلتزم بمقتضاها المقترض تقديم أحد الأصول التي يمتلكها إلى البنك وذلك كرهن لضمان سداد قيمة القرض, كما أن البنوك لا تقدم قروضا بنفس مبلغ أو قيمة الأصل الموضوع كضمان عند إبرام العقد , بل بمبلغ أقل من قيمة الأصل تجنبا لانخفاض قيمة الأصل في المستقبل (الأصل المرهون) وذلك بنسبة معينة تسمى نسبة التغطية والتي عادة ما تقدر 25 % على الأقل أي أن القرض المضمون يساوي 75 % من قيمة الأصل الموضوع كضمان ,

وهامش الضمان : ما زاد عن قيمة الأصل مقارنة بقيمة القرض ويمكن تقسيم القروض المكفولة بضمان إلى نوعين :[1]

1.2 *قروض مكفولة بضمان شخصي* : وفيه يتدخل شخص آخر خلافا للمقترض ويتعهد بالسداد في حالة عجز المقترض , يشترط البنك في هذه الحالة تمتع الشخص الضامن بالقدرة على الوفاء .

[1] طارق طه,إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات,دار الجامعة الجديدة,مصر,ص 351

2.2 *قروض مكفولة بضمان أصل معين* : تقوم البنوك بمنح قروض بضمان حقيقي لتجنب مخاطر عدم التسديد التي يمكن أن يقع فيها العميل على اعتبار أن العميل إذا عجز عن السداد يمكن للبنك أن يستولي على الأصل ويستخلص من قيمته مقدار دينه , ومن أهم هذه الضمانات ما يلي :

1.2.2 قروض مقابل أوراق مالية : تراعي البنوك في هذا النوع من القروض أن تكون الأوراق المالية المتخذة كضمان من الأوراق القابلة للتداول في سوق الأوراق المالية , والتي يمكن الاقتراض بضمانها من البنك المركزي .

2.2.2 قروض مقابل بضائع : تشترط البنوك عادة أن تكون البضائع المرهونة لها مقابل التسهيلات الائتمانية التي تقدمها للعملاء من السلع سهلة التصريف ولا تتعرض للتلف حتى يتسنى لها بيعها إذا ما تعثر المدين على الوفاء بالتزاماته , ويتم تحديد قيمتها على أساس فواتير شرائها أو تكلفة إنتاجها .

3.2.2 قروض بضمان رهن عقاري : كانت البنوك التجارية تعتمد في تمويل عملياتها باستثمار هذه الودائع في العقارات التي تقسم بطول أجل استحقاقها , ومن ثم نقل هذا النوع من النشاط للبنوك العقارية وعلى ذلك فإن حالات قبول العقارات كضمان في البنوك التجارية لا تكون إلا على سبيل الضمان الإضافي أو كإجراء لاحق لمنح القروض إذا ما شعر البنك بتصورات في مركز العميل لا تدعو للارتياح .

4.2.2 قروض بضمان كمبيالات : تعتبر الكمبيالة إحدى أدوات الائتمان التي تعطي المستفيد حق تقاضي مبلغ معين في تاريخ محدد من المسحوب إليه , ويتيح الاقتراض بضمان الكمبيالات للعملاء الحصول على نسبة معينة من قيمتها قبل حلول مواعيد الاستحقاق على نحو يسمح لهم بالاستمرار في نشاطهم وتنمية أعمالهم و تتحوط البنوك عادة للمخاطر التي قد تنتج عن عدم سداد بعض الكمبيالات وذلك باستقطاع هامش معين من قيمة الكمبيالات الضامنة بما يجعل القيمة التسليفية نقل عن قيمة الضمان بنسبة تتراوح بين 20 % و 50 % حسب مدى متانة المركز المالي للعميل ونوعية نشاطه .

رابعا : من حيث الشخص المستفيد :[1]

تنقسم القروض حسب هذا النوع إلى قروض خاصة وقروض عامة :

1. القروض الخاصة : هو ما يعقده شخص من أشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة وتتوقف قدرة هؤلاء الأشخاص على حصولهم على القروض على الثقة التي يتمتعون بها لدى

[1] محمد سعيد أنور سلطان,إدارة البنوك ,دار الجامعة الجديدة,مصر,2005 ,ص 408

مانح القرض , وتأتي هذه الثقة عادة من الإيرادات المستقبلية المتوقع تحقيقها عند حلول الأجل ومن ثم قدرتهم على الوفاء بالدين عند حلول أجله .

2. القروض العامة : وتتمثل في كافة الديون الخاصة بالأشخاص العامة كالمؤسسات العمومية والمصالح الحكومية وسميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه .

خامسا : من حيث عدد المقترضين :

تنقسم القروض من حيث عدد المقترضين نوعيين رئيسيين :

1. قروض يقدمها مصرف واحد : إن الأصل في القروض أن يقدمها بنك واحد , للاستفادة الكاملة من الفوائد المنفق على سعرها , وتقوم إدارة البنك بذل أقصى جهودها دائما للوصول إلى أعلى مستوى للإقراض , فالبنك الذي يكون مستوى الإقراض عنده أقل من اللازم لابد أن يتكبد خسائر , أما البنك الذي يرفع مستوى الإقراض عنده إلى مستوى جيد , فإنه إجمالا يحقق أرباحا إلا إذا كانت مصاريفه أكثر من إيراداته .

2. القروض المجمعة : تشير القروض المجمعة إلى اشتراك أكثر من بنك واحد بتقديم قرض معين الذي غالبا ما يكون كبيرا نسبيا , بحيث لا يستطيع بنك بمفرده تقديمه , ويتم تأمين هذا القرض بالنيابة عن المقترض وذلك عن طريق مجموعة البنوك المقرضة

سادسا : من حيث أسلوب السداد :

يمكن أن يتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ محدد أو على أقساط شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية متساوية أو غير متساوية القيمة .

سابعا : من حيث نوع عملة القرض :

تقدم البنوك قروضا لعملائها بعملات أجنبية , كما يمكن تقسيم القروض بالعملات الأجنبية أيضا حسب العملات المقدم بها هذه القروض.

المطلب الرابع : أهمية القروض البنكية

يحتل الإقراض البنكي أهمية بالغة تبرز في كونه يمثل جانبا هاما من وظائف البنوك ويعد المحور الأساسي لعملها و تكاد تكون الحاجة إلى القروض كبيرة للغالبية من الأفراد و أصحاب المشاريع و غيرها من القطاعات الاقتصادية , حيث نادرا ما نجد في الحياة العملية مشاريع اقتصادية تعتمد في نشاطها على مواردها الذاتية فقط , ومن هذا المنطلق تحقق القروض البنكية الكثير من المزايا للمؤسسات المقترضة و من أهم هذه المزايا تذكر :

1. تقوم القروض بتحديد مستوى الدخل النقدي فهناك علاقة طردية بين مستوى الدخل و معدل منح القروض فينخفض مستوى الدخل مع انخفاض معدل منح القروض بينما يرتفع مستوى الدخل مع ارتفاع معدل منح القرض[1].

2. تعد القروض وسيلة ملائمة لنقل استعمال الأموال من شخص لآخر أي أنها وسيلة للتبادل فبواسطة القروض يمكن تحويل مدخرات الأفراد والمنظمات إلى من يحتاج إليها .

3. يساعد الإقراض البنكي النقود القانونية في خلق قدرة من وسائل الدفع يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع .

4. يمكن من خلال القروض توفير الموارد المالية اللازمة لمنظمات الأعمال لاستعمالها في الفرص الاقتصادية المختلفة وكذلك توسيع قاعدة الإنتاج التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة .

5. إن القروض تؤدي إلى عدم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة دون استعمالها بل عن طريق القروض يتم استثمار الأموال ليستفيد منها الأفراد والمنظمات وقت الحاجة.

6. تلعب القروض دورا كبيرا في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد المائية في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج .[2]

[1] سوزي عدلي ناشر,مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي ,منشورات الحلي الحقوقية ,مصر,الطبعة الاولى,2005,ص 127

[2] بوقموم محمد,مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير حول دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار,معهد العلوم الاقتصادية,جامعة قالمة ,دفعة 2004,ص 75

المبحث الثاني :التقنيات البنكية لتقديم القروض و المخاطر التي تواجهها

تعرف طلبات القروض من قبل الافراد تزايدا بصورة كبيرة مما دفع بالبنوك إتباع العديد من التقنيات التالية :

المطلب الأول :إجراءات تقديم القروض .

تسعى إدارة البنك إلى تنمية نشاط الإقراض من خلال الحصول على نوعية جيدة من العملاء الذين يكونون في حاجة إلى الأموال الخارجية المؤقتة لدفع عجلة نشاطهم و توفير السيولة اللازمة لذلك, حيث في هذا الصدد يقوم البنك بجملة من الإجراءات التي تهدف إلى دراسة أحوال طالبي القرض للتعرف على الخصائص الخاصة بهم, ولذلك سوف نعالج قي هذا المبحث العناصر التالية : مرحلة تكوين الملف, ودراسة الضمانات, الاستعلام عن العميل .

أولا : تكوين الملف- في هذه المرحلة يتم جمع المعلومات اللازمة والخاصة بالمقترض والقرض ذاته بغية تكوين ملف القرض الذي سيتم تقديمه ودراسته ومنحه .

1/مكونات ملف القرض . إن الملف النموذجي للقرض عادة يشمل الوثائق التالية

- **طلب القرض** :وهو ذلك الطلب المقدم من العميل سواء بشكل خطي يوضح فيه نوع القرض المطلوب أو في شكل نموذج مسحوب من البنك ذاته, حيث تقوم البنوك بإعداد استمارات لطلب الاقتراض تحتوي على مجموعة من البيانات يقوم العميل بياناتها وتسليمها للموظف المختص
- **عقد القرض** :يتم إبرام عقد القرض بين البنك وعميله على أن يتضمن هذا العقد كافة العناصر المشكلة للقرض, فضلا عن الشروط المتفق عليها فيما بينهما , ويتضمن عقد ما يلي :

* مبلغ القرض : لابد أن يتضمن عقد القرض قيمة القرض بالتحديد وكذا العملة المستخدمة في تقييم لقرض.

* مدة القرض : ينبغي أن يكون القرض مرهون بتحديد مدته بدقة والهدف من ذلك معرفة أجال استحقاقه ومن ثم تاريخ استرجاعه بالنسبة للبنك وكذا تاريخ تسديده بالنسبة للعميل [1]

*معدل الفائدة : لابد أن يتضمن عقد القرض سعر الفائدة على القرض الممنوح فلا يجوز ترك ذلك دون تحديد حتى لا يحدث أي نزاع حول سعر الفائدة عند تاريخ الاستحقاق [2].

*طريقة تسديد القرض : يتضمن عقد القرض كيفية تسديد القرض, هل سيتم تسديده دفعة واحدة عند حلول تاريخ الاستحقاق أو يتم تسديده على دفعات مما يتطلب تحديد مبلغ وتاريخ كل دفعة, أو يتم تسديد فوائد القرض منفصلة على أصل القرض .

*ألهدف من القرض : لابد من تحديد الغرض من القروض, هل هو لتمويل نشاط استغلالي أم نشاط استثمار التمويل نشاط صناعي, زراعي, خدمي ... والهدف من كل ذلك هو العمل على تخصيص الموارد المالية للبنك في المجالات الممنوحة لها فقط .

*فترة السماح : يتضمن عقد القرض الفترة التي يتم فيها إعفاء المقترض من سداد فوائده و كذا الفترة التي يسمح فيها للمقترض عدم سداد إقساط الدين.[3]

* طبيعة ونوع الضمانات المقدمة : يتضمن عقد القرض تحديد نوع الضمانات التي يتم تقديمها مقابل الحصول على القرض وسيتم التفصيل أكثر في هذا العنصر من خلال ما سيأتي. تحديد المحاكم المختصة بالنظر في النزاع في حالة وقوعه .

- **مستند كفالة** : إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بكفالة شخصية (أي ضمان شخص)

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي ,اقتصاديات الائتمان المصرفي , منشاة المعارف ,مصر,الطبعة الثانية, 2000 ,ص 191
[2] فلاح حسن الحسيني ,مؤيد عبد الرحمان الدوري ,إدارة البنوك ,دار وائل للنشر و التوزيع,الاردن,الطبعة الرابعة,2008,ص 140
[3] ابو عتروس عبد الحق,الوجيز في البنوك التجارية,عمليات و تقنيات و تطبيقات,مطبوعات جامعة منتوري,قسنطينة,2000,ص 62

– **وثائق الرهن** : إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بضمانات عقارية أو أصول مالية أو تجارية , يتطلب الأمر تقديم بيانات تثبت ذلك

– **وثيقة وضعية العميل خلال فترة زمنية معينة** : وهذه الوثيقة تبين التطورات الدائنة والمدينة لرصيد الزبون بالبنك

إن هذه الوثائق تشكل ملف القرض , لذلك ينبغي حفظها في ملف خاص يفتح باسم العميل طالب القرض , لكي يشكل فيما بعد الأساس الذي يعتمد عليه عند المتابعة ودراسة طلب القرض , مع العلم أن هذه الوثائق غالبا ما تكون موجودة في جميع أنواع القروض , مع بعض الاختلافات البسيطة حسب طبيعة القرض ونوعه . ومن خلال الدراسة القانونية يتم التأكد والتدقيق حول صحة الوثائق المقدمة وقانونيتها وسريان نشاطها , مثلا صحة السجل التجاري ونشاط المؤسسة , الاستغلال الشرعي لمقرات المؤسسة (أو العميل مع البنك) سواء الإدارية او الصناعية, ومدى قانونية المدخول لهم بالإدارة والتعاقد باسم المؤسسة أو المتعامل مع البنك , التأكد من صحة البيانات المالية والمحاسبية مع المقدمة للبنك [1]

ثانيا : دراسة الضمانات : إن القروض المصرفية نادرا ما تكون بدون ضمان , فالأصل في أي قرض مصرفي ينبغي أن يكون بضمان , خاصة إذ كان الخطر جسيم .

– **تعريف الضمان** : يقصد بالضمان قيمة الأصول التي يقدمها طالب القرض لتأمين سداده وكلما كانت قيمة هذه الأصول كبيرة اطمأن البنك إلى سهولة استرداد قيمة القرض وفوائده , والضمان إما أن يكون عينيا أو قد يكون شخصيا أيضا بمعنى أن يقدم المقترض شخصا ليضمنه في سداد القرض [2] , والغرض من الضمان هو توفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة .

[1] ابو عتروس عبد الحق,مرجع سبق ذكره,ص64

[2] مدحت صادق,,ادوات و تقنيات مصرفية,دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ,مصر ,2001,ص 266

إن الائتمان لا يمنح للعملاء على أساس أن الضمانات التي يقدمونها هي وسيلة للسداد , فهذه الضمانات تعتبر أصولا ضامنة للسداد وليست وسيلة مباشرة السداد , إذ يتم سداد القرض من إيرادات نشاط المؤسسة ومن أهم ما يجب مراعاته في الضمانات المقدمة :

* أن تكون الضمانات مملوكة للعميل أو الضامن أو لكليهما ملكية تامة وليست محل نزاع , مع استيفاء البنك لكافة المستندات المؤيدة لذلك

* سهولة تحديد قيمة الأصل , حيث من الضروري أن يكون الأصل المستخدم كضمان ذو سوق منظمة في البيع والتداول , يحدد قيمة الأصل بشكل دوري مثل بورصة الأوراق المالية بالنسبة للأسهم والسندات وأسواق العملة بالنسبة للبضائع .

* ثبات قيمة الأصل , إن ثبات قيمة الأصل المستخدم كضمان هي من الأمور الأساسية المطلوبة المحافظة على حقوق البنك , ويندرج تحت هذا ضرورة عدم خضوع الأصل لتقلبات سعريه عالية في السوق .

* عدم القابلية للتلف , حيث من الضروري أن يكون الأصل معمرا , أي غير قابل للتلف فالخضروات والفواكه واللحوم لا تصلح أصولا للضمان إلا إذا كانت مخزنة في ثلاجات ملائمة , وهناك بعض السلع رغم أنها معمرة إلا أنها تحتاج إلى إمكانات خاصة لتخزينها .[1]

– **اختيار الضمانات** : لقد سمحت التجارب البنكية والعرف البنكي المتولد عنها إلى خلق عادات وصيغ لاختيار الضمانات , وتتركز هذه الصيغ بالخصوص على الربط ما بين أشكال الضمانات المطلوبة ومدة القرض الموجهة لتغطيته وعادة ما يتم التفرقة بين نوعين من الضمانات :

[1] طلعت اسعد عبد الحميد,ادارة البنوك المتكاملة ,مكتبات مؤسسة الاهرام للتوزيع ,مصر ,1998 ,ص 160

1/ الضمانات الشخصية : ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق , وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين (المقترض) شخصيا ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث القيام بدور الضامن , ومن أشكال الضمانات الشخصية [1]

* الكفالة : والتي تعني في لغة القانون ضم ذمة مالية إلى أخرى في المطالبة بتنفيذ الالتزام المتعهد به , وفي هذه الحالة يعتبر الشخص الضامن كفيل المقترض عند إخلاله بالتزامه المستحق لأي سبب كان , والكفالة قد تكون بسيطة , حيث يتكفل ضامن واحد في القرض وقد تكون كفالة تضامن حيث يلتزم بموجبها عدة متكافلين لضمان القرض أي سداده عند حلول أجاله .[2]

* الضمان الاحتياطي : يعتبر الضمان الاحتياطي من بين الضمانات الشخصية على القروض , حيث يعرف على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد .

وبناءا على هذا التعريف , يمكن استنتاج أن الضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة ويختلف عنها في كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية . [3]

2/ الضمانات العينية (الحقيقية) : إن هذه الضمانات تتمثل فيما يقدمه المقترض من أصول مادية أو مالية للحصول على قرض كالعقارات , والمنقولات وغيرها من السلع والمنتجات المادية حيث تعطي هذه الأشياء على سبيل الرهن

[1] الطاهر لطرش,تقنيات البنوك,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,2001,ص 166
[2] ابو عتروس عبد الحق,مرجع سبق ذكره,ص 58
[3] الطاهر لطرش ,مرجع سبق ذكره,ص 167

وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك من أجل ضمان استرداد القرض , ويمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض [1]

ويمكن أن يأخذ الضمان أحد الشكلين : الرهن العقاري , ومن المنقولات .

* الرهن العقاري : حيث يتم بموجبه الحصول على العقارات محل الضمان (الرهن) لتأمين استرجاع الدين عند حلول أجاله في حالة وقوع ما يسبب عدم التزام المدين بالوفاء بمستحقاته اتجاه الدائن , وذلك عن طريق التصرف فيهما بالبيع من قبل هذا الأخير حسب ما هو معمول به قانونا .

* رهن المنقولات : في هذه الحالة توضع المنقولات محل الرهن تحت تصرف البنك والتي يمكن أن يتصرف فيها بالبيع من أقل المدين بالتزاماته عن الوفاء بمستحقاته , وهذه المنقولات , تشمل جميع وسائل الإنتاج من آلات ومعدات أثاث , سيارات ... [2]

ونظرا لأهمية الضمانات فيما يتعلق باسترجاع القروض فإن البنك يكون حذرا جدا في قبول أنواع الضمانات المختلفة ويتحرى الدقة عند مراجعته وتفحصه لوثائق إثبات الحيازة أو الملكية للأشياء محل الرهن من قبل عميله

من خلال دراستنا لهذا المبحث وعرضنا لمختلف إجراءات تقديم القروض نستنتج أن البنوك تلتزم الحرص عند منح القروض لعملائها حتى تقلل من احتمالات التوقف عن الدفع , وبالتالي فهي تتعرض بالدراسة لعدد من الأمور , كجمع المعلومات عن العميل ودراسة الضمانات والتي من شأنها أن تضمن للبنك استرجاع القرض وتحصيل الفوائد المترتبة عليه ,

ثالثا : الاستعلام عن العميل (المقترض) : يجب على البنك المقرض أن يجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن طالبي القروض سواء كانوا من الشركات , أو الجمعيات , أو الهيئات أو المؤسسات أو من الأفراد وأصحاب

[1] عاطف جابر طه,تنظيم وإدارة البنوك,الدار الجامعية,مصر,2008,ص 285
[2] ابو عتروس عبد الحق,مرجع سبق ذكره,ص 59

المشاريع , حيث أن البنك يتعامل مع مختلف الأنواع من العملاء كلا حسب احتياجاته , وفي هذا الصدد سيتم التركيز على المؤسسة باعتبارها الجهة الطالبة للقرض

وكما سبق الإشارة إليه أن البنك يعمل جاهدا على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول متعامليه وسمعتهم الائتمانية , وفي هذا الشأن يراعي البنك عند قيامه بالاستعلام عن عميله محددان أساسيان هما : الوقت المستغرق في البحث والحصول على المعلومات وتكلفة ذلك البحث بحيث ينبغي عليه أن يحصل على قدر كبير من المعلومات في أقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة في الوقت نفسه وإلا ضيع على نفسه فرصة توظيف لأمواله قد تكون غاية في الربحية .

ويهدف الاستعلام عن العميل إلى التعرف بأنه جدير بالتعامل معه وأنه سوف يقوم بالوفاء بالالتزامات في مواعيدها , حيث تعتبر سمعة العميل من العوامل الأساسية التي تحدد علاقة هذا العميل بالبنك , كما أن في ضوئها يتم اتخاذ قرار منح هذا العميل الائتمان أو رفضه ميدئيا حتى ولو قدم هذا العميل كافة الضمانات للحصول على القرض [1]

ويشمل الاستعلام عن العميل النواحي الآتية :

- أهلية العميل وقدرته على الاقتراض .

- السمعة المالية للمؤسسة .

- حجم مديونية العميل للبنوك الأخرى إن وجدت, هناك العديد من المصادر يمكن أن يحصل منها البنك على معلومات خاصة بعميله ولعل من أهم المصادر ما يلي :

- **إجراء مقابلة مع طالب القرض** : في الكثير من الأحيان خاصة إذا تعلق الأمر يقرض كبير القيمة ولمدة طويلة ينتقل أعوان البنك إلى مؤسسة المتعامل المعرفة وللإطلاع أكثر على نشاط العميل , وعادة ما يتم الحصول على معلومات هامة انطلاق من هذه الزيارات للعملاء في مكان أعمالهم [1]

[1] احمد محمد غنيم,ادارة البنوك,المكتبة العصرية للنشر و التوزيع,مصر,الطبعة الاولى,2007,ص 137

– **البنوك والمؤسسات المالية الأخرى** : حيث يتم الاتصال بتلك البنوك التي لا تبخل عن المصرف فيما يتعلق بالمعلومات التي يطلبها حول العميل في أوقات قياسية إن أمكن ذلك , مع العلم أن كثيرا من البنوك تحجم عن إعطاء أية بيانات عن عملائها بدعوى السرية [2]

– **رجال الأعمال والتجار عامة** : حيث عادة ما يكون لدى هذا النوع من المتعاملين معلومات هامة لائتمان بها في المجال التجاري والمالي وذلك ناتج عن كثرة المعاملات فيما بينهم

– **القوائم المالية المحاسبية** : فهي تشكل أفضل وسيلة استعلامية عن طالب القرض , لذلك فإن البنك يبذل كل جهده من أجل تحليلها بكل دقة بحثا عن مواطن الضعف ومواطن القوة , قصد الوقوف على الوضعية الحقيقية لطالب القرض , حتى يتمكن من اتخاذ القرار المناسب بشأن منح القرض [3]

نقوم البنوك بإنشاء إدارة أو قسم خاص للائتمان تستند إليه الأعمال الخاصة بتحليل الائتمان والأنشطة الأخرى الخاصة بتوفير معلومات عن طالبي القرض , ويحتاج العمل في هذا القسم إلى خبرات لها قدرة على جمع المعلومات والتحليل .

ومن أهم هذه الوظائف ما يلي : – جمع وتبويب البيانات الخاصة بالعملاء على اختلاف أنواعهم وتحليل هذه البيانات للوصول إلى المركز الائتماني للحالة التي تتم دراستها

- حفظ سجلات وملفات عملاء البنك الرجوع إليها على الحاجة [4].
- التعاون مع السلطات النقدية والبنوك الأخرى في توفير معلومات الإئتمان بشكل مناسب.

---

[1] عبد الوهاب يوسف احمد,التمويل وادارة المؤسسات المالية ,دار الحامد للنشر و التوزيع,الاردن ,الطبعة الاولى ,2008,

[2] مدحت صادق ,مرجع سبق ذكره ,ص 263

[3] ابو عتروس عبد الحق,مرجع سبق ذكره,ص 66

[4] طلعت اسعد عبد الحميد,مرجع سبق ذكره ,ص 152

- إجراء البحوث وعمل الاستعلامات الضرورية عن عملاء البنك الجدد والحاليين وتتبع مراكزهم وسمعتهم التجارية في السوق وتبادل هذه المعلومات مع المصارف الأخرى , حيث يعد هذا من الخدمات المتبادلة في الوسط المصرفي [1].

[1] صلاح الدين حسن السيسي,قضايا مصرفية معاصرة,دار الفكر العربي للطباعة و النشر,مصر,الطبعة الاولى,2004,ص 32

المطلب الثاني : مخاطر القروض البنكية

عندما يقوم البنك بنشاطه الرئيسي ألا وهو منح القروض الذي يعتبر رغم أهميته من أخطر الوظائف التي يمارسها البنك, فإن هذا يعني أنه يضع ثقته فيه ولكن هذه الثقة ومهما كانت درجتها فإنها قابلة للانحلال والتلاشي , وذلك كون أن تلك القروض التي يمنحها ليست ملكا له بل هي في الغالب أموال المودعين لديه , وأن هناك بعض العملاء لا يقومون بالسداد في الوقت المتفق عليه , وهناك من يمتنع عن السداد مما يجعل حالة البنك سيئة وصعبة وهذا يسمى بمخاطر القروض البنكية . و من أسباب هذه المخاطر ممكن القول فيروس كوفيد-19 في سنة 2019

أولا / مفهوم مخاطر القروض البنكية :

- مخاطر القرض هي أن تجد المؤسسة نفسها غير قادرة على تحصيل مستحقاتها من العملاء , فيترتب عن هذا الوضع انعكاسات سلبية على مؤشر درجة السيولة , وكذلك على مستوى مؤشر الربحية . [1]
- مخاطر القروض تسمى أيضا خطر عدم التسديد أو عدم القدرة على التحصيل , ويعتبر أهم خطر يتعرض له البنك ينعكس عليه في شكل ضياع أمواله وذلك بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل الدين وفوائد وفقا للتواريخ المحددة . تتحدد مخاطر القروض من خلال الخسائر في حالة عجز مقترض ما عن سداد الدين أو في حالة تدهور الجودة الائتمانية للمقترض . [2]

ثانيا/ أنواع مخاطر القروض البنكية :

تنقسم من حيث تأثيرها على كافة القطاعات أو قطاع معين إلى عدة أنواع حسب الشكل التالي :

[1] رحال علي ، التقارير المالية ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الأول ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2007 ، ص 4

[2] طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر (أفراد ، إدارات ، شركات ، بنوك ، مخاطر الائتمان ، والاستثمار ، والمشتقات وأسعار الصرف) ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2003 ، ص 243

شكل رقم 1-2:مخاطر القروض البنكية

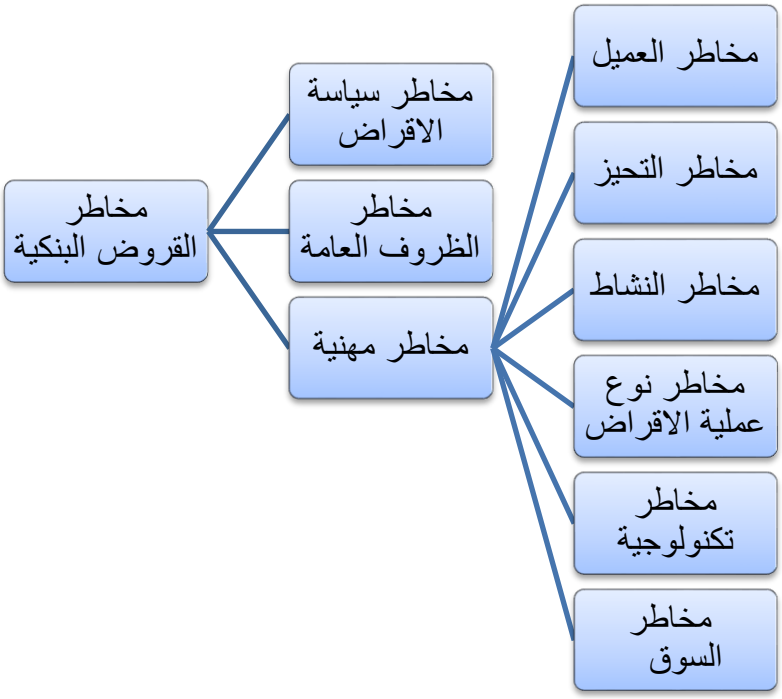

المصدر :محاجبية نصيرة ,وظيفة الهندسة المالية في البنوك,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ,شعبة نقود مالية ,2006

حيث قمنا بإلقاء نظرة حول مخاطر العميل (السداد) لان لها علاقة بدراستنا :

حيث تعتبر أنها من أسوء المخاطر حيث يترتب عنها عدم سداد القرض و فوائده من العميل و تأثر على القروض ,

حيث تترجم الأخطار محاسبيا من خلال حسابات المؤونات والخسائر في القيمة , وتؤثر هذه على النتيجة الصافية وتدهورها , كذلك تؤدي إلى إضعاف الملاءة للبنك , وتتجلى آثار مخاطر القروض في :

- تدهور نتائج البنك : أن هذا التدهور هو عائد إلى تفاقم المؤونات والخسائر المتعلقة بعدم تسديد الحقوق ؛[1]
- تدهور الملاءة المالية للبنك : في حالة تسجيل البنك لنتائج غير كافية على احتواء الخسائر المسجلة فإنه يكون محيرا في هذه الحالة على تغطيتها بواسطة الأموال الخاصة وهذا ما قد يؤدي هو كذلك بدوره إلى تسجيل تدهور في ملاءة البنك ؛
- تدني التصنيف الائتماني للبنك : النتائج التي تحققها البنوك هي من بين أهم المعايير التي تعتمدها وكالات التصنيف الائتماني والتي من أشهرها Stender and bonds و modes , و تختلف التصفيات من وكالة إلى أخرى حسب معايير الخاصة والتي تدل على مقدرة البنك من عدمها على مواجهة المخاطر المختلفة ؛
- الخطر الكلي (الإجمالي) : إن مخاطر القرض يمكن أن تتطور إلى خطر عام يمس البنوك بصفة عامة وليس البنك لوحده , ذلك الترابط الوثيق بين وحدات القطاع البنكي , حيث أن إفلاس بنك واحد يؤثر على جميع البنوك الأخرى وقد يؤدي إلى إفلاس أحدها , بحيث أن البنك المفلس لا يمكن أن يسدد الأموال المستحقة عليه للبنوك الأخرى , مما بسبب حالة من العجز في السيولة لدى البنك المقرض مما قد يؤدي إلى إفلاسه هو الآخر.

[1] شريف مصباح ابو كرش , ادارة مخاطر الائتمان المصرفي , المؤتمر العلمي الدولي,الاستثمار و التمويل في فلسطين,كلية التجارة,فلسطين,ماي 2005,ص25

المطلب الثالث : قرار الإقراض وتسيير ومتابعة القرض

بعد أن يقوم البنك بدراسة المؤسسة وتحليل وضعيتها المالية يتخذ البنك قراره بشأن عملية الإقراض , وفي حالة الموافقة على تقديم القرض يقوم البنك بتسيير ومتابعة القرض بهدف الاطمئنان على حسن سير المؤسسة وعدم حدوث تغيرات في مواعيد السداد المحددة , كما قد تظهر خلال المتابعة بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها وذلك من أجل المحافظة على حقوق البنك .

وللتوضيح أكثر سوف نتطرق في هذا المطلب إلى النقاط التالية : اتخاذ قرار الإقراض , تسيير ملف القرض , المتابعة المالية والقانونية للقرض .

1/ : اتخاذ قرار الإقراض : بعد ما يتم تكوين ملف القرض وتدقيق شروطه القانونية والإدارية وإتمام مرحلة دراسة طلب القرض والمتعلقة بتحليل الوضعية المالية لطالب القرض يتم اتخاذ القرار المناسب حول طلب الإقراض.

يقوم البنك باتخاذ القرار المناسب بشان منح القرض أو رفضه أو طلب الحصول على معلومات إضافية , ففي الحالة الأخيرة ينبغي مقارنة تكلفة الحصول على معلومات إضافية مع مقدار التخفيض المحتمل في الخسائر نتيجة لتوافر تلك المعلومات , وإذا كانت هذه التكلفة أكبر من خسائر جمع معلومات إضافية فإنه ينبغي الاعتماد على الخبرة لوضع طلب العميل ضمن الطلبات المقترح قبولها أو ضمن الطلبات المقترح رفضها .

أما في حالة رفض طلب القرض ينبغي أن يعطي للعميل مبررا مقنعا لقرار الرفض , أما إذا كان قرار البنك الموافقة على منح القرض المطلوب فإن هذا يتطلب صدور قرار نهائي بالموافقة على منح القرض من السلطة الإدارية المختصة , ويوضع هذا القرار موضع التنفيذ إبتداءا من قيام الطرفين (البنك , وطالب القرض) بتوقيع عقد يتضمن كافة الشروط المتفق عليها ثم يقوم العميل بتقديم الضمانات واستيفاء ما نص عليه العقد من تعهدات ويقوم البنك بعد إبرام العقد

بإخطار كافة الجهات الداخلية بالبنك أي الوحدات التنظيمية بأهم عناصر العقد والتي من أهمها : قيمة القرض , سعر الفائدة, مدى القرض ... و عند اتخاذ قرار منح القرض لابد على البنك مراعاة جملة من المبادئ.

– **مبدأ السلامة** : الذي يقتضي أن يمنح البنك القرض إلى متعاملين مؤهلين وموثوق بهم وأن مركزهم المالي جيد إلى درجة الإيحاء بالقدرة على الوفاء بالالتزامات عند حلول أجالها من جهة ومن جهة ثانية ينبغي توافر الضمانات الكافية واللازمة لتغطية مخاطر عدم تسديد القرض في آجاله[1].

– **مبدأ السيولة** : الذي يقضي بإمكانية تحويل استخدامات البنك إلى سيولة مطلقة في أقل فترة زمنية ممكنة وبأقل تكلفة , لذا تعمل البنوك على تقديم القروض القصيرة الأجل غالبا وتتعامل بالائتمان ذا السيولة العالية [2].

– **مبدأ الربحية** : تعتبر فوائد القروض إحدى المصادر الرئيسية لتمويل نشاط البنك , حيث على البنك أن يواجه مصروفاته , ويواجه أيضا الفوائد المدفوعة عن ودائع البنك ويحقق أرباحا تضمن استمراره ويجب أن تغطي أرباح القروض كل هذه النفقات فضلا عن وجود هامش يسمح بتخصيص احتياطي للديون المشكوك فيها .

يراعي البنك عند تقديمه لأي نوع من القروض هذه المبادئ الثلاثة ويحاول التوفيق بين السيولة والربحية على اعتبار أنها على علاقة عكسية بحيث إذا ازدادت ربحية الأصل تنخفض سيولته والعكس صحيح . ويمكن إبراز العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القرض كما يلي :

[1] ابو عتروس عبد الحق,مرجع سبق ذكره,ص 60
[2] طلعت اسعد عبد الحميد,مرجع سبق ذكره,ص 155

جدول رقم1 -1:يمثل العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح القرض

القواعد العامة للائتمان	عوامل مرتبطة بالبنك	عوامل مرتبطة بنوعية التسهيل الائتماني المقدم
-الطاقة المالية والإدارية للعميل - الضمانات المقدمة - الظروف الاقتصادية المحيطة - القدرة التمويلية الذاتية - شخصية العميل	- الإمكانات المادية و البشرية - معدل تركز البنك في السوق - اعتبارات السيولة - إستراتيجية البنك - السياسة الائتمانية للبنك	- مصدر السداد - مدى ملائمة هذا الائتمان للسياسة الائتمانية - مبلغ الائتمان ومدته - أسلوب سداد القرض - الموازنة بين العائد وتكلفة الائتمان - المخاطر

المصدر : عبد الواحد غردة , ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية , مذكرة ماجستير , كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية , جامعة بسكرة , 2003 , ص 47

عندما يقوم البنك بتحليل المؤسسة , فإنه لا يقوم بذلك كما لو كان هو المؤسسة ذاتها , ولكنه يقوم بالتحليل وفق الأهداف التي يود الوصول إليها . ولذلك يمكن القول بأن البنك يقوم بنوعين من التحليل :

تحليل مالي عام يهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمؤسسة وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة مع طبيعة القرض , وهذا من أجل اتخاذ القرار المناسب حول طلب القرض .

2/ **تسيير ملف القرض** : يتم في هذه المرحلة تجميع كل الوثائق المتعلقة بالقرض الممنوح في ملف واحد , يشكل أساسا عملية تسيير ومتابعة القرض ميدانيا , أي العمل على تجسيد ما تم الاتفاق عليه في عقد القرض وما تضمنه هذا الأخير على أرض الواقع , ويتم التركيز في هذا المجال على[1]:

- كيفية صرف القرض ,

- كيفية استخدام القرض أو أوجه استخدام القرض

- كيفية التسديد وتواريخها

- متابعة وضعية الضمانات

علما بأن المقترض لا يمكنه صرف القرض إلا بفتحه حسابا بنكيا , كما لا يمكن له البدء في استهلاك القرض إلا برخصة القرض , وذلك طبقا لنموذج معين موجود لدى البنك به المعلومات التالية : [2]

- استمارة مرقمة بها شروط البنك المطبقة على الزبون

- وضع القيد في السجل التجاري .

وينبغي التأكد من الجهة الممضية على رخصة القرض هل هي مخول لها قانونيا .

[1] احمد محمد غنيم,مرجع سبق ذكره,ص 179
[2] ابو عتروس عبد الحق,مرجع سبق ذكره,ص 79

بعد كل هذه الإجراءات تتم عملية مباشرة استهلاك القرض ومتابعته ميدانيا حتى استهلاكه نهائيا وكذا الوقوف على استرجاعه في أوانه المحددة .

3/المتابعة المالية والقانونية للقرض : لا تقتصر مهمة إدارة الائتمان في البنك على دراسة طلبات الاقتراض وإجراء التحليلات المالية للمؤسسة وإنما يعقب ذلك مرحلة أخرى هي متابعة استخدام هذه القروض لاكتشاف أي صعوبات قد يواجهها المقترض . ويقصد بالمتابعة المالية للقرض هو التعرف أول بأول على ما يطرأ من تغيير على المركز المالي للمؤسسة وأي تغيرات أخرى يمكن أن تؤثر في قدرة العميل على سداد القرض وفوائده في المواعيد المتفق عليها . لهذا متابعة القرض تهدف إلى التأكد من استمرار متانة المركز المالي للمؤسسة وحسن سمعتها ومركزها التنافسي في السوق .

وقد تكون المتابعة نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية حسب نوع القرض وحجمه و فترة استحقاقه .

كما تهدف متابعة القرض إلى الوقوف على نسبة ما يستخدمه العميل من أنواع القروض مجتمعة , إذ قد يبالغ بعض المقترضين في طلب حدود كبيرة دون أن تكون بهم حاجة فعلية إليها ومعنى ذلك أن البنوك تحجز جانبا من أموالها لاحتمالات توظيف لا تتحقق فعلا ومن أهم العناصر الجديرة بالمتابعة ما يلي :

- الحالة المالية للمقترض وقدرته على السداد .

- مدى قيامه باستكمال المستندات المطلوبة .

- مدى استمرار الضمان في الوفاء بضرورات الأمان للبنك .

- مراجعة التكلفة والعائد بالنسبة لكل قرض .

وتتطلب هذه المتابعة تخصيص ملف ائتماني لكل مقترض يتضمن طلب الاعتراض والقوائم المالية الخاصة بالمقترض لعدة سنوات والدراسات الائتمانية التي تمت , بما في ذلك مصادر الاستعلام المختلفة وتقارير الزيارات التي قام بها مندوبو البنك لمقر نشاط العميل , كما يتضمن الملف سجلا تاريخيا عن مدى التزام العميل بالاتفاق المعقود مع البنك .

وقد يترتب عند تنفيذ عقد القرض ومتابعته بعض النزاعات , نتيجة إخلال أحد الطرفين بشروط العقد المتفق عليها , أو نتيجة عدم التزام المقترض بالوفاء بقرضه عند حلول أجاله.وعادة ما يتم التفرقة بين مرحلتين للمتابعة القانونية للقرض

الأولى : تتعلق بالمتابعة ما قبل مرحلة النزاع وذلك حسب الظروف .

الثانية : فهي تأخذ الشكل النزاعي خاصة إذا تعلق الأمر بعدم احترام أحد شروط عقد القرض .

مرحلة ما قبل النزاع :

هذه المرحلة تتطلب فحص ملف القرض بالإجابة على جملة من الأسئلة أهمها :

- متى بدأ النزاع ؟

- ما هو الحدث المنشى النزاع ؟

- كيف نضع له حد ؟

لذلك بمجرد الموافقة على منح القرض , تبدأ هذه المرحلة بغية تجنب الوقوع في النزاع , على اعتبار أن العلاقة الناشئة بين البنك وعميله هي علاقة بين دائن ومدين ولابد من تاريخ استحقاقه يشكل موضوع نزاع , لذلك البنك خلال هذه المرحلة يعمل على تقليص أو الحد نهائيا من أسباب النزاعات حول القروض الممنوحة [1], فقد يكون البنك قد اتخذ قرارا بمنح القرض وترتب على ذلك نزاعا معينا بسبب :

- القروض الممنوحة لا تتوافق مع طبيعة ومستوى نشاط العميل .

[1] ابو عتروس عبد الحق,مرجع سبق ذكره,ص 81

– البنك لم يأخذ الضمانات الكافية لتغطية خطر عدم تسديد ومن ثم الوقوع في حالة النزاع , لذلك فالبنك عادة ما يعمل جاهدا لتجنب الوقوع في مثل هذه الحالة خلال مرحلة تكوين ملف القرض بالارتباط والشروط المهنية للصيرفة ذاتها .

إن مرحلة ما قبل النزاع تنتهي في حالة وقوع الحدث المنشئ للنزاع , كالتوقف عن التسديد أو الدفع عند حلول الآجال, في هذه الحالة يتم تحويل القضية أو الملف بأكمله إلى مصلحة المنازعات للتكفل بالقضية ومتابعة ملف القرض قضائيا إذا لم يتمكن من تسوية الوضعية بطريقة ودية مع مدينه , وذلك بعد منح فترة كافية لهذا الأخير قد تصل إلى ثلاثة أشهر بعدها يصبح الدين غير محصل وبالتالي يكون محل نزاع وبمجرد ما يصبح الدين في عداد حساب المنازعات يتم تقدير تكاليف كل من ترتب عن هذه الوضعية (فوائد , مصاريف وعمولات) ويتم رفع دعوى إلى المحاكم المختصة في حل مثل هذا النزاع , والمذكورة عادة في عقد القرض بهدف الحصول على قرار من المحكمة يخول للبنك التصرف في الأصول أو الأشياء موضوع الرهن(الضمان), وذلك بالبيع في المزاد العلني بإتباع الطرق التنظيمية والقانونية المعمول بها في هذا الميدان ,بغية استرجاع أصل القرض وكل المصاريف المرتبطة به وكذا المترتبة عن اتخاذ مثل هذه الإجراءات.

إن عملية تسيير ومتابعة القرض ينبغي أن تكون منظمة بشكل جيد حتى لا يتحمل البنك أي تكلفة إضافية .

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا التي قمنا بإعدادها و المتعلقة بالقروض و جدنا أن هذا الأخير يلعب دورا هاما من الناحية الاقتصادية فهي تعتبر اكبر قيمة في الإيرادات حيث يستفيد البنك من خلال تقديم هذا القرض للمتعاملين و يتحصل على فوائد عن طريق هذا القرض فإن ذلك يشجعه على التعامل أكثر مع العملاء .وكذلك يستفيد المتعامل من خلال سير عمله و التخلص من الصعوبات المادية خاصة التي تواجههم في بداية العمل أو التي تواجه الشركات وكذلك يعد قرار منح القروض من أصعب القرارات التي يواجهها المصرف في عمله لأنه غالبا ما تقابله مخاطر كبيرة خاصة مخاطر عدم التسديد الذي يمكن أن يؤدي بالبنك إلى حالة العجز أو الإفلاس , هذا ما يوجب البنوك وضع سياسية محكمة لمنح القروض من خلال التحري و جمع المعلومات عن المؤسسة الطالبة له أو المتعاملة معه وطلب الضمانات الكافية لتغطية قيمة القرض و فوائده.

الفصل الثاني :

كوفيد-19 وتاثيراته في العالم

تمهيد :

في ضوء المتغيرات التي مر بها العالم, منذ ظهور فيروس "كوفيد 19" وانتشاره بين جميع الدول, بدا أن تداعياته الاقتصادية ستكونُ كبيرةً ومؤثرةً على المستويين العالمي والوطني, حيث ما فرضه تفشي الوباء من اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير الوقائية تمثلت في "العزل والحجر الصحي / التباعد الاجتماعي / المنع من السفر /الإغلاق التام لجميع مؤسسات الدولة: "المدارس والجامعات والشركات والمصانع وأماكن الترفيه وشركات السياحة" انعكس سلبًا على اقتصاديات جميع دول العالم, وأدخل النظام العالمي في حالة من الركود, نتج عنها تأثير على المنظومة الاقتصادية وكذلك أظهرت الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن انتشار وباء كوفيد-19 المستجد, في ما يخص قطاع المصارف عبر العالم, أن هذا الوباء , شكّل ضغوطاً متزايدة من المخاطر على نشاط البنوك, ولا سيما البنوك الناشطة في القروض للشركات بعدما اضطر الكثير من المؤسسات حول العالم للتوقف عن النشاط الإنتاجي أو الصناعي, وبالتالي كشفت الأزمة أن القروض المصرفية خلال الأزمة الصحية هذه لم تكن متساوية بين قطاع وآخر وذلك ما نوضحه في المباحث التالية.

المبحث الأول :جائحة كوفيد-19 و أثارها على الاقتصاد

حيث اثر الفيروس بصفة كبيرة في كافة المجالات و قد بينا ذلك من خلال ما يلي :

المطلب الأول : مفاهيم حول جائحة كوفيد-19

تم تشخيص أول حالة إصابة بالفيروس , والمعروف اختصارا بكوفيد- 19 , وبالتالي اكتشاف هذا الفيروس لأول مرة في مدينة ووهان الصينية أواخر ديسمبر من سنة 2019 , ونظرا لانتشاره السريع وكذا درجة خطورته أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ صحية عالمية شهر جانفي من سنة 2020. ,لتعلنه في 11 مارس من نفس السنة جائحة عالمية نظرا للتزايد المتسارع والغير متوقع في عدد حالات الإصابة وكذا عدد حالات الوفيات في معظم أنحاء العالم .

1/ تعريف مرض كوفيد -19 : فيروسات كوفيد هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان , ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كوفيد تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) . ويسبب فيروس كوفيد-19 القريب جدا من فيروس سارس والمكتشف مؤخراً , وهو مرض معد لم يكن هناك أي علم بوجوده قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية , تتمثل أعراضه الأكثر شيوعاً في الحمى والسعال الجاف والتعب وبدرجة أقل الآلام والأوجاع , احتقان الأنف , ألم الحلق , أو الإسهال , وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجياً حيث يصاب بعض الناس بالعدوى ولكن لا تظهر عليهم سوى أعراض خفيفة . يتعافى معظم المصابون (نحو 80 %) من المرضى دون الحاجة إلى علاج في المستشفى , وتشتد حدة المرض لدى شخص واحد تقريباً من كل 5 أشخاص يصابون بعدوى كوفيد -19 حيث يعانون من صعوبة في التنفس . وترتفع مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين كبار السن والأشخاص الذين يعانون مشاكل صحية مثل ارتفاع ضغط الدم , أمراض القلب والرئتين , داء السكري والسرطان , (منظمة الصحة العالمية , 2020) [1].

[1] د,غبولي احمد.د,توايتية الطاهر ,دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأثار جائحة الكورونا ,مجلة العلوم الاقتصادية,20,سبتمبر2020 ,ص131

2/ انتشار المرض وتحوله إلى جائحة عالمية : بعد أن كانت بؤرة المرض محصورة في مدينة ووهان وبعض الدول الآسيوية , تحولت في أوائل مارس 2020 النقطة المحورية للعدوى من الصين إلى أوروبا وبشكل كبير كل من بريطانيا , إسبانيا , إيطاليا , ألمانيا وفرنسا , ليتحول تركيز الإصابات المؤكدة في العالم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحلول شهر أفريل , حيث تسارع تزايد عدد الإصابات وما إنجر عنها من وفايات إنطلاقا من شهر مارس .

المطلب الثاني : أثر فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد

الآثار الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا الجديد عديدة وعميقة , حيث أنه من المتوقع تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي , كنتيجة لثلاث قنوات رئيسية .

أولا : يتأثر جانب العرض بسبب تعطل الإنتاج نتيجة للإصابات بالفيروس , وكذلك إجراءات احتوائه .

ثانيا : يتأثر جانب الطلب عالميا وخصوصا في قطاع السياحة وصناعة الترفيه .

ثالثا : انتشار هذه الآثار عالميا نتيجة لانتقال الفيروس عبر الحدود .

وكذلك نتيجة لتراجع معدلات الطلب العالمية في الدول الصناعية الكبرى والصين , وستتأثر الاقتصاديات العربية سلبا من خلال العديد من القنوات أهمها السياحة , وعائدات صادرات النفط , كما أن هناك بعض المستفيدين من انتشار فيروس كوفيد-19 , فقد تراجعت معدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون نتيجة لتراجع النشاط الصناعي العالمي , وكذلك إمكانية استفادة العديد من القطاعات الأخرى مثل : الأدوية , والاتصالات , وشركات التجارة الإلكترونية , وستحتاج الدول والمؤسسات الاقتصادية إلى مجموعة من السياسات التي من شأنها التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كوفيد-19 الجديد .

هبوط حاد :

في 2015 **على** منصة منمقة ومسرح مكتظ بالحضور في إحدى حلقات TED الشهيرة , وقف بيل جيتس , الملياردير , ومؤسس شركة ميكروسوفت العالمية , محذرا من وباء محتمل , ومؤكدا على عدم جاهزية الإنسانية لمواجهة مثل هذا النوع من الكوارث[1].

ويبدو أن نبوءة الرجل قد تحققت , فبعد ما يقرب من خمس سنوات من كلمة بيل جيتس , يقف العالم الآن مذهولا أمام فيروس كوفيد-19 الجديد والذي انطلق من الصين , ثم انتشر في عدة دول ليست في المحيط الإقليمي لبلد المنشأ فحسب , ولكن في مختلف القارات كنتيجة لزيادة حركة السفر والتجارة العالمية بشكل غير

[1] بيل غيتس,ابريل2015, https://youtu.be/6Af6b_wyiwI

مسبوق , مما جعل العالم قرية صغيرة بحق . وعلى ما يبدو أن الإنسانية , بكل تقدمها العلمي والتكنولوجي في جميع المجالات , ما تزال غير جاهزة للتعامل مع مثل هذا النوع من الأزمات والكوارث البيولوجية فإحصاءات ضحايا الفيروس الجديد سواء عند المصابين أو القتلى في تزايد مستمر على مدار الساعة . الأمر الذي دفع منظمة الصحة العالمية World Health Organisation في الثاني عشر من الشهر الحالي إلى وصف فيروس كوفيد-19 بالوباء [1] , فقد بلغ عدد الحالات المصابة بالفيروس أكثر من 300.000 حالة بالإضافة إلى تزايد عدد الوفيات نتيجة الإصابة بالفيروس إلى 13.000 حالة وفاة , وذلك طبقا لآخر الإحصاءات المتاحة على موقع منظمة الصحة العالمية حتى تاريخ نشر التقرير[2] . وتتخطى الآثار السلبية المترتبة على اندلاع الفيروس المستجد الخسائر البشرية المباشرة في شكل الأعداد المتزايدة من الوفيات والإصابات بالفيروس , لتمتد لتشمل العديد من الآثار الاقتصادية الوخيمة , والتي تنذر بإمكانية دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة كساد لا يمكن التنبؤ بكافة تداعياتها في هذه اللحظة , وهو ما جعل العديد من الدول تتخذ إجراءات غير مسبوقة , كإغلاق الحدود والمطارات وكذلك فرض حظر التجول في بعض المدن , وذلك في محاولة للحد من انتشار الفيروس وكذلك تحاول الحكومات والمنظمات الاقتصادية الدولية جاهدة التخفيف من حدة الآثار السلبية لانتشار الفيروس على الاقتصاد العالمي , وعلى ذلك , يسعى هذا التقرير إلى بيان الآثار الاقتصادية الناجمة عن اندلاع فيروس كوفيد-19 الجديد , سواء كان ذلك على الاقتصاد العالمي والاقتصاديات المتقدمة , أو اقتصاديات المنطقة العربية . ويركز التقرير الحالي على سرد الحصيلة الاقتصادية لانتشار الفيروس استنادا إلى أحدث التقديرات الصادرة عن المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي IMF , ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وغيرهما من المنظمات ومراكز الأبحاث المعنية , ويجب التنويه إلى أنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بكل الآثار الاقتصادية وحصرها , حيث أن الموقف في تطور متواصل , ولا أحد يعلم إلى متى ستستمر أزمة الوباء الجديد .

توقف القاطرات

ليس بوقت بعيد عندما كانت توقعات نمو الاقتصاد العالمي وردية وأكثر تفاؤلا مما هي عليه الآن , فبحسب تقرير أفاق الاقتصاد العالمي World Économique Outlook الصادر عن صندوق النقد الدولي في يناير

[1] world health organisation ,march 12th ,2020 http://www.euro.who.int/en/health-topics/health-emergencies/coronavirus-covid-19/news/news/2020/3/who-announces-covid-19-

[2] w.h.o,corona virus disease2019,march 19h o.int/docs/default-source/coronaviruse/situation-reports/20200319-

2020 , كان الاقتصاد العالمي في حالة تعاقب , حيث كان متوقعا أن يرتفع معدل النمو العالمي من 2.9 % في العام 2019 إلى ما يعادل 3.3 % في العام 2020 ليصل إلى 3.4 % بحلول عام 2021 , وقد أقام خبراء الصندوق هذه التقديرات المتقاتلة على نمو الناتج الصناعي العالمي , وتحسن وضع التجارة العالمية عندما لاحت في الأفق بوادر إحراز بعض التقدم على صعيد نزع فتيل أزمة الحرب التجارية القائمة بين عملاقي الاقتصاد العالمي , الصين والولايات المتحدة [1] . الآن ومع تفشي وباء كوفيد-19 الجديد , ذهبت موجة التفاؤل هذه أدراج الرياح , وتبعثرت معها توقعات النمو الإيجابية , وحلت محلها موجة تشاؤمية تنذر بموجة كساد عالمية . فطبقا لمنظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة UNICTAD , فإن من المتوقع أن يخسر الاقتصاد العالمي حوالي تريليون دولار أمريكي على أقل تقدير كنتيجة لانتشار فيروس كوفيد-19, وأن يتراجع النمو العالمي إلى أقل من 2,5 ٪ وأن تدخل مجموعة كبيرة من الدول في موجة كساد[2].

الحقيقة أن هذه ليست المرة الأولى التي تتفشى فيها أوبئة , وما يصاحبها من خسائر بشرية واقتصادية . ففي العام 2003 , انتشر فيروس سارس(SARS) أيضا في الصين , ولكن يتوقع الخبراء أن الخسائر الاقتصادية هذه المرة ستكون أكثر انتشارا نتيجة لتنامي الدور الصيني في الاقتصاد العالمي , وكذلك نتيجة الإجراءات القاسية المتخذة للحد من انتشار الفيروس . فقد ازداد حجم الاقتصاد الصيني من المرتبة السادسة عالميا من حيث حجم الناتج الإجمالي في العام 2003 ليصبح الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية . وطبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي فإن الصين اليوم تعتبر واحدة من أهم محركات النمو في الاقتصاد العالمي , حيث ساهمت منفردة بحوالي 39 ٪ من النمو الاقتصادي العالمي في 2019 [3] . ففي المرات السابقة كان الأثر على الاقتصاد العالمي محدودا مقارنة بالآثار الاقتصادية السلبية المتوقعة جراء انتشار الفيروس , لأن الدول المتأثرة آنذاك كانت ضعيفة التأثير على الاقتصاد العالمي , ومن الدلائل على أن الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار الفيروس الجديد أشد وطأة عن آثار الأوبئة السابقة , أن الفيروس الجديد قد ضرب وبشدة العديد من الاقتصاديات المتقدمة ومنها مجموعة الدول السبع والصين . فالدول المتأثرة باندلاع الوباء في هذه المرة تساهم بأكثر من 60 % من إجمالي الناتج العالمي , و 65 % من الناتج الصناعي , و 41 ٪ من إجمالي الصادرات المصنعة . بالإضافة إلى أن بعضا من

[1] ps://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/01/20/weo-update-january2020 internationel monetary fund,march 21th

[2] ad.org/en/PublicationsLibrary/gds_tdr2019_update_coronavirus.pdf united nation conference,march 19th

[3] https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/10/18/na102319-prolonged-uncertainty-weighs-on-asias-economy internationel monetary fund ,october 22 nd,2019

هذه الدول كالصين , والولايات المتحدة , واليابان تلعب دورا أساسيا في سلاسل التوريد العالمية , وبالتالي فإن توقعات موجة الكساد العالمي القادمة لها وجاهتها وما يدلل عليها . ومن المتوقع أن يتأثر القطاع الصناعي من خلال ثلاثة عوامل رئيسية .

العامل الأول وهو توقف الإنتاج , حيث ضرب الفيروس مركز الإنتاج الصناعي العالمي في شرق آسيا وكذلك الولايات المتحدة وألمانيا .

أما العامل الثاني فيتمثل في تعطل سلاسل التوريد العالمية , حيث أن توقف الإنتاج في الدولة الموردة يؤثر بشكل أساسي ومباشر على الصناعات المعتمدة على هذه المدخلات في الدول الأخرى .

في حين يتمثل العامل الثالث في تراجع حجم الطلب العالمي وكذلك التجارة العالمية .

ويعتبر القطاع السياحي وصناعة الترفيه (كالسينما والمسارح) من أكثر القطاعات تضررا بانتشار الفيروس الجديد , حيث أثر سلبا على جانبي العرض والطلب , كنتيجة طبيعية لإجراءات منع السفر وإغلاق المطارات ودور الترفيه كإجراء احترازي للحد من تفشي الفيروس . فطبقا لمنظمة السياحة العالمية World Tourisme Organisation, فإن التقديرات الأولية تشير إلى تراجع السياحة الدولية بشكل حاد بسبب حظر السفر وإلغاء العديد من الرحلات الجوية , وهو ما سبب خسائر تقدر بحوالي 30 إلى 50 مليار دولار أمريكي في عوائد السياحة[1] .

من ناحية أخرى , فإن التجارة العالمية تأثرت بانتشار فيروس كوفيد-19 كنتيجة مباشرة لمعاناة الاقتصاد الصيني , فهو يعد من أهم الشركاء التجاريين لمعظم الدول . فبحسب بيانات منظمة التجارة العالمية World Trade Organisationتعد الصين منذ العام 2009 أكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم للعديد من السلع ومنها النفط , والحديد الخام , وفول الصويا . وبالتالي فإن تراجع النشاط الاقتصادي في الصين من المتوقع أن يؤثر بشكل كبير على حجم التجارة العالمية [2] .

[1] https://www.unwto.org/tourism-covid-19-coronavirus tourisme organisation,march 17th,2020

[2] https://www.cnbc.com/2020/02/05/coronavirus-how-china-economy-has-changed-since-sars.html lee yen nee,cnbc,february 4th,2020

كابوس الاقتصادات العربية

ليست مفاجأة أن تلقي الأزمة العالمية لانتشار وباء كوفيد-19 الجديد بظلالها على المنطقة العربية , بما يصاحبها من آثار اقتصادية , فبالرغم من أن إيران هي الدولة الأكثر تأثرا بالفيروس بالنسبة لعدد الإصابات في المنطقة , فإن العديد من الدول العربية كالإمارات , والعراق , والبحرين , والكويت , ومصر قد أعلنت عن عدد من الإصابات والوفيات جراء انتشار الفيروس [1].

علاوة على الآثار الاقتصادية المباشرة نتيجة لاتخاذ إجراءات حاسمة من قبل بعض الحكومات العربية للحد من انتشار الفيروس بين مواطنيها والمقيمين فيها , فإنه من المتوقع تأثر الاقتصاديات العربية بشكل سلبي من خلال تراجع معدلات النمو الاقتصادية العالمية للأسباب السابق تفصيلها في هذا التقرير . فالدول العربية منفتحة اقتصاديا , ومتصلة بالاقتصاد العالمي من خلال العديد من القنوات , أهمها السياحة , وعائدات صادرات النفط هذا في الوقت الذي تعاني فيه بعض الدول العربية من انقسامات سياسية وصراعات عسكرية كما هو الحال في سوريا , واليمن , وليبيا , والعراق , وهو ما يلقي بظلاله ليس فقط على هذه الدول فحسب , ولكن يضع ضغوطا اقتصادية على دول الجوار , كما هو الحال في أزمة اللاجئين في الأردن وتركيا , وكذلك انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بحوالي 2 % حسب تقديرات إحدى الدراسات المنشورة حديثا [2] , أضف إلى ذلك التطورات الراهنة لأزمة أسعار النفط المزمنة منذ منتصف عام 2014 , وهو ما بدا وكأنه حرب أسعار بقيادة المملكة العربية السعودية والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة خلال الثلاثة عقود المنصرمة (أقل من 30 دولارا للبرميل) [3]. وفي هذا السياق , نجد أن انتشار فيروس كوفيد-19 من المتوقع أن يزيد الطين بلة , وأن يرفع من الكلفة الاقتصادية في ظل منطقة ملتهبة بالأحداث الجيوسياسية بطبيعة الحال . فبالنسبة للسياحة , فقد توقفت حركة السفر الواردة إلى المنطقة العربية , حيث أغلقت بعض الدول العربية كالكويت حدودها الجوية , فيما عطلت السعودية السياحة الدينية لأداء العمرة في محاولة للحد من انتشار الفيروس . وهناك شكوك حول قدرة الإمارات العربية المتحدة على إقامة الملتقى الدولي إكسبو 2020 دبي , المزعم عقده في أكتوبر. ويعتبر النفط المكون الرئيسي لصادرات العديد من الدول العربية , وخصوصا دول الخليج

[1] https://www.worldometers.info/coronavirus/ world meter,march 22nd,2020

[2] https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2214635019300310 abdelatif hany, journal of behaviorel and expérimental finance ,24,2019

[3] https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-03-08/oil-in-freefall-after-saudis-slash-prices-in-all-out-crude-war murtaugh dan blomberg march,8th,2020

العربي . وفي ظل تراجع معدلات الطلب العالمية , خصوصا من الصين , وكذلك فشل مجموعة أوبك في الالتزام بقرار خفض إنتاج النفط , في محاولة لضبط أسواق النفط العالمية , وإيقاف انزلاق سعر النفط لمستويات متدنية , فإنه يستبعد تعافي أسعار البترول في الفترة القادمة , خصوصا بعد إعلان السعودية عزمها على زيادة إنتاجها النفطي خلال الشهرين القادمين إلى 10 ملايين برميل يوميا وبالتالي في منطقة تعتمد على عائدات البترول فإن انخفاض سعر البترول يؤدي إلى انخفاض العائدات الحكومية , وهو ما يؤثر بشكل مباشر على المساحة المالية المتاحة لهذه الحكومات في حال الدخول في كساد اقتصادي .

إنعاش اقتصادي

في محاولة للحد من الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كوفيد-19 الجديد , سعت المنظمات الدولية والحكومات المختلفة لتبني مجموعة من السياسات الاقتصادية التوسعية في شكل منح وقروض , وكذلك زيادة الإنفاق الحكومي , والتوسع في الإعفاءات الضريبية , وتخفيض أسعار الفائدة . فقد أعلن صندوق النقد الدولي عن إتاحة 50 مليار دولار من خلال تسهيلات تمويل الطوارئ , والتي تستهدف مساعدة الدول منخفضة الدخل والأسواق الناشئة , في سعيها لاحتواء الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن انتشار الفيروس [1] في المقابل فقد أعلنت العديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول المتقدمة عن مجموعة من السياسات المختلفة والتي من شأنها إتاحة السيولة المالية للشركات والأفراد المتضررين بسبب انتشار الفيروس, فعلى سبيل المثال , أتاحت الحكومة البريطانية حزمة مالية قدرها 30 مليار جنية إسترليني بالإضافة إلى ضمان 80 ٪ من أجور العمال في القطاعات المتضررة من انتشار الفيروس . وفي الولايات المتحدة الأمريكية , أعلن الرئيس دونالد ترامب عن خطة لتحفيز الاقتصاد بما يعادل تريليون دولار أمريكي , وصرف مبالغ نقدية لمساعدة المواطنين الأمريكيين خلال أزمة وباء كوفيد-19 .

هواء أنظف

بالرغم من موجة التشاؤم القائمة التي غطت معظم التقارير الدولية التي تناولت الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار الفيروس , إلا أن هناك بصيصا من الضوء في بعض هذه التقارير , وذلك بالنسبة لظهور ما قد يبشر بتحسن

[1] https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/04/sp030420-imf-makes-available-50-billion-to-help-address-coronavirus internationel montary fund,march,4th,2020

طفيف في مؤشرات الحد من التلوث البيئي ؛ وذلك بسبب تقلص حجم الأنشطة الصناعية المسئولة بشكل كبير عن ظاهرة الاحتباس الحراري للكرة الأرضية . وفي هذا الصدد , تشير بعض التقارير إلى أن تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي الناجم عن انتشار الفيروس , وكذلك توقف حركة السفر في كثير من المناطق حول العالم , قد أدى إلى تحسن ملحوظ في الغلاف الجوي , وتراجع معدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الهواء . فحسب وكالة الطاقة الدولية IEA , فإن تراجع الطلب على البترول نتيجة انخفاض حركة النقل والسفر بشكل حاد على إثر انتشار الفيروس , قد أدى إلى انخفاض انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الهواء [1], ولكن يحذر التقرير ذاته من أن هذا التحسن في غالب الأمر هو أمر مؤقت سرعان ما سينتهي بعد انقضاء الأزمة , وتشير تقارير أخرى من الصين إلى أنه كنتيجة لانخفاض معدلات الناتج في القطاعات الصناعية (بما فيها الفحم , وتكرير البترول , وكذلك الرحلات الجوية) ما بين 15 ٪ إلى 40 ٪ , قد أدى إلى انخفاض حاد في استهلاك الطاقة والانبعاث بمعدل 25 % خلال أسبوعين فقط , وهو ما سيؤدي إلى انخفاض الانبعاث في الصين بمعدل 1 % هذه السنة [2] . وهناك تقديرات مماثلة لتحسين جودة الهواء في بعض البلدان الأخرى والتي تأثر النشاط الصناعي فيها بانتشار الفيروس , مثل إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية . فطبقا لصور الأقمار الصناعية التابعة لوكالة الفضاء الأوروبية Européen Space Agencé فإن هناك انخفاضا ملحوظا في تلوث الهواء فوق إيطاليا , وخاصة انبعاثات ثاني أكسيد النيتروجين[3] (NO2) وفي مدينة نيويورك شديدة الازدحام المروري , أدى انخفاض حركة السيارات إلى انخفاض معدل الانبعاث بحوالي 50 ٪ مقارنة بالعام المنصرم [4]

أرباح كوفيد-19 :

بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في جودة الهواء نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي , فإن هناك العديد من المستفيدين الآخرين من انتشار الفيروس, ويأتي على رأس المستفيدين صناع الأقنعة , والقفازات , وسوائل تعقيم اليدين , حيث سارع الأفراد إلى اقتناء هذه السلع في محاولة لحماية أنفسهم وذويهم من الإصابة بالفيروس , وتندرج أيضا شركات قطاع التجارة الإلكترونية كالعملاق التجاري أمازون تحت مظلة المستفيدين من انتشار

[1] https://www.iea.org/commentaries/put-clean-energy-at-the-heart-of-stimulus-plans-to-counter-the-coronavirus-crisis internationel energy agency ,march,14th,2020

[2] https://www.carbonbrief.org/analysis-coronavirus-has-temporarily-reduced-chinas-co2-emissions-by-a-quarte carbon brief,february ,12th,2020

[3] http://www.esa.int/ESA_Multimedia/Videos/2020/03/Coronavirus_nitrogen_dioxide_emissions_drop_over_Italy european space agency,march,22nd,2020

[4] https://atmoscomp.ldeo.columbia.edu colombia university in new york,march ,21st,2020

الفيروس , حيث أنه في ظل القيود المفروضة على التجمعات في العديد من البلدان , أصبح التسوق عبر شبكة الإنترنت هو الملجأ الوحيد لكثير من الأفراد , ومن المتوقع أيضا أن تستفيد شركات الأدوية التي تعمل على إنتاج الأمصال المضادة للفيروسات مثل فيروس كوفيد-19 المستجد . شركات الاتصالات أيضا مستفيدة , حيث أنه في ظل القيود على حركة الأفراد وكذلك على مجال الترفيه كدور السينما والمسارح , فإن الطلب من المتوقع أن يزداد على تطبيقات الاتصال الإلكترونية , وكذلك مقدمي خدمات الترفيه عبر الإنترنت , وفي ظل السياسات النقدية التوسعية والتي من شأنها إتاحة حجم كبير من السيولة بتكلفة منخفضة , فقد يقتنص بعض رجال الأعمال هذه الفرصة لتوسعة أعمالهم من خلال الاقتراض بسعر فائدة متدن للغاية .

المطلب الثالث : المؤشرات التي يشهدها العالم نهاية 2021

مؤشرات غير مشجعة بالنسبة للنمو العالمي الذي قد ينخفض إلى ما دون توقعات صندوق النقد و باتجاه الركود في الوقت الذي تتغيّر فيه معالم العالم, و تطاحن فيه القوى العالمية والإقليمية على السيطرة في العالم الجديد, تتفاعل المؤشرات الاقتصادية توازياً لتشكل أحد أهم ميادين الحرب أو التنافس الاستراتيجي.هته المؤشرات باتت اليوم أكثر أهمية في تحديد مدى قوة الدول ومناعتها وقدرتها على حماية نفسها وتحقيق مصالح شعوبها.

ويطرح العام الجديد 2022 تساؤلاتٍ جوهرية حول السيناريوهات المقبلة على الاقتصاد العالمي, بعد سنتين من تعرّضه لعاصفة جائحة "كوفيد-19" التي أثقلت اقتصاديات كل دول العالم, ووضعتها أمام صعوباتٍ جمّة أضيفت إلى صعوباتها السابقة.

وفي ظل هذه الانعكاسات للجائحة, والاستجابات المختلفة لها بحسب اختلاف الدول وتطور أنظمتها وقدراتها المختلفة, ظهرت متحوّرات مختلفة للفيروس التاجي, وأدّت إلى تباطؤ حركة التعافي خلال الأشهر الأخيرة, وهي لا تزال تُرخي بظلالها على بدايات العام الجديد, على الرغم من بروز مؤشرات إيجابية معاكسة تتمثل في النتيجة المشجّعة للتجارب على دواء "كوفيد 19" التي تجريها بعض الشركات مثل شركة "فايزر" الأميركية. ومع هذه التأثيرات المتداخلة, يختم العام 2021 صفحته الأخيرة بصورة غير يقينية على المدى الطويل, فيما تسرّع الدول حركة التلقيح لمواطنيها, سعياً إلى المناعة المجتمعية.

1/تحدّيات كثيرة وفرص :

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى اتجاه الاقتصاد العالمي لتحقيق نسبة نموّ تصل إلى 4.9 في المائة خلال العام 2022, مقارنة بنسبة نموّ قدّرها الصندوق بـ5.9 في المائة عام 2021. ومع أن هذه النسبة المتباطئة عن العام السابق تبدو طبيعية نتيجة استعادة الاقتصاد العالمي جزءاً من عافيته خلال العام المنصرم, تبقى فرص التعافي غير مؤكدة مع توالد المتحورات واشتداد سرعة العدوى منها, خصوصاً مع استمرار نسب مرتفعة من التضخم في

العديد من الاقتصاديات الكبرى, والمعارضة الشديدة التي تواجهها مقترحات رفع سعر الفائدة في دول الاتحاد الأوروبي[1].

وفي موازاة التضخم المرتفع, من الممكن أن تبقى قدرة الاقتصاديات الكبرى على النموّ مهدّدة, الأمر الذي من المرجّح أن يدفع بالبنوك المركزية لدى هذه الدول إلى رفع سعر الفائدة. إنها مؤشرات غير مشجّعة بالنسبة إلى النموّ العالمي الذي قد ينخفض إلى ما دون توقعات صندوق النقد, وباتجاه الركود.

2/ديون عالمية غير مسبوقة :

ففي الولايات المتحدة الأميركية, ارتفعت نسبة التضخم لتتجاوز مستويات غير مسبوقة في البلاد منذ ثلاثة عقود. وكذلك على مستوى العالم, ترتفع هذه النسب بموازاة زيادة نسب البطالة, وارتفاع الديون العالمية بشكل حاد, لتصل إلى أعلى مستوى زيادة لها منذ الحرب العالمية الثانية, وتقترب من نحو 226 تريليون دولار, بسبب تبعات الفيروس. ووضع هذا المستوى المرتفع من الديون الدول في موقفٍ صعب, خصوصاً أن الأمر ترافق وزيادة نسب الدين الخاصة أيضاً إلى مستويات قياسية, وتوالد المتحورات الجديدة من الفيروس وآثارها.

لقد زاد الدين العالمي بنسبة 28 نقطة مئوية ليبلغ نسبة 256٪ من الناتج المحلي الإجمالي, في عام 2020, وفقًا لآخر تحديث لقاعدة بيانات الديون العالمية التابعة لصندوق النقد الدولي. ومثّل الاقتراض من قبل الحكومات أكثر بقليل من نصف الزيادة, حيث قفزت نسبة الدين العام العالمي إلى مستوى قياسي بلغ 99٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما وصل الدين الخاص من الشركات غير المالية والأسر إلى مستويات عالية جديدة.

وخلال العامين الأوليين من الجائحة, اضطرت الحكومات إلى حقن أسواقها بالسيولة لمواجهة تبعات الجائحة, وهي بذلك أعطت سبباً وجيهاً لحدوث التضخم, خصوصاً مع توازي هذا العامل مع عاملين آخرين هما تأثر سلاسل التوريد بنتيجة الإقفال المتتالية لمنع انتشار العدوى وتقليص أعداد المصابين, وتنفيذ الحكومات سياسات دعمٍ لحماية الفئات الأكثر تأثراً بالأزمة, وللحد من الآثار الكارثية لتعثر مدا خيل الأفراد والمؤسّسات والأسر نتيجة الإقفال.

[1] https://www.almayadeen.net/articles/%D8%A7%D9% محمد سيف الدين ,اقتصاد العالم في العام الجديد,ديسمبر, 2021,16:32

وفي موازاة كل ذلك, هناك من الخبراء الاقتصاديين من يرى إيجابيةً في نِسب النمو المتوقعة خلال عام 2022, ذلك أنها على الرغم من توقع تراجعها عن العام 2021, تبقى متقدّمة على الانكماش الذي شهده عام 2020, وهي أفضل من التوقعات التي شهدها العام نفسه, حين لم يكن معلوماً أي أفق ستسلكه الجائحة, وأيّ آثار سوف تحملها ,ويرى أصحاب النظرة التفاؤلية هؤلاء أن العام الجديد ينبئ بمفاجآت إيجابية كثيرة قد تطرأ من مصدرين أساسيين, أوّلهما تسارع وتيرة التلقيح على المستوى العالمي, وبالتالي انخفاض الضغوطات التي تحدثها الجائحة على الاقتصاديات العالمية, وثانيهما السياسات الحكومية المتعطشة إلى الخروج بحلول تستعيد معها الاقتصاديات بعضاً من عافيتها, الأمر الذي يمكن أن يخلق ديناميكية متناغمة باتجاه عالمي واحد نحو النمو, تماماً كالتناغم الذي أحدثه اكتشاف اللقاحات وبدء عمليات التلقيح.

ففي الدول المتقدمة, وصلت نسب التلقيح إلى 60 في المائة, بينما لا تزال الدول الأقل تقدماً تعاني من مشكلات في زيادة تلك النسب, وفي إقناع شرائح واسعة من مواطنيها بتلقّي الجرعات, الأمر الذي يؤدي إلى فوارق كبيرة بين هذين النوعين من الدول في حماية مجتمعاتهما من الأضرار الصحية والاقتصادية للفيروس.

3/القلق مستمر :

وعلى جانب آخر مرتبط أيضاً بتطورات الاقتصاد العالمي في السنة الجديدة, يمثّل ارتفاع أسعار الطاقة تحدّياً أكثر بروزاً هذا العام, حيث شهد تصاعداً لافتاً في وتيرته خلال العام 2021, الأمر الذي أحدث ارتفاعاً كبيراً في أسعار السلع والخدمات التي زادت تكلفة إنتاجها .ومن الملاحظ أيضاً أنه لا تزال أغلبية التوقعات الاقتصادية والتحليلات ذات الطابع ألاستشرافي للعام المقبل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجائحة, خصوصاً مع توالي المتحوّرات الجديدة, والقلق من طبيعتها وتأثيراتها وسرعة انتشارها وإمكان أن تكون أكثر فتكاً, الأمر الذي لا يزال يُرخي بظلاله أيضاً على آفاق الاقتصاد الدولي في السنة الجديدة. لكن في مقابل ذلك, تلوح في الأفق مؤشرات مطمئنة حيال المتحوّر الأخير "أوميكرون[1]".

.ولا تتوقع مجلة "إيكونوميست" أن يعود الاقتصاد الأميركي, والعالمي, إلى طبيعته عام 2022, في وقت لا تزال فيه مشكلات عديدة تهيمن على الوضع الاقتصادي العالمي, وتحول دون تعافيه من آثار الجائحة العالمية التي اجتاحت العالم قبل أكثر من عامين. وتشير المجلة في تقرير لها إلى المشكلة الكبيرة التي تعاني منها الولايات المتحدة

[1] مرجع سبق ذكره ,محمد سيف الدين ,16:32 , 2021

والعالم في الوقت الحالي, وهي ارتفاع نسب التضخم بمعدلات عالية, مع شكوك تراود الاقتصاديين في أن يكون هذا التضخم مؤقتاً, وكذلك مشكلة تعطّل سلاسل التوريد في العالم, وزيادة الطلب على السلع مقابل النقص في طلب الخدمات, وعن التضخم أيضاً, قالت المجلة إن الاقتصاديين ظلوا طيلة عام 2021 يقولون إن التضخم سيكون مؤقتاً, وإن مشكلات سلاسل التوريد سوف تهدأ بصورةٍ تدريجية مع استيعاب الحكومات والاقتصاديات لتفاعلات الجائحة, وإن سوق العمل سينتعش مجدّداً مع عودة العمال في الدول الغنية إلى أعمالهم, وإن أسعار الطاقة سوف تعود إلى عقالها فتنخفض, لكن مع نهاية عام 2021 بدت الصورة مختلفة عند البنوك المركزية والحكومات كما عند الناس الذين يتابعون هذه المؤشرات بقلقٍ كبير.

إن مشكلات التجارة العالمية في عام 2021 لم تكن ناجمة عن تعطّل الإمدادات فقط, مثل إغلاق المصانع الفيتنامية بسبب الجائحة, بل لأن هناك أيضاً زيادة في الطلب في الولايات المتحدة والعالم, وفي الأخير لم يكن هناك نقص في السلع, مقارنة بالطلب المرتفع بشكل غير عادي عليها. ولكي يعود الاقتصاد العالمي إلى ما هو طبيعي, يحتاج المستهلكون إلى إنفاق المزيد من أموالهم الوفيرة على الخدمات, مثل الذهاب إلى المطاعم والسفر, وهو أمر صعب حدوثه في الوقت الحالي,وفي حين تعاني الاقتصاديات من نقص العمالة اللازمة لازدهار الصناعات الخدمية, لا توجد مؤشرات على عودة العمال من إجازاتهم التي حصلوا عليها خلال الوباء. وتستمر التوقعات بأن يظل التضخم مرتفعاً في الأشهر الأولى من عام 2022, حتى مع زيادة معدلات الفائدة. قد يحتاج الأمر إلى عامٍ ونصف عام حتى يكون لرفع الفائدة تأثيره الكامل على الاقتصاد, بحسب محافظي البنوك المركزية

وعلى الرغم من حصول المواطنين في دول العالم الأول على المساعدات الحكومية الطارئة لمواجهة الجائحة وآثارها, لا يزال هؤلاء غير قادرين على تحمّل تكاليف التضخم التي وصلت في بعض الدول إلى 6 في المائة, كما هي الحال في الولايات المتحدة, وهي النسبة الأعلى منذ عقود طويلة .وفي حين أن الثورة في الولايات المتحدة كذلك, فإن الصين, وعلى الجانب الآخر من العالم, تعاني أيضاً من استمرار أزمة العقارات فيها, الأمر الذي أبطأ عجلة النموّ لديها, وأثّر سلباً في الاقتصاد العالمي الذي تلعب فيه دوراً عظيما منذ ثلاثة عقود على الأقل.

4/ظل كورونا مستمر :

تستمر الجائحة في تظليل الاقتصاد العالمي في 2022 أيضاً. هي لم تعد بالقوة نفسها التي كانت في العامين السابقين, خصوصاً عندما لم يكن اللقاح قد اكتُشف بعد, وفي المرحلة التالية التي كانت فيها الشكوك في فاعليته لا تزال في أوجها. لكنها اليوم مستمرة, وهي تقضي يومياً على الآلاف حول العالم, فيما تستمر في الانتشار المتسارع في نسختها الجديدة "أوميكرون", كما هي الحال في فرنسا مثلاً التي أعلن وزير الصحة فيها مع ختام العام, أن أعداد الإصابات قد تصل قريباً إلى مئة ألف إصابة يومياً.

ويقف الاقتصاد العالمي اليوم أمام احتمالات عديدة في هذا الشأن, فإما أن تبدأ الجائحة بالانحسار مع الوقت, وخصوصاً أنه معروف عن الفيروسات المتحوّرة تآكل قوتها مع ظهور المتحوّرات الجديدة, لكن الخطر يبقى من جرّاء طبيعة هذه المتحوّرات القادرة على اختراق أجهزة المناعة المتعرّفة على الطفرات الأولى, وغير القادرة على التعرّف على المتحوّرات الجديدة, وخاصة أن تناسب اللقاح مع المتحوّرات لا يزال مصدر شكٍ وقلقٍ عند العلماء, قبل أن يكون عند العامة[1].

وعلى المستوى الاقتصادي, سيظل الأثر الاقتصادي لـ"كوفيد 19" ثقيلاً على اقتصاديات العالم إلى اليوم الذي يمكن فيه السيطرة على آثار المرض الناتج عن العدوى, حيث إن الإغلاقات والمساعدات وضخّ الأموال الحكومية ستبقى إجراءات ضرورية ما بقي الفيروس يفتك بالأرواح. فأموال التحفيز الاقتصادي لا يمكنها الاستمرار كآلية دائمة في التعامل مع الجائحة, ذلك أن فاعليتها مرتبطة بكونها آلية طوارئ استثنائية, ومع ذلك فقد أدّت إلى نسب تضخم تاريخية لذلك, وبعد المعطيات الإيجابية التي أحدثها توافر اللقاح, فإن الأسئلة الكبرى التي تُطرح تتمحور حول إمكانية إيجاد العلاج الدائم للفيروس و إمكانية إيجاد حلول اقتصادية فعالة .

[1] مرجع سبق ذكره ,محمد سيف الدين ,16:32 , 2021

المطلب الرابع: تأثير كوفيد-19 في الاقتصاد (أشكال بيانية)

استعراض حصاد تأثير فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي من خلال الأشكال البيانية التالية نحاول تقديم وصف عام لبحوث في مواجهة الأزمة .

الفقراء الجدد :

على مدار الاثني عشر شهراً الماضية, ألحقت جائحة كوفيد-19 أشد الضرر بالفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً, وتُنذِر الآن بسقوط ملايين من الناس في براثن الفقر. فبعد عقود من التقدم المطرد في الحد من أعداد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم, سيكون هذا العام إيذاناً بأول انتكاسة لجهود مكافحة الفقر المدقع في جيل كامل [1].

[1] بول بليك و ديفيانشي وادوا,ديسمبر, 2020 https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astrad-hsad-am-2020-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjd-fy-12-shklaan-byanyaan

شكل رقم 2-1: تطور عدد الفقراء خلال 2015-2021

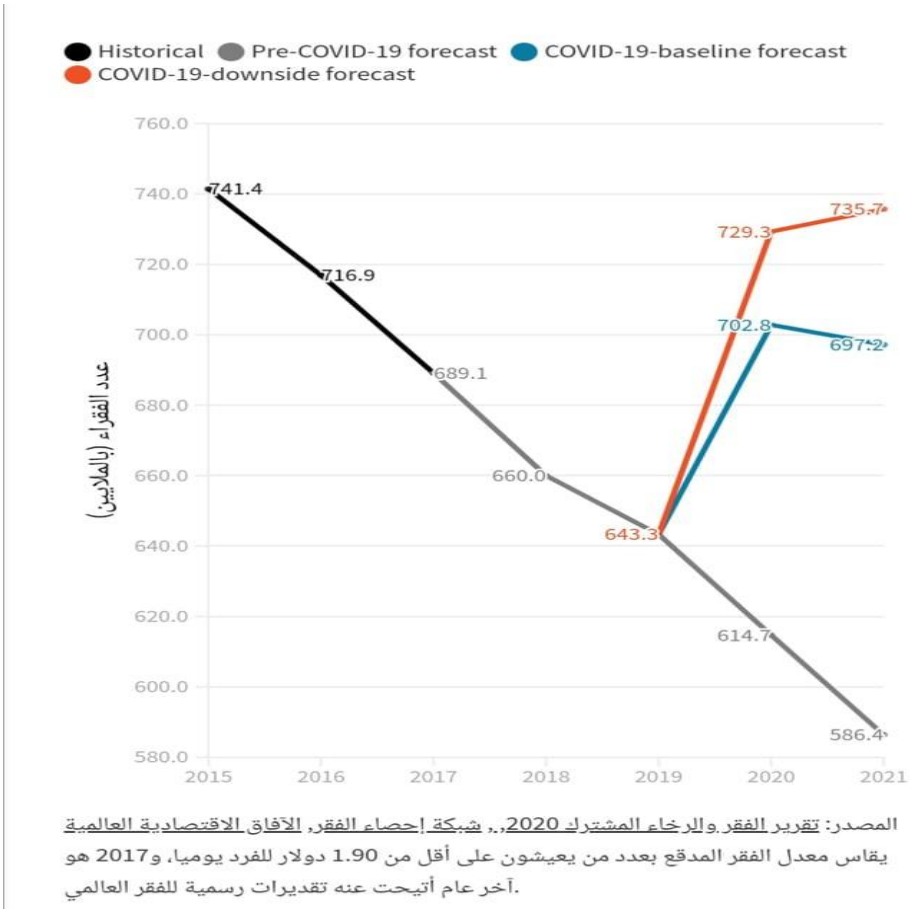

المصدر: تقرير الفقر والرخاء المشترك 2020., شبكة إحصاء الفقر, الآفاق الاقتصادية العالمية
يقاس معدل الفقر المدقع بعدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد يوميا، و2017 هو آخر عام أتيحت عنه تقديرات رسمية للفقر العالمي.

يُطلِق أحدث تحليل تحذيراً مؤداه أن الجائحة أفضت إلى سقوط 88 مليون شخص آخر في براثن الفقر المدقع هذا العام, وأن ذلك الرقم هو مجرد قراءة أولية .وفي سيناريو أسوأ الأحوال, فإن هذا الرقم قد يرتفع إلى 115 مليوناً. وتتوقَّع مجموعة البنك الدولي أن تكون أكبر شريحة من "الفقراء الجدد "في جنوب آسيا, تليها مباشرة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ووفقاً لأحدث نسخة من تقرير الفقر والرخاء المشترك, فإن "كثيراً من الفقراء الجدد يشتغلون على الأرجح في قطاعات الخدمات غير الرسمية, والإنشاءات, والصناعات التحويلية – وهي القطاعات التي تأثَّر فيها النشاط الاقتصادي بشدة من جراء الإغلاقات العامة والقيود الأخرى على الحركة والانتقال".

تسارع وتيرة هبوط النشاط الاقتصادي :

لقد كان لهذه القيود -التي فُرِضت لكبح انتشار الفيروس, ومن ثمَّ تخفيف الضغوط على أنظمة الرعاية الصحية المنهكة والضعيفة- تأثير هائل على النمو الاقتصادي. وبعبارة مُبسَّطة, قال إصدار شهر يونيو/حزيران من تقريرا لآفاق الاقتصادية العالمية" :لقد أحدثت الجائحة أزمة عالمية ليس لها مثيل - أزمة صحية عالمية, علاوةً على خسائر بشرية هائلة - أفضت إلى أشد ركودٍ شهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية." وتنبَّأ التقرير بانكماش الاقتصاد العالمي وكذلك متوسط نصيب الفرد من الدخل هذا العام ليدفع بملايين من الناس في هوة الفقر المدقع.[1]

شكل رقم2-2 : تنبؤات المحللين للناتج المحلي

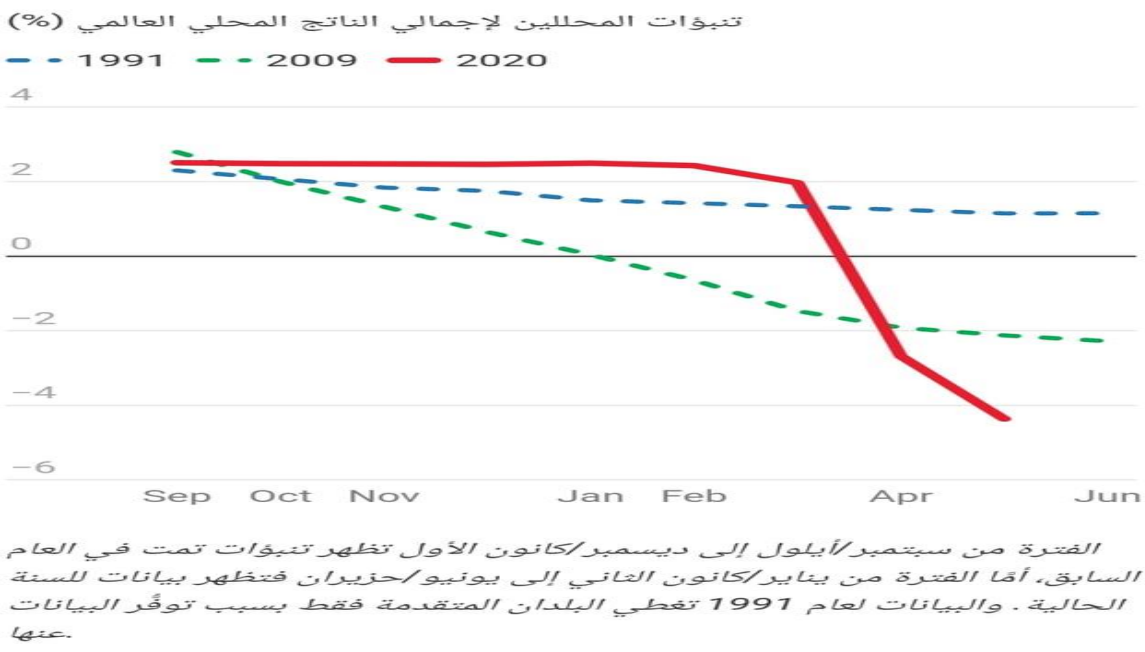

المصدر : مرجع سبق ذكره , بول بليك و ديفيانشي وادوا,2020

انخفاض التحولات المالية مع انخفاض المهاجرين والمتغربين :

إن التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون والمغتربون إلى بلدانهم أمر مثير للقلق بصفة خاصة فخلال العقود المنصرمة, تزايدت أهمية الدور الذي تلعبه هذه التحويلات في تخفيف وطأة الفقر وتعزيز النمو. ففي العام الماضي

[1] مرجع سبق ذكره. بول بليك و ديفيانشي وادوا,2020

فقط, كانت هذه التدفقات المالية مساويةً للاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية (من حكومة إلى حكومة).

ولكن جائحة كوفيد-19 أحدثت انتكاسة شديدة, حيث خلصت أحدث تنبؤاتنا إلى أن التحويلات المالية ستنخفض بنسبة 14 %بنهاية عام 2021, وهي نظرة مستقبلية أفضل قليلاً من التقديرات في وقت سابق خلال الجائحة, التي لا تناقض حقيقة أن هذه تراجعات غير مسبوقة. فمن المتوقع أن تشهد كل المناطق تراجع التحويلات المالية, وأن تُسجِّل أوروبا وآسيا الوسطى أكبر تراجع. ومع هذه التراجعات, من المرجح أن تهبط أعداد المهاجرين والمغتربين في عام 2020 – وذلك للمرة الأولى في التاريخ الحديث – مع انحسار أعداد المهاجرين والمغتربين الجدد وزيادة أعداد العائدين منهم[1].

شكل رقم 2-3: تحويلات المهاجرين و المغتربين في سنة 2020

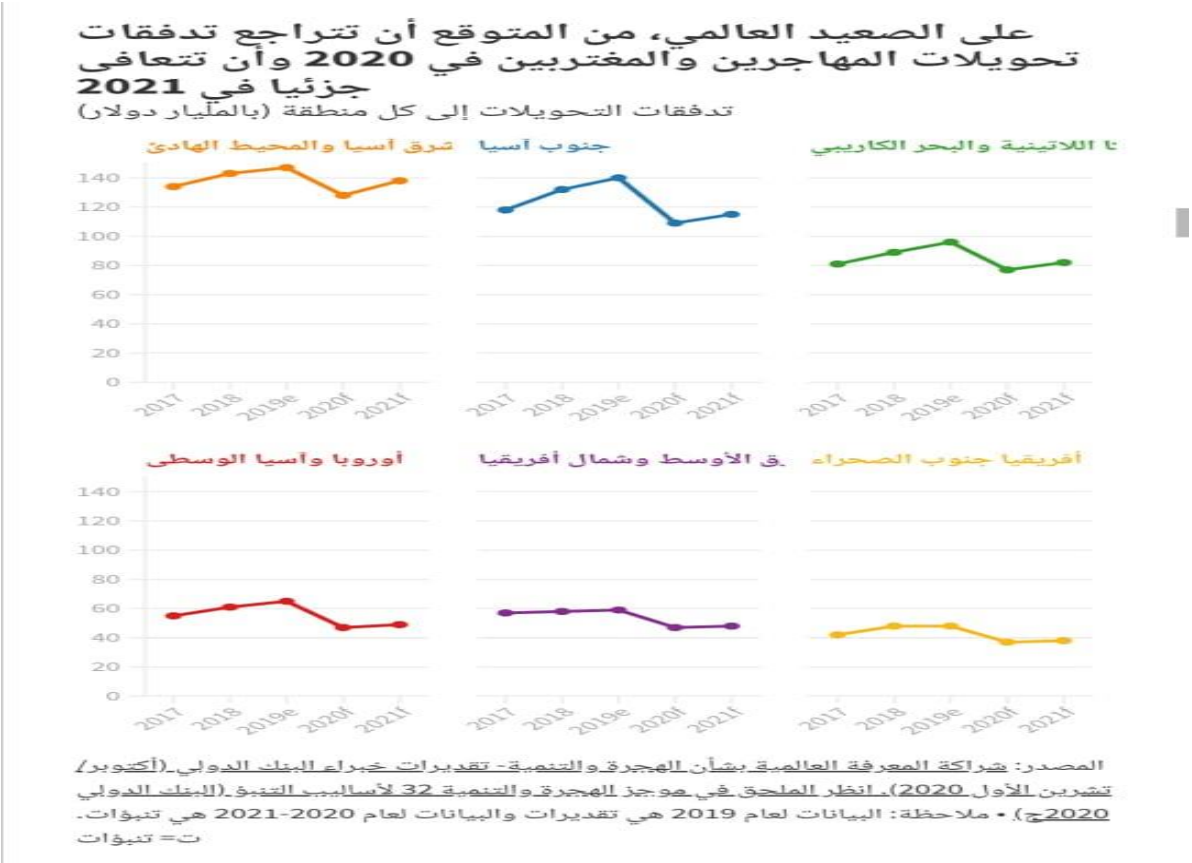

المصدر: شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية- تقديرات خبراء البنك الدولي (أكتوبر/ تشرين الأول 2020). انظر الملحق في موجز الهجرة والتنمية 32 لأساليب التنبؤ (البنك الدولي 2020ج) • ملاحظة: البيانات لعام 2019 هي تقديرات والبيانات لعام 2020-2021 هي تنبؤات. ت= تنبؤات

[1] مرجع سبق ذكره. بول بليك و ديفيانشي وادوا, 2020

المبحث الثاني :تأثير كوفيد-19 على القروض البنكية

حيث قامت العديد من البنوك بوضع العديد من التعليمات للحد من أثار الفيروس

المطلب الأول : إجراءات البنك المركزي للحد من فيروس كوفيد-19

1/تخفيض أسعار العائد لتحفيز الاقتصاد على النمو : في ضوء التطورات والأوضاع العالمية وبهدف التحرك للحفاظ على المكتسبات التي حققها الاقتصاد منذ انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني, فقد قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي بواقع 300 نقطة أساس, ليصبح سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستوى 25,9 ٪ و 25,10 ٪

و85, 9 ٪على الترتيب, وسعر الائتمان والخصم عند مستوي 9,75 ٪وذلك كإجراء استثنائي لدعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته .وقد تم خفض الأسعار مرتين على التوالي في سبتمبر ونوفمبر 2020 ليصل سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية إلى 8.25% و9.25% و 8.75% على الترتيب, وسعر الائتمان والخصم عند مستوى 8.75.

2/ تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة :

تشمل القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي(وكذا الشركات المتوسطة والصغيرة لمدة 6 أشهر, وعدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأخر في السداد, على أن يتم إحاطة العميل بالتكلفة الإضافية التي سيتحملها والمترتبة على التأجيل .بعد انتهاء فترة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية في سبتمبر 2020 ,وبهدف اسمرار دعم العملاء الذين تأثرت تدفقاتهم النقدية خلال الأزمة الحالية, تم إلزام البنوك بما يلي[1] :

- تحديد الإجراءات المناسبة للتعامل مع كافة العملاء وفقًا للتدفقات النقدية المستقبلية لهم على أن تتماشى مع قدرتهم على السداد.

[1] البنك المركزي,تعلبمات و اجراءات ,ماي 2021

- في حالة إعادة هيكلة المديونية والانتظام في السداد دون وجود صعوبات مالية لدى العميلُ فلا يعد ذلك مؤشرا من مؤشرات الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية .
- دراسة وتحليل المخاطر الكلية المصاحبة للأزمة الحالية, وإجراء اختبارات تحمل لتحديد تأثر الأزمة على المحافظ الائتمانية, ووضع خطط للتعامل مع أية خسائر محتملة.

3/ مبادرة القطاع الخاص الصناعي و الزراعي و قطاع المقاولات : إتاحة مبلغ 100 مليار دج من خلال البنوك بسعر عائد سنوي 8%يحسب على أساس متناقص(لتمويل شركات القطاع الخاص الصناعي الشركات العاملة في المجال الزراعي والإنتاج و تمويلات رأسمالية إلى جانب رواتب وأجور العاملين ومصروفات أخرى السماح للشركات التالية بالاستفادة من المبادرة نظرا لعدم استفادتها من أي من المبادرات القائمة : الشركات حديثة التأسيس التي يم تصنيفها "شركات متوسطة" وفقا لرأس المال المدفوع لحين توافر القوائم المالية التي يتم على أساس بياناتها تصنيفها استنادًا إلى حجم أعمالها , ذلك مع استمرار سيران مبادرة البنك المركزي لتمويل الشركات الصغيرة ذات حجم أعمال / إيرادات سنوي اقل من مليون حتى أقل من 50 مليون جنيه بسعر عائد 5.

4/ التعليمات الصادرة بشان تعديل القواعد المنظمة :

- إلغاء القائمة السوداء للعملاء من المؤسسات وإلغاء القوائم السلبية للعملاء الحاصلين على قروض لأغراض استهلاكية.
- تخفيض مدد الإفصاح عن المعلومات التاريخية للعملاء بعد السداد.
- إطلاق حرية التعامل مع العملاء و إلغاء حظر التعامل معهم.
- تنقية قواعد بيانات العملاء غير المنتظمين, وحذف العملاء ذوي المديونيات الأقل من ألف جنيه بصفة استثنائية لمرة واحدة.

المطلب الثاني : الحلول المقترحة لرفع عبئ الديون من طرف الدول العربية

مع انتشار فيروس كوفيد-19 توقفت الحياة الاقتصادية بشكل شبه كامل فتوقفت معها المؤسسات والشركات ثم الموظفون والعاملون, وتراكمت الخسائر والديون. فلا بد من صناع القرار التعامل مع هذا الوضع سنقوم بعرض لبعض الدول الآتية :

المغرب : تأجيل السداد حسب تفاصيل قرار لجنة اليقظة الاقتصادية بتعليق تسديد شركات القطاع الخاص لأقساط القروض المصرفية, وأداء واجبات الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وأعلنت البنوك الوطنية تأجيل سداد أقساط القروض المستحقة وأقساط التمويل بالإيجار, لثلاثة أشهر, من دون غرامات عن التأخير .وتبلغ الديون على الشركات غير المالية نحو 759 مليار درهم (حوالي 79 مليار دولار) بتقديرات عام 2018 وتشير البيانات إلى أن مديونية الأسر نهاية 2018 بلغت أكثر من 342 مليار درهم (36 مليار دولار). وتمثل الديون الجارية للأسر 31% من الناتج الداخلي الخام .ولجأت المملكة لاستخدام خط الوقاية والسيولة, الذي وقّعته سابقاً مع صندوق النقد الدولي, لسحب مبلغ يناهز ثلاثة مليارات دولار, سيوظف بشكل رئيسي لتمويل ميزان الأداء وبلغ الدين الخارجي في ديسمبر 2019 نحو (35 مليار دولار) ويمثل ذلك 30% نسبة إلى الناتج الداخلي الخام .ووصل حجم الدين الداخلي 582.5 مليار درهم (حوالي 61 مليار دولار) وهو ما يمثل 14% نسبة إلى الناتج الداخلي الخام, حسب بيانات مديرية الخزينة العام لمارس 2020[1].

تونس : جدولة القروض رصد جملة من الإجراءات الرسمية, أبرزها تأجيل أداء أقساط القروض لستة أشهر بدءا من مارس بالنسبة للمؤسسات والمهنيين, وتخفيض البنك المركزي سعر الفائدة وقررت وزارة المالية إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات المتضررة لسبع سنوات قادمة, بجانب تأجيل دفع الأداء لثلاثة أشهر ابتداء من أفريل , والسماح للشركات المصدرة برفع نسبة التسويق محليا من 30 إلى 50 .%. [2]و بالنسبة للأفراد, تقرر تأخير سداد قروض لستة أشهر لمن يزيد أجرهم على ألف دينار (340 دولارا) وثلاثة أشهر لمن يقل أجرهم عن ألف دينار وتوقع بلحاج أن يصل الدين العام إلى 89% نسبة إلى الناتج الداخلي نهاية العام الحالي, وأن تبلغ نسبة الدين الخارجي 110% من الناتج المحلي.وأعلن رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ عن خط ائتمان يقدر بخمسمائة مليون

[1] https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/ebusiness/2 الجزيرة نت, 16 افريل ,
[2] المرجع نفسه

دينار (170 مليون دولار) لتمويل عدة قطاعات مثل السياحة والنقل والصناعات التقليدية ولتمكينها من الحصول على قروض جديدة لمواصلة لعمل, وتخصيص اعتماد يقدر بثلاثمائة مليون دينار(102 مليون دولار) لتدعيم خط موارد ودفع للشركات الصغرى والمتوسطة.

قطر : أقرت الحكومة حزمة من التحفيزات المالية والاقتصادية التي تنسجم مع دقة المرحلة, بتخصيص مبلغ 75 مليار ريال (نحو 20.6 مليار دولار) لدعم القطاع الخاص, وتمكين الشركات من مجابهة التكلفة التشغيلية وإعادة الإقلاع بعد انتهاء الأزمة .وهذه الإجراءات الحكومية كانت لها نظرة شمولية على الأوضاع الاقتصادية, وراعت دور القطاع الخاص, وتأثره المباشر من أزمة كورونا, ولهذا دعمته بتحفيزات وتسهيلات تدعم دوره الاقتصادي, وهو دعم غير مباشر للأفراد أيضا .وبشأن شركات القطاع الخاص, وجه المصرف المركزي البنوك والمصارف, بتأجيل أقساط القروض المستحقة والفوائد أو العوائد المترتبة عنها, لمن يرغب من مؤسسات القطاع الخاص المتضررة, لمدة ستة أشهر اعتبارا من 16 مارس , دون رسوم على الشركات أو فوائد تأخير, ودون أي تأثير على التصنيف الائتماني الخاص بها, وعلى رأسها قطاعات التجزئة والسياحة والضيافة والترفيه والخدمات, وشركات الصناعات التحويلية .كما أطلق بنك التنمية برنامج الضمان الوطني بتمويل كامل من الحكومة, ويهدف لمساعدة الشركات الخاصة المتأثرة بصعوبات سداد المدفوعات قصيرة الأجل, ويشمل ذلك الرواتب ومستحقات الإيجار .ويمكن البرنامج الشركات من الاقتراض بسقف تمويل لا يتعدى 5.7 ملايين ريال لكل مؤسسة, بسعر فائدة تفاضلي لا يتجاوز 2% مضافة لسعر فائدة المصرف المركزي, مع فترة إمهال لمدة سنة عن أصل الدين, وذلك بعد أن حصلت البنوك المحلية على ضمانات قيمتها ثلاثة مليارات ريال (820 مليون دولار) تفاديا لأي تأثيرات على التصنيفات الائتمانية للبنوك المحلية[1] .

الأردن : إعادة هيكلة القروض قرر البنك المركزي السماح للبنوك بإعادة هيكلة قروض الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة المتأثرة بجائحة كوفيد-19.كما قررت البنوك المحلية تأجيل أقساط مارس , بجانب حزمة من الإجراءات المتعلقة بضخ السيولة في السوق المحلي, أمّا وزارة المالية فقررت تأجيل استحقاق ضريبة المبيعات لحين قبض المبالغ, والسماح لشركات بدفع 30% فقط من الرسوم الجمركية وتأجيل 70% منها, إلى جانب إجراءات أخرى, وحصلت الحكومة على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 1.3 مليار دولار على مدة أربعة أعوام قبل

[1] مرجع سبق ذكره ,الجزيرة نت ,16افريل

كورونا .ويوجد في المملكة نحو 1.1 مليون مقترض يشكلون 16% من السكان, وتزيد قيمة قروضهم على 15 مليار دينار (21 مليار دولار) ويشكل متوسط العبء الشهري لمديونية الفرد نسبة لدخله نحو 50% من إجمالي الدخل الشهري للمقترض .

وأوضح أن الحكومة لم تقترض حتى الآن من الخارج أو سندات خزينة لمواجهة كورونا, مرجحا إجراء تنقلات في بنود الموازنة لمعالجة المشاكل القائمة. وتعاني المملكة من مديونية فاقت الثلاثين مليار دينار (43 مليار دولار) وبلغ الدين الخارجي في ديسمبر 2019 نحو (35 مليار دولار) ويمثل ذلك 30% نسبة إلى الناتج الداخلي الخام . ووصل حجم الدين الداخلي 582.5 مليار درهم (حوالي 61 مليار دولار) وهو ما يمثل 14% نسبة إلى الناتج الداخلي الخام, حسب بيانات مديرية الخزينة العام لمارس 2020.

موريتانيا : إعفاءات ضريبية تضمنت أهم قرارات البنك المركزي كخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 7% إلى 5%, مما يمنح البنوك التجارية القدرة على التوسع, وخفض نسبة التسهيلات الائتمانية من 9% إلى 6.5 .% وأعلن البنك الشعبي إعفاء المدينين لديه الذين تقل أجورهم عن خمسمائة دولار من سداد ثلاثة أشهر, واستعداده لتأجيل الدفعات المستحقة طيلة 2020 و إن تراجع نسبة الفائدة على البنوك ينبغي أن ينعكس على قروض الأفراد من البنوك العادية في التخفيف من نسبة الأرباح .وأعلن الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني إعفاء جميع المواد الأساسية من الضرائب طيلة العام, وإنشاء صندوق وطني اجتماعي لمواجهة آثار كوفيد-19 خصصت له الدولة 25 مليار أوقية قديمة (67.5 مليون دولار) بالإضافة إلى فتح الصندوق أمام المتبرعين, وقد بلغت التبرعات 15 مليون دولار .

مصر : قرر البنك المركزي تأجيل قروض وفوائد الأفراد التي تبلغ أربعمائة مليار جنيه (25.4 مليار دولار) بداية من مارس ولمدة ستة أشهر, كما قرر رفع الفوائد القديمة المتراكمة عن 940 ألف مواطن والمقدرة بتسعة مليارات جنيه, بجانب رفع القضايا عن 220 ألف متعثر .ويوجد في البلاد نحو 21 مليون عميل للبنوك من الأفراد, و192 ألف شركة قطاع خاص. أما قروض القطاع العام والحكومي -التي تقدر بستمائة مليار جنيه- فتم تأجيلها ستة أشهر, بجانب رفع أربعين مليار عن شركات القطاع الخاص المتعثرة من فوائد قديمة و إن مبادرة تأجيل سداد أقساط القروض للأفراد والشركات تشمل احتساب فوائد الشهور الستة, وسداد نسبة 50% من القروض, وأشار إلى اتجاه الحكومة نحو اقتراض 450 مليون دولار من بنك التنمية الأفريقي, ونصف مليار من الوكالة اليابانية

للتعاون الدولي (جايكا) و150 مليونا من الوكالة الفرنسية للتنمية, وذلك رغم بلوغ الدين الخارجي 112 مليارا نهاية 2019 .

و منه السبيل المتاح أمام الحكومة إما تأجيل سداد بعض القروض المستحق سدادها أو الاقتراض الجديد لسداد القروض السابقة .وقفز الدين الخارجي –وفق بيانات البنك المركزي, بنهاية سبتمبر إلى 109.36 مليار دولار.

السودان : إن وزارة المالية أعفت شركات القطاع الخاص من الضرائب لمدة ثلاثة أشهر, دون تحديد أثر هذا الإعفاء على الموازنة العامة التي تحتاج لتوسعة المظلة الضريبية كواحدة من حلول الأزمة الاقتصادية.ويضيف أن الوزير طلب من رئيس بنك التنمية الإسلامي في جدة دعم بنك السودان لمجابهة جائحة كوفيد-19 بمبلغ عشرة ملايين دولار, وتحريك الموارد غير المستقلة ضمن المشروعات التي يمولها البنك حاليا بإعادة التخصيص في حدود 35 مليونا, .ويبلغ حجم دين الخارجي نحو 58 مليار دولار وفق آخر إحصاء رسمي, ويتراوح أصل الدين بين 17 و18 مليارا .كما أطلقت الحكومة حملة ‘‘سلعتي’’ ضمن حزمة لدعم الأفراد لمواجهة آثار الإغلاق الكامل بسبب كورونا وبحسب المسؤول فإن برنامج ‘‘سلعتي’’ يدعم 11 سلعة منها السكر, زيوت الطعام, الفول المصري, العدس, الدقيق والبصل. وسيتم رفع القائمة إلى 18 سلعة قريبا .

المطلب الثالث : الحلول المقترحة من طرف الجزائر

1/ قامت الجزائر بتسهيل القروض قدر الإمكان حيث تدخل الرئيس عبد المجيد تبون , و أمر بصرف عشرة آلاف دينار (75 دولارا) لكل أسرة, بالإضافة إلى إجراء عملية إحصاء سريعة للأسر المتضررة قبل شهر رمضان . أمّا بخصوص مساعدة المؤسسات الاقتصادية, فقد أقرّت السلطات إرجاء تسديد الضرائب وأقساط القروض والتصريحات الضريبيّة, بالإضافة إلى تسهيلات جمركية أخرى, كما أصدر بنك الجزائر تدابير لضمان السيولة وتسهيل منح القروض .واقترح ''منتدى رؤساء المؤسسات'' العودة إلى طبع النقود من أجل تسديد أجور العمال المسرحين مؤقتا بسبب البطالة الإجبارية .من جانبه دق ناقوس الخطر بشأن وجود تسعين ألف شركة على حافة الإفلاس, وطالب بإعادة جدولة ديونها أو منح تسهيلات جبائية وإعفاءات من الضمان الاجتماعي [1].ونقل مراسل الجزيرة عن الخبير المالي عبد القادر برّيش قوله ''إنه من الصعب تعويض العمال غير المصرّح بهم في السوق الموازي, بسبب صعوبة ضبطهم وتوجيه المساعدات لهم بشكل عادل ومستحق .''غير أنّ برّيش أكد أنه يتعيّن على الحكومة طرح خطة إنقاذ اقتصادي لكونها ''ستواجه أزمة مزدوجة مع نهاية 2020 على مستوى التمويل الداخلي للميزانية والخارجي لتمويل الاقتصاد .''وبلغ حجم الديْن الداخلي نحو خمسين مليار دولار, بينما يبقى الدين الخارجي أقلّ من مليارين, في وقت كشف الرئيس تبّون عن مساعدة اقترحها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بدون فوائد بقيمة 130 مليونا للتصدي لتفشي فيروس كوفيد-19.

2/ تكفل الخزينة العمومية بتخفيض نسبة الفائدة : يصاحب إعادة الجدولة تخفيض معدل سعر الفائدة المتفق عليه في القرض والذي أصبح لا يتناسب مع العميل الحالي وتطبيق سعر فائدة جديد يتماشى مع العائد الذي يحققه النشاط في الفترة الحالية عملت الحكومة الجزائرية على وضع آليات لتكييف النشاطات الاقتصادية مع مقتضيات الوضعية ة الحالية وتمت المصادقة على مجموعة من القرارات تتعلق بالاستجابة لحالة الطوارئ التي نتجت عن جائحة , وتمت المصادقة على نص تنظيمي يؤطر وضعية استثنائية ذات طابع مالي , يتيح للبنوك السماح بتأجيل أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولتها للزبائن المتأثرين بالظروف الصحية الناجمة عن الجائحة من أجل التخفيف من تداعياتها على المواطنين . بهذا الخصوص صدر المرسوم التنفيذي 20-239 يحدد كيفيات استمرار الخزينة العمومية في التكفل استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة[2] عن القروض الممنوحة من طرف البنوك

[1] مرجع سبق ذكره ,الجزيرة نت ,16 افريل

[2] بن يسعد عذراء و بوحلايس ,مواجهة التأخر في سداد القروض ,مجلة البحوث في العقود و قانون الأعمال,المجلد 6 العدد4, 2021,ص 58

والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات س الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء كورونا . باستقراء هذا المرسوم تجده جاء بجملة من التدابير الاستثنائية الظرفية للتخفيف من تداعيات الجائحة على المواطنين والتخفيف من حده آثارها يمكن إجمالها فيما يلي :

أ- استمرار الخزينة العمومية في التكفل بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة على القروض الاستثمارية الاستغلال و قروض السكن الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية التي تمت إعادة جدولتها أو تأجيل أقساطها لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب الوباء حدد هذا المرسوم تكفل الخزينة العمومية بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة على [1] :

- الأقساط المستحقة ابتداء من الفاتح مارس 2020 بما في ذلك الأقساط المرتبطة بالقروض التي تتجاوز التعاقدية نتيجة إعادة الجدولة أو تأجيل الأقساط قروض التي سبق إعادة جدولتها والتي لم يتم الوفاء بأقساطها المستحقة ابتداء من أول مارس 2020 .

ج- ضبط المرسوم التنفيذي أنواع القروض التي يمكنها الاستفادة من تخفيض نسبة الفائدة بصورة استثنائية وتتمثل في

- قروض المؤسسات لتمويل المشاريع الاستثمارية .
- المرقين العقاريين المساهمين في إنجاز برامج عمومية للسكن .
- الخواص لاقتناء سكن جماعي وبناء سكن ريفي وكذلك سكن فردي ينجز في شكل مجمع في مناطق بولايات الجنوب والهضاب العليا .
- قروض مشاريع الشباب .
- الأشخاص المستفيدين من القرض المصغر.
- البطالون أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 50 سنة .
- الفلاحون ومربي المواشي وصغار المستثمرين .
- المستفيدون من القروض الفلاحية والصناعة الغذائية القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل بما فيه القروض للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار عقد القرض الايجاري .

[1] مرجع سبق ذكره , بن يسعد عذراء و بوحلايس ,ص 59

- المستفيدون من قروض الحملة وقروض الاستغلال والاستثمار الواجب منحها لأنشطة الصيد البحري للمائيات .

د- كما اقر المرسوم 20/239 و المؤرخ في 31 أوت 2020 و المحدد لكيفيات تكفل الخزينة العمومية بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة على القروض بسبب كوفيد-19 أن أحكامه تسري بأثر رجعي و تطبق من 1 مارس 2020 إلى غاية 30 سبتمبر 2020.

خلاصة الفصل :

حسب دراستنا لاحظنا أن كل دول العالم تأثرت بكوفيد -19 بشكل كبير من كل المجالات خاصتا من ناحية تقديم القروض ولم يعد أمام صناع القرار مواجهة التداعيات عبر سياسات مالية وضريبية تعتمد تارة الدعم المباشر وتارة أخرى الإعفاءات الضريبية, أو تأجيل دفع أقساط القروض وفتح الباب أمام قروض بفوائد ميسرة ولكن أغلب التوقعات تشير إلى أن انفجار فقاعة إفلاس لبعض الشركات وتسريح للموظفين آت لا محالة ولو تأخر وأن حجم التخلُّف عن سداد القروض للبنوك سيكون موجعاً.

الفصل الثالث :

واقع مخاطر القروض البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ظل جائحة كورونا-19

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد :

على اثر تداعيات كوفيد-19 على الاقتصاد بسبب حالة الطوارئ الصحية و ما ترتب عنها من فقدان دخل لفئة كبيرة ممن يعملون في القطاع الخاص وجد هؤلاء أنفسهم عاجزين و متأخرين عن تسديد أقساط قروضهم سواء تعلق الآمر بالمؤسسات أو الأفراد مما دفع السلطات الجزائرية إلى اتخاذ جملة من التدابير الاستثنائية للتخفيف من تداعيات كوفيد -19 حيث قمنا بدراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لتحليل اثر تطور القروض في ظل أزمة كوفيد- 19 و قبل بداية الأزمة بسنتين أي الفترة ما بين (2017-2021) و نوضح ذلك من خلال المباحث التالية

المبحث الأول : التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أكبر بنك تجاري في الجزائر , كونه يحتل المرتبة الأولى على المستوى الوطني في البنوك التجارية , فقد شهد تحولات كبيرة منذ بداية نشاطه إلى يومنا هذا مما جعله يتماشى مع التطورات الحاصلة في البنوك الأجنبية .

المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره

1/ نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري في 13 مارس 1982 الموافق لـ 17 جمادي 1402 , بمقتضى المرسوم 82/206 فبنك الفلاحة و التنمية الريفية بنك عمومي أنشئ للقيام بمهمة تطوير القطاع ألفلاحي وترقية العالم الريفي بدلا عن البنك الوطني الجزائري المسؤول الوحيد عن المجال الفلاحي في ذلك الوقت , إذ تخصص لأول مرة في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي داخل المناطق الريفية لكنه تخلى عن معاملته في هذا المجال بعد صدور الإصلاحات القانونية البنكية .

– الإصلاح المالي 71– والذي ينص على إلغاء مبدأ التخصص البنكي , وفي بداية النشاط تكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية من 140 وكالة متنازل عنها من البنك الوطني الجزائري وأصبح يحتضن في يومنا هذا 286 وكالة و 31 مديرية جهوية , يشغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف كما صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من طرف مجلس قاموس البنوك (Almanach Bankers) طبعه 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية ويحتل المرتبة 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف .

2/ تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال تطوره بعدة مراحل :

1.2 التطورات خلال الفترة : 1982–1990 خلال الثماني سنوات الأولى كان الهدف المنشود للبنك فرض وجوده في الميدان الريفي , وذلك بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الفلاحية وبمرور الزمن

اكتسب البنك [1] سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي وقطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية .

هذا الاختصاص كان منصوص في الاقتصاد المختلط , حيث كان كل بنك يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة وقد بلغ عدد وكالاته في هذه الفترة 280 وكالة فرعية , و 33 مديرية فرعية تعمل بصلاحية واسعة في عملية منح القروض وفق مبدأ اللامركزية الذي اتخذه البنك لخدمة سياسته الإستراتيجية في الميدان الزراعي .

2.2 التطورات خلال الفترة : 1991-1999 بموجب صدور القانون 10/90 الذي ينص على نهاية فترة تخصص البنوك , وسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية أفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه علاقات مميزة أما في المجال التقني هذه المرحلة كانت بداية إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي .

3.2 التطورات ما بعد 2004 : تتميز المرحلة الحالية بوجود التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديدة في مجال الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطاتها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق , حيث رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في شتى مجالات النشاط الاقتصادي كما رفع مستوى معيناته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة بصدد مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ومن أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه , وضع بنك الفاتحة والتنمية الريفية برنامج خماسي أعلى وتركز خاصة على عصرنة البنك , وتحسين الخدمات , وكذا إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي , وقد نتجت عن هذا البرنامج الإنجازات التالية :

- تم القيام بفحص لنقاط القوة ونقاط الضعف لبنك البدر وإنجاز مخطط تسوية للمؤسسة المطابقة للقيم الدولية
- تم إعادة النظر في تقليل الوقت وتخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض , المدة تتراوح بين 20 و 90 يوما سواء بالنسبة لقروض الاستغلال , الاستثمار أو مكان التسليم لغرض (دراسة الوكالة , المديرية الجهوية , المديرية العامة) .

- إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية .

[1] وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية

- إنشاء تطبيق آلي يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل ألإقراضي .

- تم تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج كزبون مقدم الخدمة " Client Serveur " .

- تعميم البنك (Banque Assise) مع الخدمات الشخصية على جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

هذا البنك يعمل بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه صلاحيات واسعة في منح القروض وهذا لخدمة إعادة الهيكلة وتسهيل خدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى 48 ولاية ورأسماله عند التأسيس قدر ب 1 مليار دينار جزائري وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول البنك بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 22 مليار دينار جزائري, مقسم إلى 220 سهم بقيمة 1000000 دينار جزائري للسهم الواحد, ثم وصل رأسماله سنة 1999 إلى 540000000000 دينار جزائري , من بين الوكالات الفرعية المديرية الفرعية لوكالة قالمة التي هي محل تربصنا و هي تضم وكالتي قالمة و سوق أهراس كما يلي :

وكالة قالمة وتضم أربعة وكالات وهي :

*وكالة قالمة 821 * وكالة عين مخلوف 816

* وكالة واد الزناتي 819 * وكالة بوشقوف 820

وكالة سوق أهراس و تضم خمسة وكالات و هي :

*وكالة سدراته 818 *وكالة مداوروش 824

*وكالة تاورة 825 *وكالة سوق أهراس 817 *وكالة سوق أهراس 822

المطلب الثاني : ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

تتكون ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنود التي تشمل عليها ميزانية البنوك التجارية حيث نجدها مقسمة إلى : [1]

1- الأصول : ترتب أصول البنك حسب درجة السيولة المتناقصة , وهذا معاكس تماما لمبدأ أصول الميزانية في المحاسبة العامة , حيث أن نشاط البنك يتوقف أساسا على مدى السيولة المتوفرة لذا نجد في المرتبة الأولى أرصدة نقدية حاضرة والمتمثل أساسا في :

- النقود الجاهزة بحوزة البنك (الخزينة) .

- النقود لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى , فإذا ما احتاج البنك إلى السيولة , ولم تتوفر لديه فإنه يلجا مباشرة لنقوده , لدى البنك المركزي و البنوك الأخرى , وكذا الخزينة العامة والحسابات البريدية , لتأتي بعد ذلك مختلف العمليات مع الزبائن , كالأوراق التجارية التي تستحق الدفع في أجال معينة ذات الطبعة المختلفة كالكمبيالات , ونظرا لسهولة تحويلها قبل تواريخ استحقاقها يخصمها لدى البنك التجاري .

- السندات

- وأما في المرتبة الرابعة فنجد القروض و السلفيات التي يقدمها البنك لعملائه والتي تعتبر من أبرز نشاطاته واهتماماته , وهي أكبر مكوناته في جانب الأصول وهي المطلوبة محل بحثنا .

- لتأتي في الأخير الاستثمارات وهذا لكونها ليست على قدر من الأهمية وليست محور نشاطه بالنسبة للبنك وهذا مقارنة مع القروض .

2- الخصوم : ترتب الخصوم حسب درجة الاستحقاق المتناقصة أيضا, حيث نجد في المرتبة الأولى حسابات البنوك المستحقة الدفع بمجرد الطلب , ثم تليها بعد ذلك ودائع الزبائن الجارية , ثم الودائع لأجل وبعد ذلك الفوائد المستحقة على القروض والتي يحصل عليها البنك بصفة دورية , وفي حالة الحاجة إلى السيولة يلجا البنك

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك

إلى البنك المركزي أو البنوك الأخرى لسد احتياجاتها , وهذا مستبعد نظرا للوضعية المالية الجيدة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الوقت الحالي وتأتي في الأخير الاحتياطات ورأس المال المدفوع. [1]

جدول رقم 3-1: ميزانية بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الرقم	الأصول	المجموع	الرقم	الخصوم	المجموع
1	صندوق البنوك المركزية,الشيكات البريدية ,السندات الحكومية و الأوراق المالية		1	حسابات البنوك المركزية ,مراكز الشيكات البريدية	
2	ديون على الهيئات المالية		2	الديون على هيئات المالية,ديون فردية ,ديون لأجل ,حسابات دائمة للزبائن	
3	ديون فردية,ديون لأجل ,ديون على الزبائن		3	حسابات الادخار,حسابات فورية ,حسابات لأجل,ديون أخرى ,ديون فورية,ديون متمثلة بأوراق مالية	
4	ديون تجارية,ديون مساعدات أخرى على الزبائن ,ديون حسابات عادية مدينة		4	ديون اذونات الصندوق,ديون سلف أصحاب السندات ,ديون سلف أخرى ممثلة في أوراق مالية أخرى,ديون أوراق السوق الملية ما بين البنوك ,ديون أوراق الديون المتفاوض عليها	
5	سندات و أوراق مالية بمدخول ثابت				
6	أسهم و أوراق مالية ذات عائد متغير				
7	مساهمات و نشاطات محفظة الأوراق المالية				
8	نصيب في المشاريع المترابطة		5	خصوم أخرى	
9	قروض انجازات و شبه صفقات		6	حسابات التسوية	
10	تأجير العالي		7	مؤونات أعباء الخسائر	
11	الأصول الثابتة الغير العادية		8	مؤونات منظمة	
12	الأصول الثابتة العادية		9	راس مال الخاص بالإخطار البنكية	

[1] وثائق مقدمة من قسم المحاسبة

13	أسهم أخرى			العامة	
14	راس المال المكتسب غير مسدد		10	إعانات الاستثمار	
15	أصول أخرى		11	الديون المرتبطة	
16	راس المال المدفوع		12	راس مال الشركة	
17	حسابات التسوية		13	علاوات مرتبطة براس المال	
			14	الاحتياطات	
			15	فارق إعادة التأجير	
			16	تأجير الجديد	
			17	نتيجة العمل	

المصدر : تقرير سنوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

1 – الهيكل التنظيمي للمديرية العامة :

ا– المفتشية العامة : مهمتها التفتيش ودراسة المشاكل الناجمة بين مختلف المصالح و الأقسام.

ب– مديرية الموظفين : تختص في متابعة المستخدمين وتنظيم العلاقات بينهم وتطويرها وتكوينهم داخل البنك .

ج– مديرية التشريعات والدراسات القانونية والنزاعات : وتهتم بالتكفل بالشؤون القانونية داخل الإدارة .

د– مديرية تمويل النشاطات الزراعية والصيد البحري والمائيات : تهتم بتمويل القطاع الفلاحي وتطويره , كذا قطاع الصيد البحري وتربية المائيات " ..

هـ– مديرية التنظيم والإعلام الآلي : يهتم بتمويل الوضع المالي للبنك .

و– نيابة المديرية العامة للإدارة والوسائل : تختص في جلب احتياجات المؤسسة في مجال التغطية والقيام بالإشراف على توزيع وتجديد وإصلاح عتاد البنك.

شكل رقم3-1 : الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للبنك

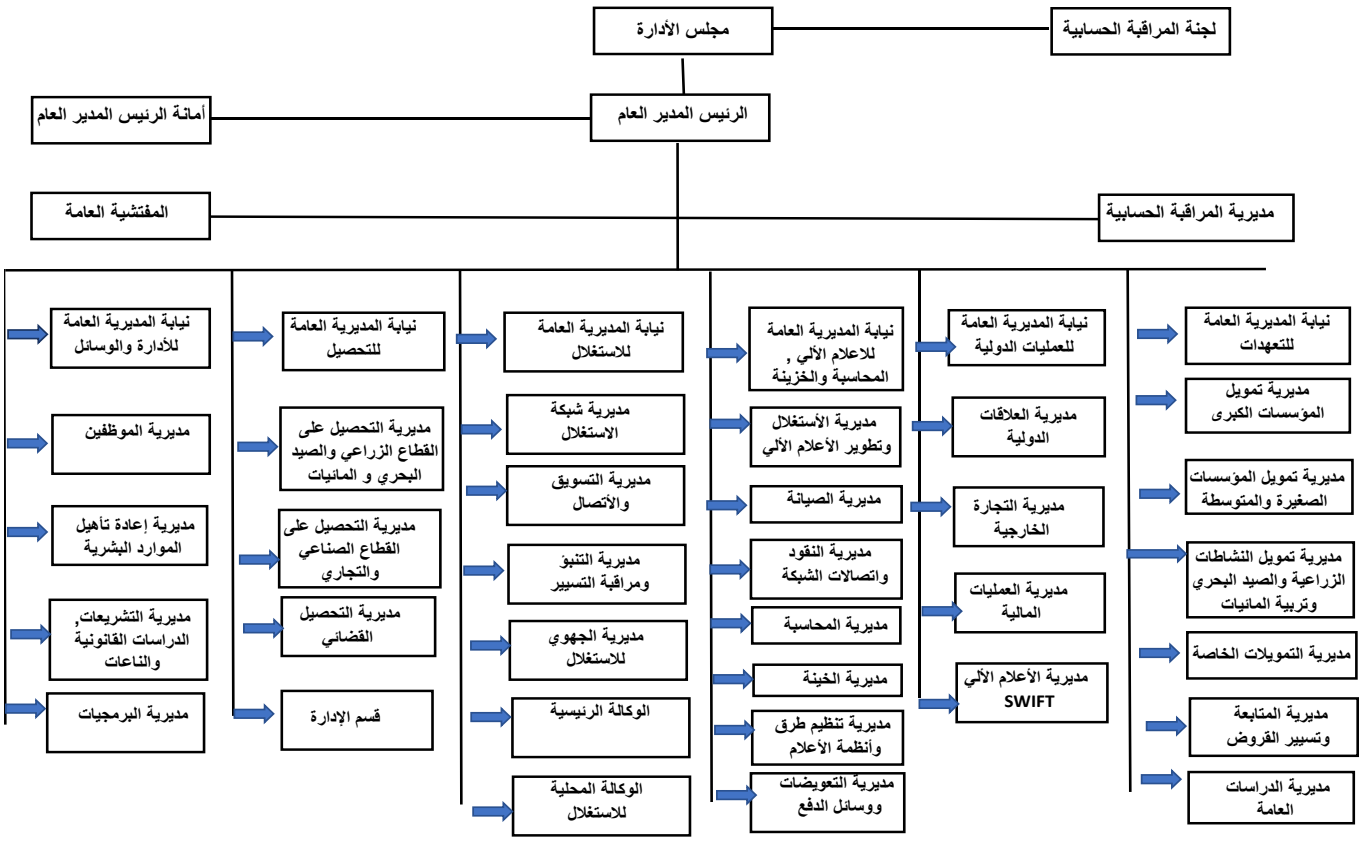

المصدر : وثيقة من طرف الأستاذة بوغازي س موظفة في البنك

2 : الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال – قالمة- : تمثل المديرية الفرعية مكان التقاء جميع المعلومات الواردة من الوكالات وتتمثل وظيفتها الأساسية في عملية الرقابة والتوجيه والوصاية , يترأسها مدير وظيفته , إعطاء توجيهات لمختلف الأقسام والخلايا التي تتدرج ضمن صلاحياته [1].

-الأمانة العامة : إن الأمانة العامة جزء من المجمع الجهوي للاستغلال فهي تعمل في شكل وسيط بين المديرية وجميع المصالح الأخرى .

- نيابة مديرية الاستغلال : ويتمثل دورها فيما يلي :

✓ مصلحة القروض : تلقي ملفات القروض وكل ما يخص ذلك والنظر في صحة الملفات , تسجيل الملفات التي تدخل وإعطاؤها رقم تسلسلي, دراسة ملفات القروض واتخاذ القرار سواء بالقبول أو الرفض .

[1] معلومات من البنك

- ✓ مصلحة التنسيق التجاري : يتمثل دورها الأساسي في تنشيط العمليات .
- ✓ مصلحة النقود ووسائل الدفع : يتمثل دورها في السهر على مراقبة وسائل الدفع والعمل على إدخال الابتكارات الجديدة لتطوير وسائل الدفع .

– نيابة مديرية المحاسبة : تقوم بجمع المعلومات لهذه المصلحة وإعدادها في دفتر يومي .

– الخلية القانونية : وتتمثل مهامها في : متابعة الملفات الخاصة بالقروض غير المسددة ,النظر في الضمانات ومدى تطابقها مع الجانب القانوني .

– القسم الإداري : ويشرف عليها نائب المدير وهي تتضمن 3 مصالح :

- مصلحة الموارد البشرية : تتمثل مهامها في متابعة المستخدمين و مدى تكوينهم داخل البنك كما تسعى لتنظيم العلاقات بين المصالح .
- مصلحة الإعلام الآلي : نظرا لأهمية الإعلام الآلي في تسهيل الأعمال حيث تتمثل مهام الإعلام الآلي في :
  - تجميع العمليات الخاصة بالعمليات المصرفية التي تقوم بها الوكالة .
  - توجيه الوكالات الأخرى من الداخل و تسهيل الصعوبات التي تتلقاها الإدارة المركزية .
  - الإعلام الآلي يضم كل العمليات المصرفية .

3 : الهيكل التنظيمي للوكالة – وكالة قالمة :

تعتبر الوكالة وحدة مصرفية جزئية لا تكون على مستوى ولائي أو دائرة أو بلدية , تتكفل بجميع العمليات المصرفية في شكل ودائع , حساب جاري للتجار, حساب بنكي للعمال, حساب إيداع (التجار أو المتعاملين) . وكغيرها من الوكالات البنكية , تضم وكالة قالمة المصالح التالية.

1/ المدير : ويمكن إجمال وظائفه فيما يلي :

يمثل البنك (الوكالة) إزاء الغير ويعمل على توقيع وإبرام جميع العقود والمستندات والوثاق والاتفاقيات , يعين ويسرح المستخدمين الذين لا تتدخل سلطة أخرى في أمرهم , التسيير والإشراف والتنسيق بين مختلف المصالح الموجودة في الوكالة .

2/ الأمانة : ويتمثل دورها في :

تلقي البريد وإرسال البريد الصادر , القيام بالعمليات الإدارية المختلفة (كالطبع , استقبال الملفات والبرقيات الإشراف على كل المكالمات وتنظيم مواعيد المدير) .

3/ مصلحة الاستغلال : وتدور مهامها حول استقبال الزبائن وتلبية رغباتهم في فتح الحسابات , كما لها مهمة التحصيل للقروض عن الآجال , ومتابعة الزبائن غير الأوفياء قضائيا ولها الوظائف التالية :

- وظيفة القروض .
- وظيفة الشؤون القانونية والتحصيل .
- وظيفة الموارد والحسابات[1] .

4/مصلحة الزبائن : تتلخص مهامها في معالجة أداء تلبية الزبائن فيما يخص العمليات المالية التي لها علاقة بالصندوق و تضم الوظائف التالية :

- ✓ وظيفة الشباك.
- ✓ وظيفة ما وراء الشباك.
- ✓ وظيفة خاصة بالشؤون الخارجية و وظيفة الحافظة.

5/الخلية الإدارية : تتشكل من وظيفة المراقبة و المحاسبة و وظيفة الشؤون العامة تتلخص مهمتها في :

كل الأعمال الخاصة بالتنظيف و الصيانة .الأمن و التامين ,المراقبة اليومية الحسابية و التأكد من صحة العمليات

[1] معلومات مقدمة من قسم الموارد البشرية

المبحث الثاني : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وأهم الخدمات المصرفية المقدمة

إن التقرب من بنك الفلاحة والتنمية الريفية , يبرز لنا عصرنت تفوقه العلمي الذي جعلته يحتل المرتبة الأولى من بين البنوك التجارية .

المطلب الأول : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية واهم مميزاته

1/ أهداف البنك : في ظل المنافسة التي تتميز بها البيئة المصرفية في الوقت الراهن , وجب على البنك تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التالية :

– المحافظة على مكانتها السوقية والبقاء في الريادة خاصة أن المحيط أصبح جد تنافسي وذلك من خلال تعظيم الربح , تقليل التكاليف ومحاولة التحكم في المخاطر .

– محاولة وتوسيع ونشر شبكة فروعه ووكالاته على كامل التراب الوطني .

– محاولة قدر الإمكان تلبية رغبات عملائه المتزايدة والمتنوعة .

– المحافظة على الاستقلالية والتقليل من التدخل الإداري في شؤون البنك .

– تهيئة شبكات ووكالات متقدمة ومهيأة على أساس تكنولوجيا حديثة وأكثر مرونة وآلية الوفرة من حيث تقديم الخدمات وذاتية الاتصال .

– تطوير إمكانيات تقديم الخدمات والاهتمام بزبائن الحسابات الكبرى .

– وضع برنامج لتسيير ديناميكي في مجال التحصيل .

– انفتاح رأس مال البنك على القطاع الخاص والانفتاح على العالم الخارجي .

2 / مميزات البنك : يتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الوقت الراهن بالعديد من المميزات والمتمثلة في :

- متعامل فريد يسعى لتنفيذ ومعالجة كل عمليات الزبائن .
- الخدمات المصرفية عبر الانترنت .
- نظام تسيير بالحاسوب مما يسمح بضبط عمليات دراسة الملفات .

- تحليل عمليات التجارة الخارجية ظرف زمني جد قصير باستعماله لنظام swift منذ 1991

المطلب الثاني : الخدمات المصرفية المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تختلف الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك حيث نجدها تشتمل على : [1]

- التوظيفات : الصيغ المعروضة على الأفراد لتوظيف مدخراتهم .

- الحسابات الجارية : فتح هذه الحسابات تكون لحاملي السجلات التجارية .

- حسابات الشبكات : هذه الحسابات منها بالدينار ومنها بالعملة الصعبة وهي تشمل ودائع تحت الطلب وحسابات العملة الصعبة .

- ودائع لأجل : وهي ودائع مترابطة يجب استحقاقها موجهة للأشخاص طبيعيين أو المعنويين وتكون العملة الوطنية أو بالعملة الصعبة .

- دفتر التوفير بفائدة : هو دفتر للأشخاص الذين يطلبون فتح ذلك , تقيد فيه جميع عمليات الإيداع والسحب وتقدم نسبة فائدة سنوية على المبالغ المالية وتتغير من فترة إلى أخرى , كما يوجد دفاتر بدون فائدة.

- سندات الصندوق : هي سندات تعطى مقابل وضع مبلغ معين لدى البنك لمدة معينة بسعر فائدة متفق عليه حسب المدة وتكون إما اسمية أو لحاملها .

- دفتر توفير الأشبال : يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة مع الحصول على الفائدة , كما يمكن لصاحب الدفتر الحصول على قرض بنكي قد يصل إلى 2.000.000 دج بعد بلوغ سن المرشد وأقدمية الدفتر تكون أكثر من 5 سنوات .

[1] معلومات و مقابلات مع موظفين في البنك

المطلب الثالث : القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من بين التسهيلات التي يقدمها البنك هي منح القروض بمختلف أنواعها مهما كانت صفتهم طبيعية أو معنوية وبأسعار فائدة تتلاءم مع تلك القروض وتنقسم القروض إلى ثلاث أنواع :

1- قروض قصيرة الأجل : وهي قروض تمنح للمدى القصير وتتراوح مدتها ما بين سنة إلى 18 شهر بمعدل فائدة % 5,6 وهذه القروض تحتوي على الفروع التالية :

- ✓ تسبيقات على الفاتورة.
- ✓ السحب على المكشوف.
- ✓ قرض موسمي.

وتشمل هذه القروض على :

1.1 : القروض الفلاحية : تمنح لتمويل القطاع الفلاحي سواء كان خاصا أو عاما بمعدلة فائدة 5,6

و لا تفوق مدتها 12 شهر.

2.1 : القروض التجارية : يطبق عليها معدل فائدة 5,6% سنويا.

2- قروض متوسطة الأجل : وهي قروض تمنح من طرف البنك , حيث تتراوح مدتها ما بين 18 شهرا إلى 5 سنوات وتحتوي على الفروع التالية :

- ✓ قروض تشغيل الشباب.
- ✓ قروض متوسطة الأجل العادية .
- ✓ قرض فلاحي مدعم من طرف الدولة بمعدل فائدة 55, 2 .

3 – قروض طويلة الأجل : تتراوح مدتها ما بين 5 سنوات إلى 25 سنة تمنح عادة للمشاريع الاستثمارية الكبيرة مثل البناء أو المشاريع العملاقة , بالإضافة إلى هذه القروض التي تعتبر نوعا ما كلاسيكية , قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتوسيع مجال منح القروض وذلك بخلق منتجات جديدة وتشمل هذه القروض على ما يلي :

1.3 : قرض استثماري في الصحة : تمنح هذه القروض كتسهيلات للمؤهلين بدرجة طبيب لتمكنهم من فتح مكتب طبيب عام أو أخصائي , مركز التصوير الطبي , صيدلي , ويقدر التمويل الذاتي بـ 30 % على الأقل من قيمة المشروع , مدة القرض من 3 إلى 5 سنوات ونسبة فائدة من 5.3 % إلى 05,6 .

2.3 : قروض الحركية النفعية : وهو عبارة عن قرض استثماري يمنح قصد شراء مركبة نفعية وذلك للمساهمة بتطوير هذا القطاع [1], وقد نفد هذا المشروع سنة 2002 وهو موجه للتجار الحرفيين , المهن الحرة ,صناعات صغيرة , ويقدر التمويل الذاتي على الأقل 30 % من قيمة المركبة , وتكون القروض ما بين 5 إلى 8 سنوات حسب مستوى الدخل .

3.3 الاستثمار في الصيد البحري : يعتبر قرض طويل الأجل يقوم بمنحة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الولايات الساحلية وهو موجه لصيادي السمك ملاك السفن , مدته 7 سنوات على الأكثر ونسبة الفائدة 6,5.

[1] معلومات من البنك

المبحث الثالث : تطور القروض البنكية في أزمة كوفيد–19 بنك الفلاحة و التنمية الريفية

حيث قمنا بدراسة لخمسة قروض الممنوحة من طرف بنك التنمية الريفية بقالمة خلال الفترة ما بين 2017–2021 و قمنا بتحليل و مناقشة النتائج خلال ما يلي :

المطلب الأول : اثر تطور القروض البنكية من 2017–2021في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بقالمة

عرفت القروض المدروسة تطورا كبيرا في هته الفترة و تميزت بفترتين .الفترة قبل جائحة كوفيد–19 و الفترة أثناء هته الجائحة و نلخص ذلك من خلال تحليل القروض التالية :

1/قرض الرفيق : هو عبارة عن قرض استثماري, مدعوم بشكل كلي من طرف الدولة, و موجّه لتمويل الفلاحين و مربي المواشي الذين يمارسون نشاطاتهم على شكل فردي, منظّمين على شكل تعاونيات أو مجمّعات اقتصادية.يتميز ب : [1]

- معدل الفائدة 0 .
- المساهمة الشخصية 0 .
- مبلغ القرض حسب حجم النشاط المطور.
- فترة السداد تتراوح بين 6 اشهر إلى 24 شهر.

و الجدول التالي يبين تطور قرض الرفيق خلال 4 سنوات الأخيرة [2]

[1] معلومات من قسم المالية
[2] من إعداد الطلبة

جدول رقم 3-2 :تطور قرض الرفيق خلال الفترة2017-2021

السنوات	عدد الطلبات	المبلغ الإجمالي(دج)
2018-2017	412	45069138175
2019-2018	430	47651322150
2020-2019	335	40294366000
2021-2020	300	35631766000

المصدر : من إعداد الطلبة

عرف قرض الرفيق تطور في السنوات من 2017 إلى سنة 2020 ,حيث كانت نسبة النمو تقدر ب 5.57 % و زادت طلبات القروض. ب18 طلب في البنك , حيث انتقلت من 45,069 مليار دج إلى 47,651 ,إلا أنه في بداية 2020 انخفضت القروض الممنوحة إلى 335 قرض بنسبة انخفاض بلغت 15,4% حيث انتقلت من 47,651 مليار إلى 40,294 مليار دج بسبب أزمة كوفيد-19 و تأثيرها على الاقتصاد في العالم , و من جهة أخرى أثرت سلبا على القروض ,كما انخفضت إلى 300 قرض ممنوح سنة 2020-2021 بمبلغ إجمالي 35,631 مليار دج .و هذا ما يوضحه التمثيل التالي :[1]

[1] من إعداد الطلبة

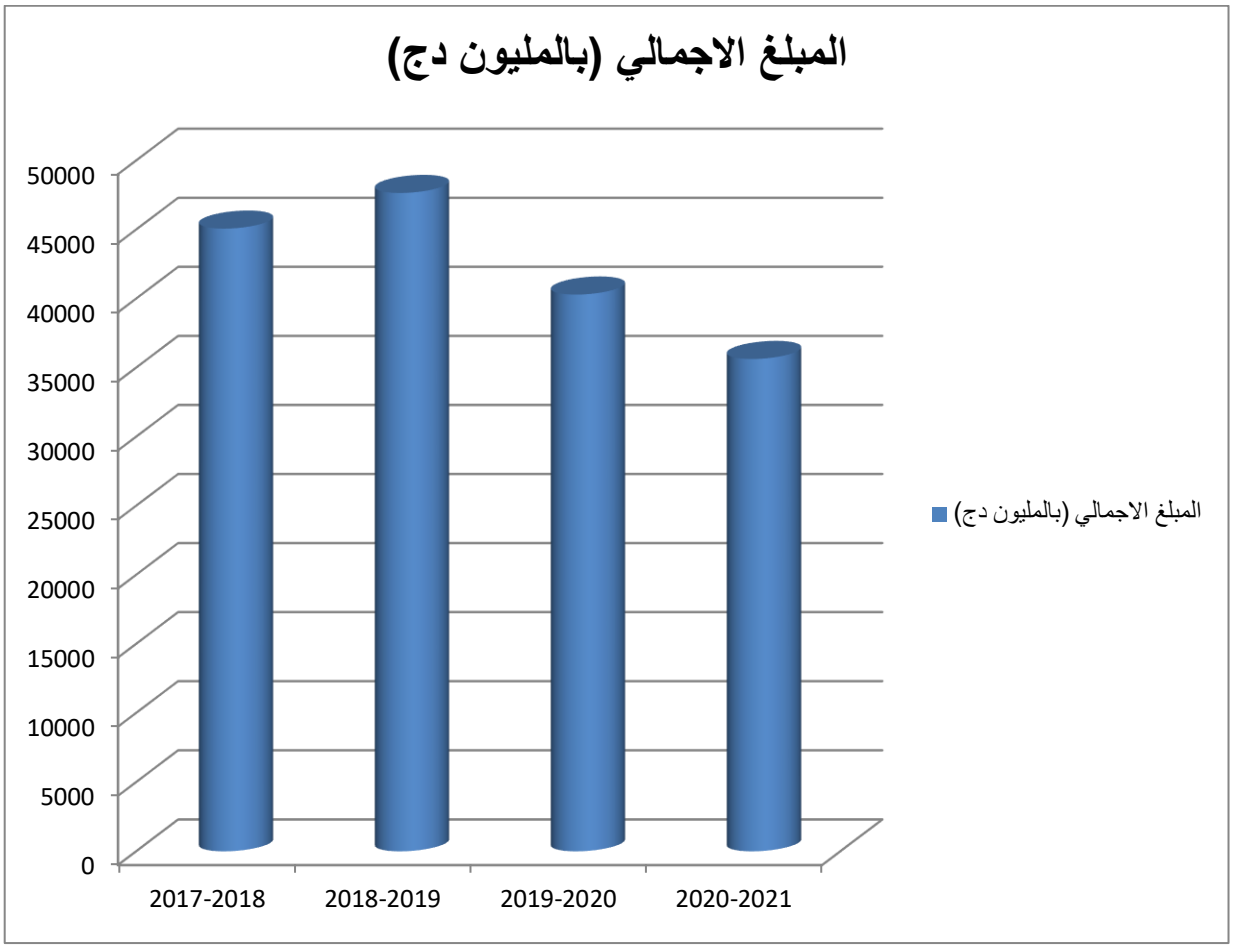

شكل بياني رقم3-2 : يمثل تطور قرض الرفيق خلال الفترة بين 2017-2021

2 /قرض ansej : هو تنظيم موجه للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 19- 35 سنة, و حائزين على مؤهل مهني له علاقة بالعمل المراد تمويله, و لديهم القدرة على توفير مساهمة ذاتية محددة قصد تمويل المشروع.يتميز ب:

- معدل الفائدة 0
- المساهمة الشخصية تتراوح بين 1بالمائة إلى 2 بالمائة من تكلفة المشروع
- مبلغ القرض قد يصل إلى 10000000
- فترة السداد قد تصل إلى 8 سنوات

و الجدول التالي يبين تطور قرض ansej خلال الفترة التالية :

جدول رقم3-3 :تطور قرض ansej للفترة ما بين 2017-2021

السنوات	عدد القروض	المبلغ الإجمالي(دج)
2017-2018	26	128088098
2018-2019	52	219994969
2019-2020	25	187696854,9
2020-2021	14	55203202,17

المصدر :من إعداد الطلبة

كما عرف قرض ansej تطور كبير في الفترة 2018/2017 ,حيث قدرت القروض في سنة 2017 ب28,858 مليون دينار, و تضاعف لأكثر من أربعة مرات في السنة الموالية حيت سجلت زيادة ب 16 طلب للقروض.

أما في الفترة ما بين 2018 /2019 هي كذلك شهدت تضاعف في طلبات القروض و نسبة نمو في المبالغ الإجمالية المقدمة قدرة ب 71.75 % , غير أن سنة 2020 كانت نقطة التحول للقرضansej خاصة و للقروض بشكل عام بحيث انخفض المبلغ الإجمالي لمنح القروض بنسبة 14.12 % , و في 2021 كانت المؤشرات تدل على أن الأزمة أحدثت فجوة كبير في عالم الاقتصاد (انخفاض كبير في قيمة منح القروض 70%) و أصبح العملاء غير قادرين على السداد مما دفع بالدولة إلى دارسة إمكانية توقيف هذا القرض ونوضح أكثر في التمثيل البياني التالي[1].

[1] من إعداد الطلبة

شكل رقم 3-3: منحنى بياني يمثل تطور قرض ansej في الفترة 2017-2021

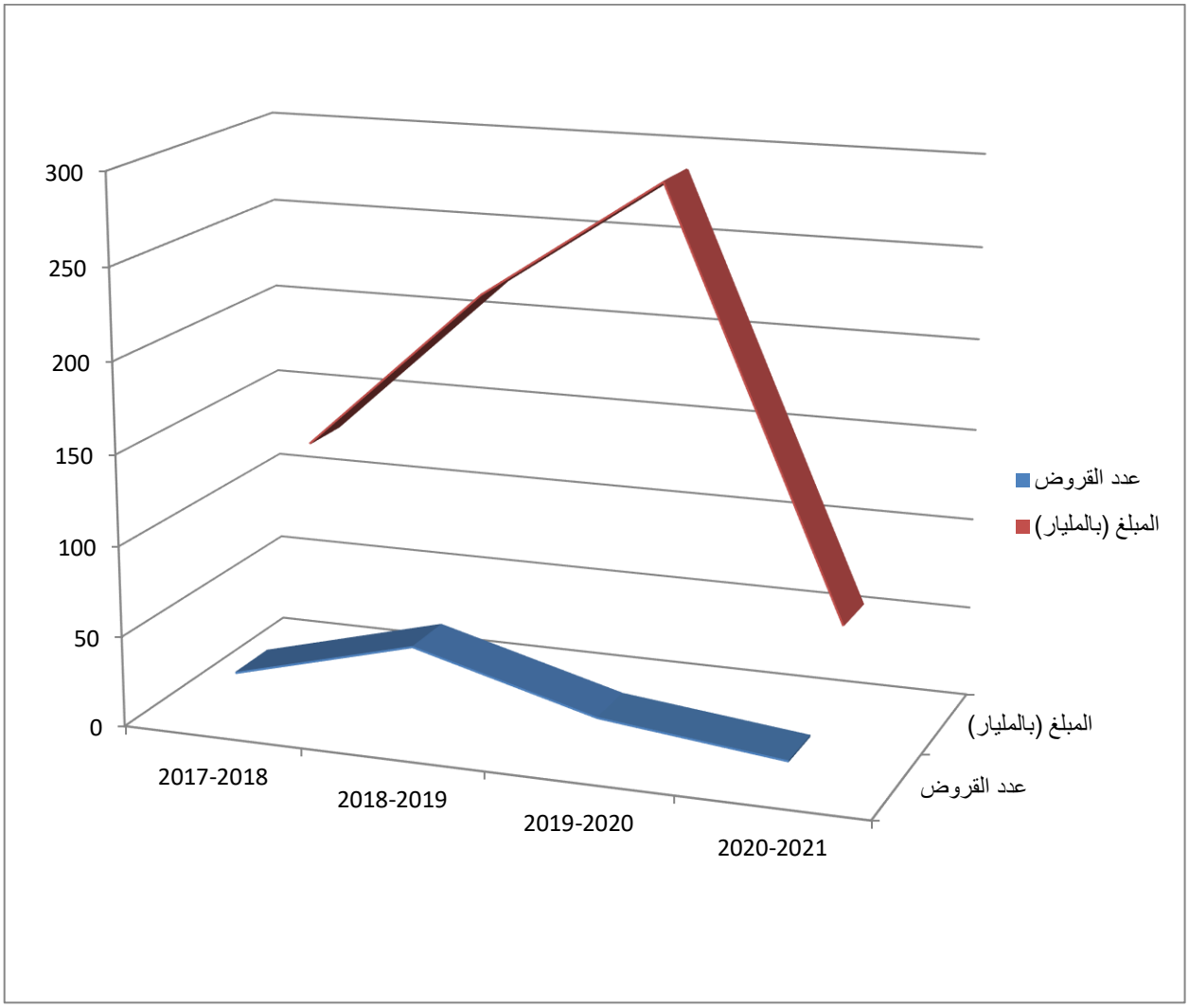

المصدر :من إعداد الطلبة

3/قرض anjem : هو قرض مصغر يعتبر سلفه يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات), موجه للمشاريع الإنتاجية و الخدماتية أو النشاطات التي لا تتعدى كلفتها 1.000.000 دج, تمكن من اقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط و تغطية المصاريف الأولية لممارسة نشاط أو مهنة ما, يرمي القرض المصغر إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة, من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع و الخدمات, فهو موجه لفئة المواطنين دون دخل أو ذوي دخل غير مستقر و غير منتظم إضافة إلى النساء الماكثات بالبيت. [1]

[1] مقابلة مع الأستاذة بوغازي

والجدول التالي يمثل تطور القرض خلال سنوات التالية:

جدول رقم 3-4 :تطور قرض anjem خلال الفترة 2017-2021

السنوات	عدد القروض	المبلغ الإجمالي(دج)
2018-2017	20	13609063,85
2019-2018	21	17301373,64
2020-2019	11	7348679,67
2021-2020	11	7211642,46

المصدر :من إعداد الطلبة

قرض Anjem هو كذلك شهد تطور في فترة 2018\2019 , بنسبة نمو في المبالغ الإجمالية المقدمة قدرت ب 27% , إلا أن هذا الأخير انخفض بصور كبير مثله مثل القروض الأخرى حيث في الفترة 2019\2020 سجلت نسبة انخفاض 57 % أي نقص بمبلغ 10مليون دينار, و في الفترة الموالية 2020 /2021 لم تستطيع الدولة معالجة هذه التدهور بسبب الأزمة التي تعيشها البلاد و استمرت بالانخفاض بقيمة ضئيلة بنسبة 1.8% .

والتمثيل البياني التالي :

شكل رقم 3-4 :مخطط أعمدة يمثل تطور قرض anjem خلال 4 سنوات

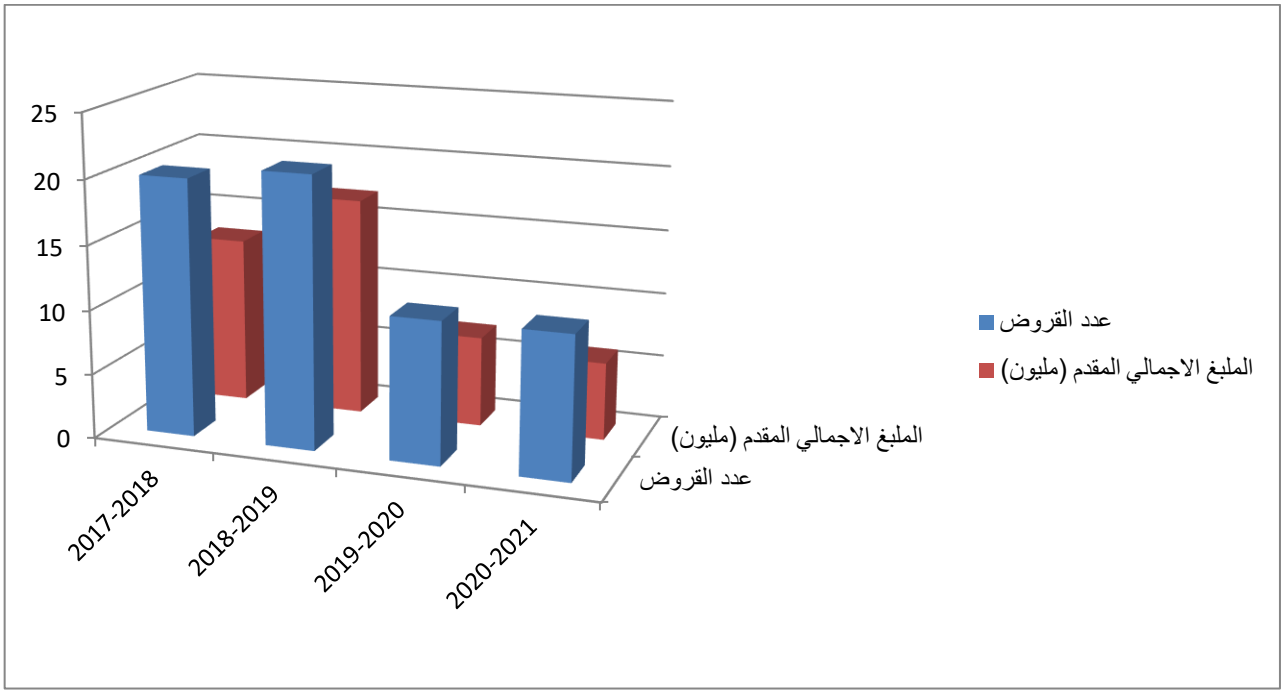

المصدر :من إعداد الطلبة

4/قرض CNAC : هو قرض استثماري مدته 08 سنوات أو أكثر, يسمح بتمويل المشاريع التي يقدمها الشباب البطال لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة .موجه أساسا إلى شراء تجهيزات جديدة أو مجددة و بالأخص شراء المواد الأولية و معدات أخرى بعد انطلاق المشروع ويختلف عن قرض ansej في عمر العملاء[1] حيث يكون العمر بين 30-55 سنة و نوضح التطور في الجدول التالي :

جدول رقم3-5 :تطور قرض cnacخلال الفترة 2017-2021

السنوات	عدد القروض	المبلغ الإجمالي(دج)
2018-2017	5	22328711
2019-2018	22	92086478
2020-2019	11	38873745
2021-2020	7	31828375

المصدر :من إعداد الطلبة

[1] معلومات من البنك

قرض Cnac هو كذلك يبرهن مدى تأثير هذا الوباء على القروض بالسلب , فهذا الأخير موجه لدعم المشاريع و القطاعات الإنتاجية و غيرها ,ففي الفترة 2017-2018 كانت الأمور تسير بمنحى ايجابي , بحيث قدمت البنوك قروض بملغ إجمالي قدر ب 22328711 مليون دينار, و في السنة الموالية 2018-2019 ارتفعت مدى التقديم بمعدل أربعة أضعاف نظرا لنجاح المشاريع و قدرة العملاء على سداد الأقساط الممنوحة ,إلا انه بتفشي هذا المرض كانت بمثابة ضربة موجعة بالنسبة للبنوك و للعملاء الذين أصبحوا غير قادرين على التسديد و كذلك انخفض مستوى الإنتاج بسبب الإجراء الوقائية المسلطة من قبل الدولة كالحجر الصحي و التباعد الاجتماعي و غلق المحلات التجارية و ضعف القدرة الشرائية للمواطنين, و نجم عنها انخفاض وخيم قدر ب 57.% في الفترة 2019- 2020 ونبين ذلك في التمثيل التالي :

شكل رقم 3-5 :تمثيل بياني يمثل تطور قرض cnac خلال 4 سنوات

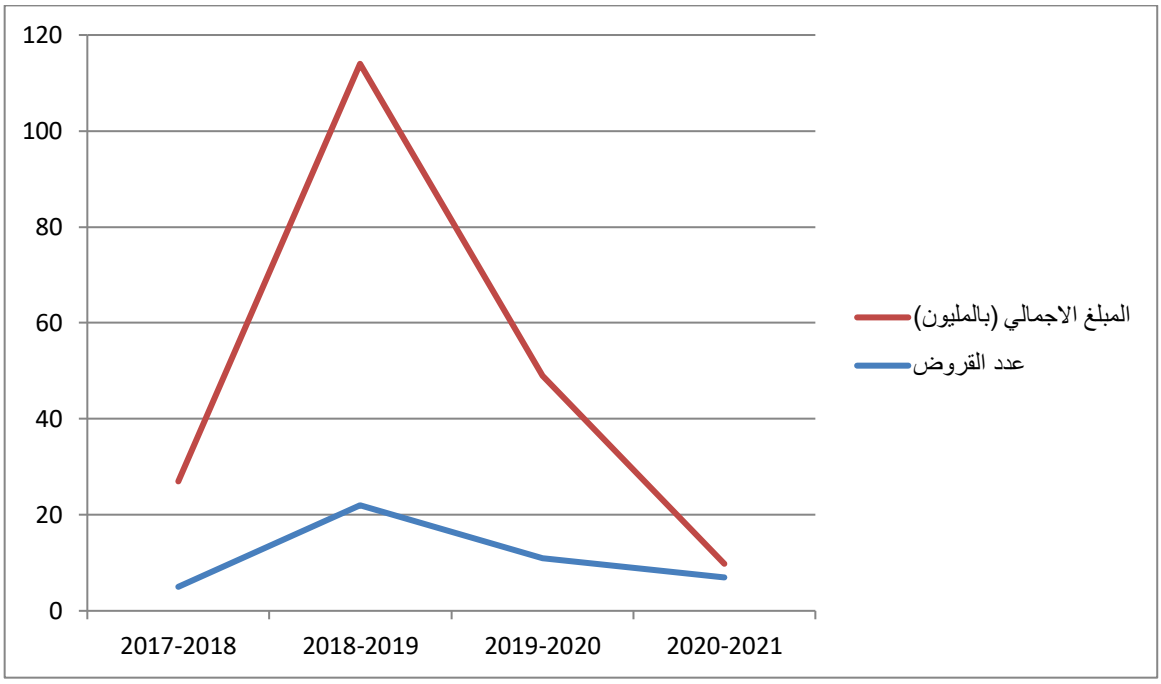

المصدر :من إعداد الطلبة

5/قرض التحدي : قرض التحدي هو قرض استثماري , مدعم جزئياً من الدولة, يمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية فيما يتعلق بإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة أو مستثمرات لتربية الحيوانات , أو استغلال أراضي فلاحية مملوكة ملكية خاصة أو تابعة لأملاك الدولة و ينقسم لقسمين:[1]

[1] من إعداد الطلبة من خلال الوثائق المتحصل عليها

- قروض متوسطة الأجل : نوضح ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم 3-6 : يمثل المبالغ الممنوحة و المسددة لقرض التحدي خلال الفترة 2017-2021 بالدينار الجزائري

العميل	المبلغ الممنوح	المبلغ غير مسدد
A	8936640	7103633,73
B	267335,25	23357,46
C	19153854	15319646,96
D	20000000	5411388,8
E	691022,5	6910222,5
F	8936640	7103633,73
G	5829282	0
H	360779	131680,9
I	5865956	5049273,41
J	9176000	7121009,12
K	2054990,88	1532045,57
L	55770151	55164354,67
M	8503000	7685262,84
N	7000000	0
O	4801000	0
P	10136000	0
Q	9960000	0
المجموع	177442651	168238675

المصدر :من إعداد الطلبة

قرض طويل الأجل :نوضح ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم 3-7: يمثل المبالغ الممنوحة لقرض التحدي طويل الأجل بالدينار الجزائري

العميل	مبلغ ممنوح	مبلغ غير مسدد
A	3000000	0
B	3107920	0
C	99529000	0
D	3000000	0
E	84876175	0
F	110870000	0
G	42821720	0
H	128838000	0
I	6411674	0
المجموع	482454489	0

المصدر :من إعداد الطلبة

التعليق : تطرقنا إلى تحليل نوعين من قرض التحدي حيث تحصلنا على قروض بداية من سنة 2017

أولا : القروض متوسطة الأجل التي تكون مدتها تتراوح من 3سنوات إلى 5 سنوات , و لاحظنا من خلال الجدول أعلاه انه في السنة الأولى كان التعامل بين العملاء و البنك يسير في الطريق الصحيح بحيث تقدم البنوك القروض للعملاء ليقوموا باستغلالها في المشاريع الفلاحية و الإنتاجية , و يقابلها سداد الأقساط منهم في الوقت المحدد, مما عزز الثقة بينهما إلا أن بداية تفشي الكوفيد -19 كان لها أثر سلبي على العملاء فمعظمهم توقفوا عن العمل في هذه الفترة , مما زعزع الثقة بينها و بين البنك فمثلا العميل(m) قام بطلب أبقار أجنبية لم يتحصل عليهم بسبب غلق الحدود الجوية و البحرية بين البلدان, و الجدول أعلاه يظهر لنا أن العملاء الذين كان اجل تسديدهم للأقساط مواكب لسنة 2020 , كانوا غير قادرين على الوفاء بديونهم في الوقت المحدد, فمن اصل مبلغ 177 مليون دج ممنوح قاموا ب تلقي 168 مليون دج في انتظار تحصيل المبلغ الباقي من العملاء.

ثانيا : القروض طويلة الأجل كذلك لإثبات صحة فرضيتنا قمنا بتحليل هذه القروض والتي تتراوح مدتها من 5 سنوات إلى 25 سنة, فبما أن سنة منح القروض هي 2017 و أول اجل لدفع القروض يكون بعد 5 سنوات , لاحظنا أن العملاء لم يسددوا أي من القروض الممنوحة و حسب ما أفادتنا به الأستاذة س.بوغازي موظفة في بنك الفلاحة و التنمية أن البنك في الأزمة جعلها تدرس إمكانية توقيف هذا القرض بشكل مؤقت حتى يتم استرجاع القروض الممنوحة للعملاء المقدر ب 482 مليون دج.

المطلب الثاني : دراسة حالة قرض لشركة N في بنك التنمية الريفية بقالمة

حيث قمنا بوضع بطاقة فنية لهته الشركة كما يلي :

المستفيد : الشركة n شركة إنتاجية متخصصة في إنتاج الحبوب و العجائن مقرها ولاية قالمة [1]

نشاط المؤسسة :الإنتاج و البيع و التصدير إلى الخارج .

تاريخ طالب القرض : حسب دراستنا درسنا القروض الممتدة في الفترة من 2021/2017 .

مانح القرض :بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

طبيعة القرض : قرض التحدي و قرض الرفيق.

و قد تحصلنا على القروض التالية [2]:

[1] معلومات من البنك

[2] من إعداد الطلبة

جدول رقم 3-8: قروض المسددة و الغير المسددة (دج)

السنوات	قرض ممنوح	قرض مسدد	قرض غير مسدد
2017	680402,75	680402,75	/
2018	50570000	50570000	/
2019	1760000	797222	962778
2020	/	/	/
2021	3542868	1430870	2111998

المصدر : من إعداد الطلبة .وثائق مقدمة من الأستاذة بوغازي موظفة في البنك

التعليق و التحليل :

الشركةN من الزبائن الأساسيين في بنك الفلاحة و التنمية تطلب القروض بشكل دوري حيث قمنا بدراسة لسنوات طلب القروض المتمثلة في الفترة ما بين 2021/2017 و استخلصنا النتائج التالية :

- في سنة 2017 تحصلت الشركة على مبلغ 680402،75 مليون دج ,حيث قامت بتسديدها كاملة مما عزز الثقة بينها و بين البنك أكثر ليرتفع القرض الممنوح في السنة الموالية 2018 إلى 5057000 مليار دج حيث سددها هي الأخيرة كاملة .
- في 2019-2020 انخفض القرض المتحصل عليه إلى 1760000مليار دج بسبب أزمة الكوفيد -19, و في هذه السنة تغيرت الأوضاع في العالم بصفة عامة و في المعاملات المالية بصفة خاصة و زادت الأمور صعوبة على أصحاب الأموال و رجال الأعمال(أصحاب الفائض و أصحاب العجز) بحيث لم تستطع الشركة تسديد سوى 797222 مليون دج من المبلغ و لهذا قررت إدارة البنك القيام بتأجيلات في تسديد القروض حتى تعتدل الأحوال .
- في سنة 2020 توقف البنك عن منح القروض حتى يتم تحصيل المستحقات منه ,أما في سنة 2021 بعد بداية استقرار الأوضاع الاقتصادية تدريجيا إلى طريقها الصحيح تم منح قرض قدره 3542868 مليار دج سدد منها 1430787 مليار دج.

المطلب الثالث: مقارنة نتائج بنك الفلاحة و التنمية الريفية مع بنك السعودية الفرنسي سنة 2019-2020

حيث قمنا بمقارنة بعض العناصر بين البنكين كالتالي:[1]

جدول رقم3-9:مقارنة بين بنك التنمية الريفية و البنك السعودي الفرنسي

البيان	البنك السعودي الفرنسي	بنك الفلاحة و التنمية الريفية
الحصة السوقية من الإقراض المحلي	%11	7%
حصة السوق من الائتمان المحلي للأفراد	%3,3	%13,1
تأجيل السداد	151مليار دينار جزائري	700مليون دينار جزائري
قروض متعثرة	12.2%	20%
تطور الربحية	انخفاض	انخفاض
هامش الفائدة	%3	% 4 , 83
ودائع العملاء	85%	%61,5
ودائع بدون فائدة	68%	80%

المصدر : من إعداد الطلبة من خلال معلومات و وثائق من الأستاذة بوغازي موظفة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بحثنا في الانترنت

تعليق و مناقشة النتائج:

نراعي في تقييمنا للوضع المؤسسي للبنك السعودي الفرنسي و بنك الفلاحة و التنمية الريفية الامتياز المؤسسي القوي للبنكين حسب الحصة سوقية ويستند ذلك إلى أن البنكين يتمتعان متميزين في القطاع مما ينتج عنه بناء علاقات طويلة الأمد ومستقرة مع عدد كبير من الشركات. كما يراعي أيضًا محدودية الامتياز قطاع خدمات الأفراد.

[1] https://www.fitchratings.com/research/ar/banks/fitch-affirms-banque-saudi-fransi-at-bbb-negative-assigns-national-aa-sau-

كما تمتعت جودة الأصول بالقدرة على الصمود في مواجهة الوباء بسبب تأجيل سداد القروض كما زادت تغطية الاحتياطات في البنكين نتيجة لقرار الإدارة بحماية سجل القروض بشكل أفضل في أوقات الضغط الشديد.

كما تدهورت ربحية البنكين بسبب انخفاض قيمة القروض , ولكنها شهدت قدرًا من التحسن, حيث ساهمت أصول قطاع خدمات الأفراد في نمو البنك في عام 2020 , مما يعكس ضعف امتياز البنك السعودي في قطاع خدمات الأفراد وزيادة التركيز على عملاء قطاع خدمات الشركات ذي الهامش المنخفض, أما بنك التنمية الريفية فيتعامل مع الأفراد أكثر بقليل, حيث استقر صافي هامش الفائدة في السنوات الثلاث الأخيرة وذلك نتيجة للنهج المحافظ الذي اتخذه البنكين لتعزيز تغطيته لقروض, كما شهدت انخفاض في توزيع الأرباح لسنة 2020.

و نلاحظ انه أتى تمويل البنكين بشكل أساسي من ودائع العملاء, مع هيمنة الودائع بلا فوائد, وارتفعت نسبة الودائع بلا فوائد خلال العامين الماضيين في ضوء قرار الإدارة بإنهاء بعض الودائع لأجل لتقليل تكلفة التمويل لدى البنك.

و منه يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أزمة كوفيد -19 أثرت بشكل سلبي على كافة البنوك في العالم.
- لجوء معظم البنوك إلى تأجيل السداد القروض لفترة معينة مع تخفيض نسبة الفائدة لمجابه تداعيات كوفيد-19.
- لم يكن تأثير كوفيد -19 على البنوك فقط بل اثر كذلك على المتعاملين .
- تزعزع الثقة بين البنك وعملائه ويظهر ذلك من خلال زيادة نسبة القروض المشكوك في تحصيلها في الأزمة و عودتها تدرجيا في سنة 2021 .

كما بيننا صحة الفرضيات التالية :

- أثبتنا صحة الفرضية الأولى (تأثير الثقة بين العملاء و البنك على القروض)من خلال دراسة حالة الشركة n
- أثبتنا صحة الفرضية الثانية (تأثير كوفيد-19 سلبي على القروض) من خلال تحليل تطور القروض خلال الفترة 2017-2021 لاحظنا نقص واضح في عدد القروض و المبالغ الإجمالية

- كما أثبتنا صحة الفرضية الثالثة (تأثير الكوفيد-19 على التسديد) من خلال دراستنا للقروض ووجدنا أن العملاء لم يسددوا ما عليهم خلال هته الفترة

خلاصة الفصل :

تعتبر القروض النشاط الأساسي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و الدعامة الرئيسية لبقائه للمنافسة في السوق من خلال توفير القروض المطلوبة لعملائه و زيادة الثقة بينهم حيث قمنا في هذا الفصل بإعطاء نظرة شاملة حول البنك و إبراز مختلف هياكله و ميزانيته العامة وكذلك قمنا بدراسة تحليلية للقروض الممنوحة التالية في الفترة 2017-2021

و إظهار مدى تأثير أزمة كوفيد -19 على القروض التالية :

- قرض الرفيق
- قرض ansej
- قرض anjem
- قرض cnac
- قرض التحدي

وظهر من خلال دراستنا ان كوفيد -19 لم يمر مرور الكرام على هذه القروض بل كان له تأثير واضح عليها و ما اثبت لنا ذلك هو دراسة حالة الشركة n في البنك .

الخاتمة

و ختاما لدراستنا حول "تحليل اثر تطور القروض البنكية في ظل أزمة كوفيد-19" نرى أن للبنوك دورا جوهريا في منح الدعم المالي للمؤسسات و للأفراد,من خلال القروض التي تمنحها ,فهي تعتبرها من المصادر المالية الأنسب , من خلال ما يعرف بالتمويل عن طريق القروض البنكية , حيث يعود للبنك الدور الكبير لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من العديد من النواحي, فهي تعتبر من أهم الإيرادات المالية للبنك و وسيلة استثمارية تعمل على استقبال الأموال من أصحاب الفائض و منحها لأصحاب العجز, إلا أن هذه البنوك قد تواجه الكثير من المخاطر من العملاء من جهة أو متعلقة بالبنك لذلك يجب إتباع سياسات و استراتيجيات للحد منها .فنجد مثلا في دراستنا أن فيروس كوفيد-19 من المخاطر التي أثرت على القروض و شملت معظم دول العالم ,حيث قامت كل دولة بالعديد من الإجراءات لمواجهة الأزمة, و قد كان ذلك فصلا هاما في سبيل التميز عن الدراسات السابقة.

و منه قد اجبنا على التساؤل الرئيسي و بيننا مدى تأثير أزمة كوفيد -19 على القروض من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بقالمة و استنتجنا أنها أثرت سلبا على البنك من جهة و العملاء من جهة أخرى ,خاصة من حيث تسديد المستحقات,كما بيننا مدى صحة الفرضيات المدروسة التالية :

- تأثر الثقة بين العميل و البنك بصفة كبيرة على القروض الممنوحة.
- التأثير السلبي لفيروس كوفيد-19 على كافة القروض مما سبب انخفاضها.
- تفشي مخاطر عدم السداد بسبب الأزمة.

و قد استخلصنا النتائج التالية :

- الإقراض عملية منظمة و رسمية لأنها تتبع العديد من الإجراءات للحصول على القرض.
- التنمية الاقتصادية من خلال سركلة الأموال و عدم الاحتفاظ بها دون استعمالها.
- منح القروض من أهم الوظائف المالية للبنك
- تساهم القروض البنكية أيضا في معالجة العديد من المشاكل بتوفير فرص العمل.
- تلعب القروض دورا هاما في تمويل الشركات من الناحية المادية و مهما كان نشاطها (إنتاجي , صناعي , فلاحي...).

- تواجه البنوك العديد من المخاطر المتعلقة بالقروض البنكية التي تزعزع الثقة مع عملائها (من أهمها مخاطر السداد).
- تأثير واضح و شامل لكافة المجالات لفيروس كوفيد-19 على دول العالم.
- تأثير فيروس كوفيد-19 على كل أنواع القروض الجزائرية و العالمية.
- تأجيل السداد , تخفيض الفوائد , من أفضل الحلول المتبعة من الدول للحد من تداعيات الفيروس.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1- محمد علي احمد البنا , القرض المصرفي , دار الكتب العلمية , لبنان , 2006.

2- جعفر الجزار,البنوك في العالم ,دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع ,لبنان ,الطبعة الثالثة ,1993.

3- محمد عبد الفتاح الصيرفي ,إدارة البنوك,دار المناهج للنشر و التوزيع ,الأردن ,الطبعة الأولى,2006.

4- محفوض لعشب,الوجيز في القانون المصرفي الجزائري ,ديوان المطبوعات الجامعية ,2004.

5- عبد المطلب عبد الحميد,اقتصاديات النقود و البنوك,الدار الجامعية,مصر,2007.

6- توماس ماير و آخرون,ترجمة السيد احمد عبد الخالق,النقود و البنوك و الاقتصاد,دار المريخ للنشر,المملكة العربية السعودية,2002.

7- طارق طه,إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات,دار الجامعة الجديدة,مصر.

8- محمد سعيد أنور سلطان,إدارة البنوك ,دار الجامعة الجديدة,مصر,2005.

9- سوزي عدلي ناشر,مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي ,منشورات الحلبي الحقوقية ,مصر,الطبعة الاولى,2005.

10- محمد كمال خليل الحمزاوي ,اقتصاديات الائتمان المصرفي , منشاة المعارف ,مصر,الطبعة الثانية, 2000.

11- فلاح حسن الحسيني ,مؤيد عبد الرحمان الدوري ,إدارة البنوك ,دار وائل للنشر و التوزيع,الأردن,الطبعة الرابعة,2008.

12- أبو عتروس عبد الحق,الوجيز في البنوك التجارية,عمليات و تقنيات و تطبيقات,مطبوعات جامعة منتوري,قسنطينة,2000.

13- مدحت صادق,,أدوات و تقنيات مصرفية,دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ,مصر ,2001.

14- طلعت اسعد عبد الحميد,إدارة البنوك المتكاملة ,مكتبات مؤسسة الأهرام للتوزيع ,مصر ,1998.

15- الطاهر لطرش,تقنيات البنوك,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,2001.

16- عاطف جابر طه,تنظيم وإدارة البنوك,الدار الجامعية,مصر,2008.

17- احمد محمد غنيم, إدارة البنوك,المكتبة العصرية للنشر و التوزيع,مصر,الطبعة الأولى,2007.

18- عبد الوهاب يوسف احمد,التمويل و إدارة المؤسسات المالية ,دار الحامد للنشر و التوزيع,الأردن ,الطبعة الأولى ,2008.

19- صلاح الدين حسن السيسي,قضايا مصرفية معاصرة,دار الفكر العربي للطباعة و النشر,مصر,الطبعة الأولى,2004.

20- طارق عبد العال حماد , إدارة المخاطر (أفراد , إدارات , شركات , بنوك , مخاطر الائتمان , والاستثمار , والمشتقات وأسعار الصرف) , الإسكندرية , الدار [1] الجامعية , 2003.

21- شريف مصباح أبو كرش , إدارة مخاطر الائتمان المصرفي , المؤتمر العلمي الدولي,الاستثمار و التمويل في فلسطين,كلية التجارة,فلسطين,ماي 2005.

الرسائل الجامعية :

1- بوقموم محمد,مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير حول دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار,معهد العلوم الاقتصادية,جامعة قالمة ,دفعة 2004.

المحاضرات :

1- شاكر القزويني ,محاضرات في اقتصاد البنوك ,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,2000

المجلات :

1- رحال علي , التقارير المالية , مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية , العدد الأول , جامعة محمد خيضر بسكرة , الجزائر , 2007.

2- د,غبولي احمد.د,توايتية الطاهر ,دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأثار جائحة الكورونا, مجلة العلوم الاقتصادية,20,سبتمبر2020.

3- بن يسعد عذراء و بوحلايس ,مواجهة التأخر في سداد القروض ,مجلة البحوث في العقود و قانون الأعمال,المجلد 6 العدد4, 2021.

المصادر الرسمية:

1- المرسوم 20/239 , 31 أوت 2020 , كيفية تكفل الخزينة العمومية بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة على القروض خلال كوفيد-19.

2- المرسوم التنفيذي 20/239 , كيفية استمرار الخزينة العمومية في التكفل استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة عن القروض الممنوحة من طرف البنوك و المؤسسات المالية.

3- المرسوم 82/206 , للقيام بمهمة تطوير القطاع ألفلاحي وترقية العالم الريفي.

4- الإصلاح المالي 71, ينص على إلغاء مبدأ التخصص البنكي.

مواقع الانترنت:

1- https://youtu.be/6Af6b_wyiwI

2- http://www.euro.who.int/en/health-topics/health-emergencies/coronavirus-covid-19/news/news/2020/3/who-announces-covid-19-

3- o.int/docs/default-source/coronaviruse/situation-[1] reports/20200319-

4- ps://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/01/20/weo-update-january2020

5- ad.org/en/PublicationsLibrary/gds_tdr2019_update_coronavirus.pdf

6- https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/10/18/na102319-prolonged-uncertainty-weighs-on-asias-economy

7- https://www.unwto.org/tourism-covid-19-coronavirus

8- https://www.cnbc.com/2020/02/05/coronavirus-how-china-economy-has-changed-since-sars.html

9- https://www.worldometers.info/coronavirus/

10- https://www.iea.org/commentaries/put-clean-energy-at-the-heart-of-stimulus-plans-to-counter-the-coronavirus-crisis

11- https://www.carbonbrief.org/analysis-coronavirus-has-temporarily-reduced-chinas-co2-emissions-by-a-quarte

12- http://www.esa.int/ESA_Multimedia/Videos/2020/03/Coronavirus_nitrogen_dioxide_emissions_drop_over_Italy

13- https://atmoscomp.ldeo.columbia.edu

14- https://www.almayadeen.net/articles/%D8%A7%D9%

15- https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astrad-hsad-am-2020-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjd-fy-12-shklaan-byanyaan

16- , https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/ebusiness/2

الملاحق

الاستثمار في الصيد البحري

بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمول كذلك قطاعات :

- الصيد
- تربية المائيات
- النشاطات الملحقة

وذلك على شكل قروض متوسطة المدى لمختلف المشاريع

- **شروط التحصيل**
  - مدة القرض: سبع سنوات على الأكثر
  - نسبة الفوائد : 6.5 % (تتغير حسب الشروط البنكية)
  - التمويل الذاتي : يساوي 10 % او اكثر من قيمة المشروع
  - قرض المدى المتوسط : لا يتجاوز50% على الأكثر من قيمة المشروع.
  - أجل استعمال القرض: ستة أشهر
  - تأجيل التسديد : حسب تاريخ تسليم وسائل الإنتاج و/ أو الشروع في النشاط

- **شروط التأهيل**
  - الحصول على القرار النهائي لمنح الإعانة من طرف الصندوق الوطني لتنمية الصيد وتربية المائيات
  - الحصول على دفتر الشروط موقع من طرف المدير الجهوي للصيد وتربية الصيد والموارد الصيدية.
  - الحصول على رخصة من مديرية الصيد والموارد الصيدية لاستيراد التجهيزات (سفينة الصيد...)

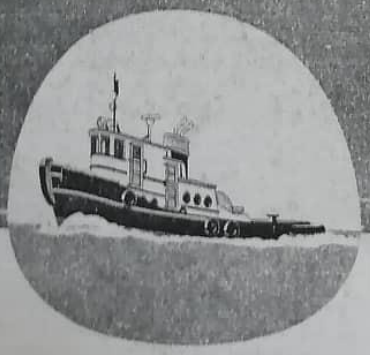

286

وكالة تحت تصرفكم للمزيد من المعلومات.

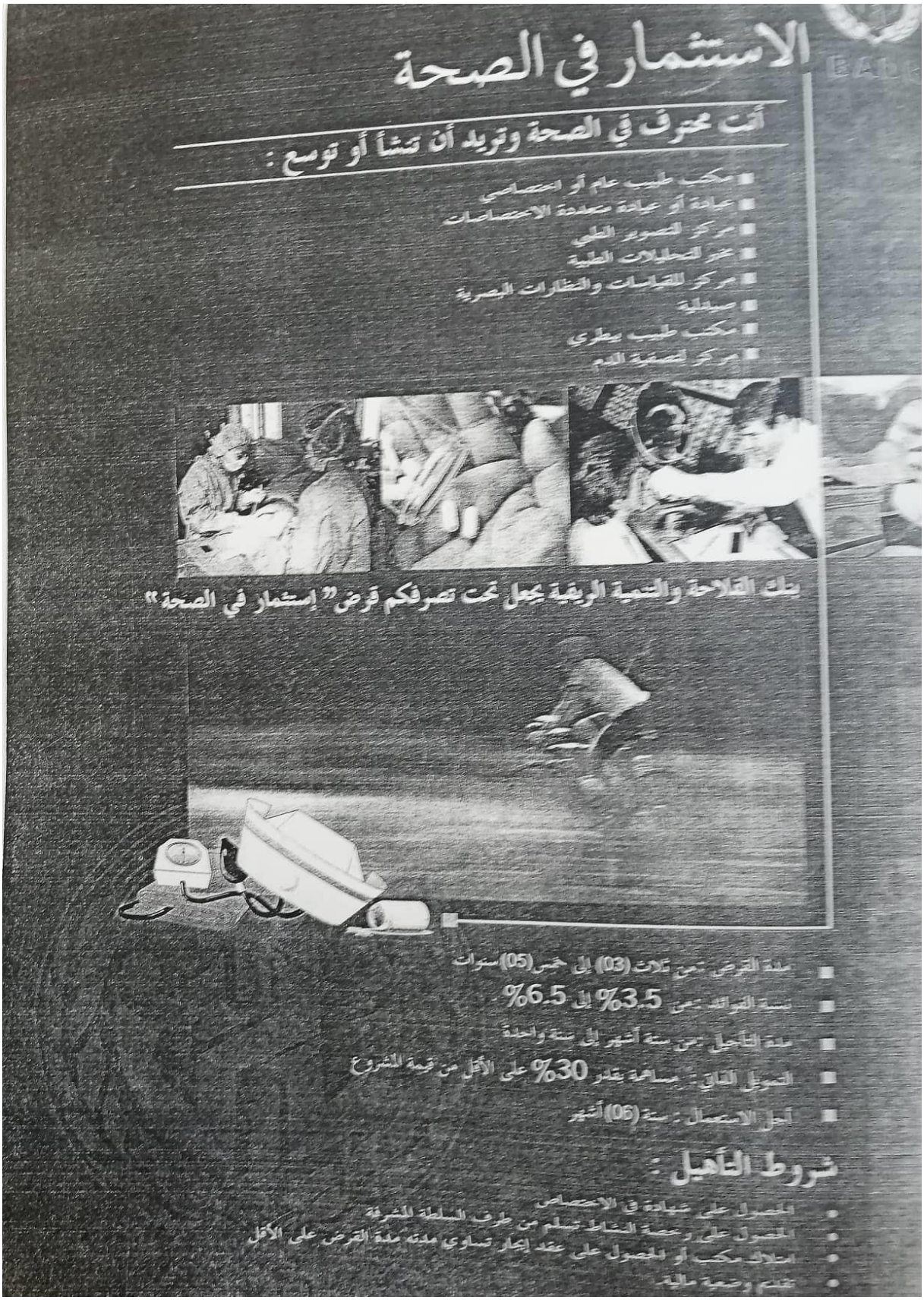
الاستثمار في الصحة
أنت محترف في الصحة وتريد أن تنشأ أو توسع :
مكتب طبيب عام أو اختصاصي
عيادة أو عيادة متعددة الاختصاصات
مركز التصوير الطبي
مخبر التحليلات الطبية
مركز للقياسات والنظارات البصرية
صيدلية
مكتب طبيب بيطري
مركز لتصفية الدم
بنك الفلاحة والتنمية الريفية يجعل تحت تصرفكم قرض " إستثمار في الصحة "
مدة القرض : من ثلاث (03) إلى خمس (05) سنوات
نسبة الفوائد : من 3.5% إلى 6.5% .
مدة التأجيل : من ستة أشهر إلى سنة واحدة
التمويل الثابت : بمساهمة بقدر 30% على الأقل من قيمة المشروع
آجل الاستعمال : ستة (06) أشهر
شروط التأهيل :
الحصول على شهادة في الاختصاص
الحصول على رخصة النشاط تسلم من طرف السلطة المشرفة
امتلاك مكتب أو الحصول على عقد إيجار تساوي مدته مدة القرض على الأقل
تقديم وضعية مالية

القرض للمركبة المنفعية
BADR
استثمار فان
إذا كنتم :
أصحاب الصناعات الصغيرة
تجار بالجملة أو نصف الجملة أو بالتجزئة
حرفيين في الخبازة، حلواجيين أو أصحاب المطاعم لتسليم المأكولات الى المنازل
حرفيين في النجارة أو مختصين في فن نجارة الأثاث
فنيين أو مركبين لأجهزة التلفزة والأدوات الكهرومنزلية
أصحاب سيارات الإسعاف
أطباء أو أطباء بيطريين
مزارعين
أصحاب المهن الحرة
يمكنكم الحصول على قرض المركبة المنفعية
شروط التحصيل :
مدة القرض : ما بين ثلاث وخمس سنوات حسب مستوى الدخل
التمويل الذاتي : تكون المساهمة المالية للطالب تساوي أو تتجاوز 30 % من قيمة المركبة
النسبة المطبقة : 6.5% (تتغير حسب الشروط البنكية)
مدة التسديد : يسدد القرض كل ثلاثة أشهر
تأجيل التسديد : ثلاثة أشهر
التسديد المسبق : يمكن للحاصل على القرض أن يسدده مسبقا بعد سنة واحدة من الأقدمية
الضمانات المطلوبة : رهن المركبة ,التأمين على كل الأخطار ,التأمين على القرض
كيفية التسديد : شيك بنكي محرر باسم الممون .

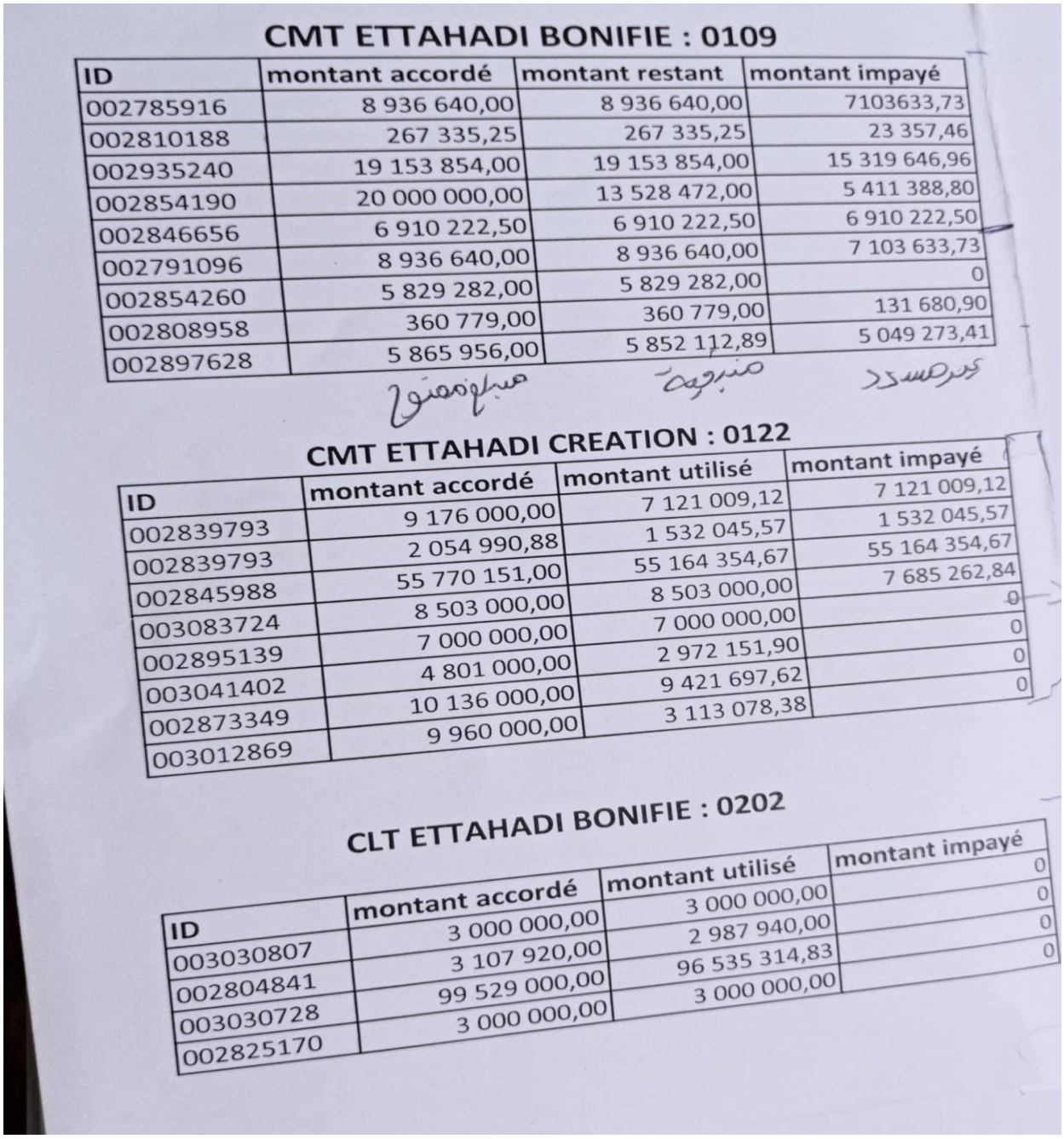

CMT ETTAHADI BONIFIE : 0109

ID	montant accordé	montant restant	montant impayé
002785916	8 936 640,00	8 936 640,00	7103633,73
002810188	267 335,25	267 335,25	23 357,46
002935240	19 153 854,00	19 153 854,00	15 319 646,96
002854190	20 000 000,00	13 528 472,00	5 411 388,80
002846656	6 910 222,50	6 910 222,50	6 910 222,50
002791096	8 936 640,00	8 936 640,00	7 103 633,73
002854260	5 829 282,00	5 829 282,00	0
002808958	360 779,00	360 779,00	131 680,90
002897628	5 865 956,00	5 852 112,89	5 049 273,41

CMT ETTAHADI CREATION : 0122

ID	montant accordé	montant utilisé	montant impayé
002839793	9 176 000,00	7 121 009,12	7 121 009,12
002839793	2 054 990,88	1 532 045,57	1 532 045,57
002845988	55 770 151,00	55 164 354,67	55 164 354,67
003083724	8 503 000,00	8 503 000,00	7 685 262,84
002895139	7 000 000,00	7 000 000,00	0
003041402	4 801 000,00	2 972 151,90	0
002873349	10 136 000,00	9 421 697,62	0
003012869	9 960 000,00	3 113 078,38	0

CLT ETTAHADI BONIFIE : 0202

ID	montant accordé	montant utilisé	montant impayé
003030807	3 000 000,00	3 000 000,00	0
002804841	3 107 920,00	2 987 940,00	0
003030728	99 529 000,00	96 535 314,83	0
002825170	3 000 000,00	3 000 000,00	0

301	EL-FEDJOUDJ	10ha	6 836 000,00
302	AIN AHSSAINIA	12,00Ha	812 000,00
303	BEN DJERAH	14,9	947 000,00
304	BOUMAHRA AHMED	9,5ha	643 000,00
305	BOUMAHRA AHMED	22ha	813 000,00
306	HAMMAM DEBAGH		2 101 000,00
307	BEN DJERAH	12Ha	812 000,00
308	MEDJEZ AMAR	10,24	683 000,00
309	EL-FEDJOUDJ	11,89	543 000,00
310	BOUATI MAHMOUD	20,00Ha	1 631 000,00
311	MEDJEZ AMAR	11,03	746 000,00
312	BOUMAHRA AHMED	12,00	812 000,00
313	EL FEDJOUDJ		338 000,00
314	BENI MEZLINE	18Ha	992 000,00
315	BOUATI MAHMOUD	13HA	848 000,00
316	BENI MEZLINE	20HA	1 294 000,00
317	BENI MEZLINE	10HA	399 000,00
318	BOUMAHRA AHMED	10,8	542 000,00
319	BELKHIER	15,00	982 000,00
320	ROKNIA	10,00	677 000,00
321	GBS	22,94	1 016 000,00
322	BOUATI MAHMOUD	7HA	474 000,00
323	GUELMA		340 000,00
324	DJEBALLA KHEMISSI	23Ha	1 558 000,00
325	BELKHEIR	7,00Ha	473 000,00
326	BOUMAHRA AHMED	10,06	688 000,00
327	BOUMAHRA AHMED	119,3	6 505 000,00
328	BENI MEZLINE	8,5Ha	474 000,00
329	BOUMAHRA AHMED	19,82HA	1 350 000,00
330	BOUMAHRA AHMED	11,50HA	745 000,00
331			542 000,00
332	BELKHEIR	41Ha	1 408 000,00
333	KHEZARAS	11,00	647 000,00
334	AIN HASSAINIA	15,51HA	1 061 000,00
335	GUELMA	13,93	946 000,00
336	BELKHEIR		2 141 000,00
337	BOUMHRA AHMED		647 000,00
338	HELIOPOLIS		338 000,00
339	GUELMA	7,00	407 000,00
340	Khezara et boumahra	12Ha	813 000,00
341	BOUMAHRA	10HA	678 000,00
342			677 000,00
343	BENI MEZLINE	8,50	577 000,00
344	EL FEDJOUDJ	128,8	8 716 000,00
345	DJEBALLA KHMISSI	2	280 000,00
346	BOUMAHRA AHMED		544 000,00
347			664 000,00
348	GUELMA	6,38Ha	446 000,00
349	BENI MEZLINE	8,08Ha	386 000,00
350	BOUMAHRA AHMED	38,49Ha	2 648 000,00